

مرؤية النخبة الأكاديمية المصرية لماهية المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة: "دراسة كيفية"

د. مایسة حمدي نركي شلي مجاهد

مدرس العلاقات العامة والإعلان بقسم الإعلام كلية الآداب، جامعة المنصورة

ملخص البحث :

هدفت الدراسة إلى استكشاف رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لماهية المواطنة الفاعلة في ضوء التحولات التي تشهدها مصر في عهد "الجمهورية الجديدة". واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، حيث تم جمع البيانات من خلال مقابلات متعمقة شبه منتظمة مع (٣٨) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة والأزهر الشريف، من تخصصات أكاديمية متنوعة. وتحليل البيانات، استخدمت الدراسة تكتيك التحليل الموضوعي.

وكشفت نتائج الدراسة عن خطاب نخبوي معقد ومتطور فيما يتعلق بلامح الجمهورية الجديدة تجاوز الدلالات السياسية المرتبطة بإرساء نظام جديد للحكم، ليشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية وفكرية متداخلة، تصدرتها فكرة تجديد



الهوية المصرية، والتي انعكست بالدرجة الأولى من خلال التأكيد على الاستثمار في المواطن وبناء الإنسان عبر النهوض الاجتماعي والارتقاء بمفهوم المواطنة باعتبارهما حجرا زاوية في بناء الجمهورية الجديدة.

وفي ضوء فهم متطور للمواطنة الفاعلة باعتبارها ممارسات تتشكل وتتطور في ضوء ديناميكية التفاعل بين عناصر الممارسة (الخطاب، القوى الفاعلة، الموارد، القواعد) في سياقات سياسية واجتماعية متغيرة، كشفت نتائج الدراسة عن تطور رؤية النخبة الأكاديمية للمواطنة الفاعلة من الطاعة إلى الشراكة، ومن التلقي إلى الإنتاج، ومن الانعزال إلى الاتصال، لتصبح انعكاسًا لتطلعات وتحديات الجمهورية الجديدة.

وسلّطت الأفكار التي شاركتها النخبة الأكاديمية الضوء على العديد من التحديات التي تعوق المواطنة الفاعلة، وأبرزها المعوقات التنظيمية والهيكلية، والتحديات الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التعقيدات والمخاطر المرتبطة بالبيئة الإعلامية والرقمية.

ولمواجهة تلك التحديات، وفي ضوء متطلبات الوصول للجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول، قدمت النخبة الأكاديمية رؤى قيمة لصناع القرار والسياسات في مصر لتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز المواطنة الفاعلة، تتطلب نقلة نوعية في أساليب وأنماط واستراتيجيات تواصل القيادة السياسية والمؤسسات الحكومية وتفاعلهم مع المواطنين نحو نموذج للشراكة والتعاون الحقيقيين.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الفاعلة، الجمهورية الجديدة، نظرية الممارسة، المجال العام



The Egyptian Academic Elite's Vision of Active Citizenship in the New Republic: A Qualitative Study

Dr. Maysa Hamdy Zaki

Lecturer of Public Relations and Advertising, Media Department, Faculty of Arts,
Mansoura University

Abstract

This study aimed to explore the Egyptian academic elite's vision of active citizenship within the context of Egypt's ongoing transformation under the "New Republic." The study employed a qualitative approach, collecting data through semi-structured in-depth interviews with 38 faculty members from public, private, and Al-Azhar universities representing diverse academic disciplines. Thematic analysis was used to analyze the collected data.

The study's findings revealed a complex and sophisticated elite discourse regarding the characteristics of the New Republic. This discourse transcended the political connotations associated with establishing a new system of governance, encompassing intertwined economic, social, cultural, technological, and intellectual dimensions. At the forefront was the notion of renewing Egyptian identity, primarily achieved through emphasizing investment in citizens and human development by promoting social advancement and elevating the concept of citizenship as cornerstones of the New Republic.

Drawing on an evolved understanding of active citizenship as practices shaped and developed through the dynamic interplay between elements of practice (discourse, actors, resources, rules) within evolving political and social contexts, the findings revealed a shift in the academic elite's vision of active citizenship. This shift moved from obedience to partnership, from reception to



production, and from isolation to connection, reflecting the aspirations and challenges of the New Republic.

The insights shared by the academic elite highlighted several challenges hindering active citizenship. These included organizational and structural obstacles, social and cultural challenges, and complexities and risks associated with the media and digital environment.

To address these challenges and achieve the aspired vision of the New Republic, the academic elite offered valuable insights for policymakers in Egypt. These insights advocated for developing effective strategies to promote active citizenship, requiring a qualitative leap in the methods, styles, and strategies of communication and interaction between political leadership, government institutions, and citizens towards a model of genuine partnership and collaboration.

Keywords: Active Citizenship, New Republic, Practice Theory, Public Sphere



مقدمة:

انطلقت مصر، منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، في مسيرة حثيثة لبناء عقد اجتماعي جديد، يهدف إلى تصحيح أخطاء الماضي. واعتماد آلية تخطيط استراتيجي تأخذ في الاعتبار مختلف المحددات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويُعد هذا العقد بمثابة مقارنة شاملة للعمل متعدد الاتجاهات، تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة.

وقد ظهر ذلك جلياً في إطلاق "رؤية مصر ٢٠٣٠"م، التي تركز على ثمانية أهداف رئيسية تهدف الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته، من خلال ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتطوير نظام بيئي متكامل، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وذلك في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً.

وفي مارس ٢٠٢١م، وفي إطار التحول نحو تحقيق "رؤية مصر ٢٠٣٠"م، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مولد "الجمهورية الجديدة"، كمشروع قومي لإعادة بناء الدولة المصرية على أسس جديدة، وعقد اجتماعي جديد، يُرسخ دور المواطن كهدف أساسي للتنمية. والمتابع لخطاب الجمهورية الجديدة يجد أنها تستند على مبادئ أساسيين: أولهما، اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرطاً مسبقاً لتطوير التنمية السياسية، التي تُعدّ أساساً لاستقرار الدولة واستدامة السلم الاجتماعي. وثانيهما، إرساء حقوق الإنسان كمفهوم شامل يُشكّل أساساً ومنطلقاً لهذه الجمهورية الجديدة.

إلا أن قيم المواطنة لا تقتصر على تمتّع الفرد بحقوقه في المجتمع، بل تتعدى ذلك لتشمل مشاركته الفعّالة في المشروع الوطني للنهضة والتنمية. فالمواطنة الحقيقية تُعنى بمدى اضطلاع الفرد بمسؤولياته تجاه وطنه ومجتمعه، وقدرته على القيام بها.

وبالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح "الجمهورية الجديدة" في الخطاب السياسي والإعلامي، فإن دلالاته وأبعاده ومُتطلباته لا تزال غامضة. وبالرغم من تأكيد



الخطاب الرئاسي الدائم على أن المواطن هو قائد قاطرة التنمية، إلا أن دوره في الوصول إلى "الجمهورية الجديدة" لا يزال غير واضح، مما قد يؤدي إلى ظهور ممارسات من شأنها تعطيل مسيرة التنمية، خاصةً في ظل التحديات العديدة التي تواجهها مصر في الوقت الراهن. وهنا يبرز التساؤل المحوري للدراسة: "كيف تصف النخبة الأكاديمية المصرية المواطنة الفاعلة في ظل المشهد السياسي والاجتماعي المتغير في مصر؟ وكيف يمكن ترجمة هذه الرؤية إلى ممارسات تُسهم في الوصول إلى الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول؟".

المواطنة الفاعلة:

اكتسب مفهوم المواطنة الفاعلة زخمًا كبيرًا في المجالات الأكاديمية والسياسية والاجتماعية، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالأدوار والمسؤوليات التي يتحملها الأفراد داخل المجتمع الديمقراطي، ومع ذلك، وبالرغم من استخدامه على نطاق واسع، يظل المفهوم غامضًا، فمفهوم المواطنة ليس مفهومًا ثابتًا، إنما يتطور باستمرار كانعكاس للظروف الاجتماعية والتطورات السياسية في المجتمع. وعادةً ما يتم توضيح معنى المواطنة وفقًا للسياق، لأن موقع ودور المواطنين في العمليات السياسية والسياسات العامة يختلف من دولة لأخرى، ويتطور بمرور الزمن (Moon & Cho, 2022, p. 80).

وبمراجعة المفاهيم المتطورة التي طرحتها أو تبنتها الدراسات السابقة مثل

(Zlobina, Davila, & (Boyadjieva, Trichkova, & Todorov, 2024)

(Gagrcin, Porten-Chee, (Elban & Aslan, 2023) Zapater, 2024)

(Incio, Navarro, Arellano, & Leibner, Emmer, & Jorring, 2022)

(NEAGA, (Hoskins, 2014) (Donia, 2020) Melendez, 2021)

(2010) (نصر، ٢٠٢٣) (علوان، ٢٠١٩) (المطلب ص.، ٢٠١٧م) (مراد، ٢٠١٦)

(وفا، ٢٠١١م)، تبيّن أن جوهر المواطنة الفاعلة يرتكز إلى فكرة مشاركة الأفراد بنشاط

في تشكيل مجتمعاتهم والتأثير على العمليات السياسية والاجتماعية، وهو ما يتجاوز مجرد

الوفاء بالواجبات المدنية الأساسية مثل التصويت والالتزام بالقوانين، ليشمل مجموعة

أوسع من الممارسات التي تهدف إلى التأثير على الحياة العامة وتعزيز الرفاهية الجماعية، تمتد تلك الممارسات لتشمل:

- **المشاركة السياسية:** ويشمل هذا البعد الممارسات التي تهدف للتأثير على قرارات وسياسات الحكومة، مثل: التصويت، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والتواصل مع المسؤولين ومسؤولتهم، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في الاحتجاجات أو التظاهرات، المشاركة في صنع القرار.
- **المشاركة المدنية:** ويركز هذا البعد على الممارسات الهادفة لمعالجة القضايا الاجتماعية وتعزيز الرفاهية الجماعية وتحقيق الصالح العام، مثل: المشاركة مع منظمات المجتمع المدني، والعمل التطوعي، والتبرع للجمعيات الخيرية، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي.
- **المشاركة الاقتصادية:** من خلال العمل الجاد، واتخاذ خيارات استهلاكية واعية تعكس القيم الأخلاقية والسياسية.
- **المسؤولية الاجتماعية:** تتضمن المواطنة الفاعلة أيضاً الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين والالتزام بالمشاركة في تعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يتجلى في سلوكيات الأفراد اليومية كاحترام التنوع وقبول الآخر، والتسامح والاحترام المتبادل، ونبذ العنف والكرهية، والمشاركة في تعزيز العدالة الاجتماعية بما يتوافق مع حقوق الإنسان.
- **المواطنة الرقمية:** مع صعود التكنولوجيات الرقمية وانتشار الشبكات الاجتماعية، ظهر بُعد جديد للمواطنة الفاعلة ينطوي على توظيف واستغلال المنصات الرقمية بوعي ومسؤولية في المشاركة السياسية والمدنية والاجتماعية والمشاركة في خلق مجال عام متنوع.
- **الوعي النقدي:** بما يعني الانخراط في التفكير النقدي في القضايا المجتمعية، ومناقشة هياكل السلطة، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة.

المواطنة الفاعلة في مصر: من التهميش إلى التمكين:

لا يمكن فهم المواطنة الفاعلة في مصر بمعزل عن السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي مرت به البلاد، فقد شهد مفهوم المواطنة الفاعلة في مصر مسارًا متعرجًا، يعكس سلسلة من التحولات المتلاحقة في بنية المجتمع، وتوجهات النخب، وتفاعلاتها مع متغيرات محلية وإقليمية ودولية وتكنولوجية، الأمر الذي انعكس على مستوى المشاركة المجتمعية، ووعي المواطن المصري بدوره في بناء مجتمعه. ولرسم صورة أوضح لهذا المسار يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل متميزة على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م: هيمنة ثقافة التلقين والطاعة: قبل ثورة ٢٥ يناير هيمنت ثقافة الخمول والسلبية على المشهد المجتمعي في مصر، حيث أسهم النظام التعليمي التقليدي، القائم على التلقين والحفظ، في خلق جيل من المواطنين السلبيين، غير القادرين على التفكير النقدي أو حل المشكلات بصورة إبداعية (بلال، ٢٠١٤م) (Donia, 2020). وتكرست ثقافة الخوف من السلطة، وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية مما أدى إلى ضعف المشاركة السياسية (بلال، ٢٠١٤م). وبالرغم من وجود منظمات المجتمع المدني، فقد كان دورها محدودًا، وعانت المرأة من تمييز واضح في مختلف المجالات، سواء في التعليم أو العمل أو المشاركة السياسية، وتفاقت اللامساواة بفعل السياسات الاقتصادية غير العادلة، مما عزز شعور الغالبية بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية (بلال، ٢٠١٤م) (جلبي، ٢٠١٣م)، وذلك كله بالرغم مما أقره نظام مبارك في التعديلات الدستورية لعام ٢٠٠٧م، والتي نصت صراحة على أن مصر دولة ذات نظام ديموقراطي يقوم على أساس المواطنة (عبدالعال، ٢٠٢٢م).

ثانيًا: مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م: صحوة الوعي والمشاركة: بزوغ المواطنة النشطة: شكلت ثورة ٢٥ يناير منعطفًا تاريخيًا في مسار المواطنة الفاعلة في مصر، فمع اندلاعها، بزغت ثقافة التمرد، وتحرر المجال العام، وصعدت قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مقدمة الخطاب العام (بلال، ٢٠١٤م) (جلبي، ٢٠١٣م). ولعبت التكنولوجيا دورًا مهمًا في تعزيز ثقافة المشاركة والتعبير عن الرأي (سرايا، ٢٠٢٢م)، واتسع دور منظمات المجتمع المدني، وزادت مشاركة المرأة في الحياة

السياسية والاجتماعية (بلال، ٢٠١٤م). ومع صعود تيار الإسلام السياسي للسلطة، وتراجع نفوذ النخبة العسكرية والتيار المدني، جاء دستور ٢٠١٢م، الذي تضمن موادًا اعتبرها التيار المدني مقوضه لمفهوم المواطنة، خاصة ما يتعلق بمفاهيم الهوية والدولة (عبدالعال، ٢٠٢٢م).

ثالثًا: مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م: الجمهورية الجديدة: بين الطموح والتحديات: بعد ثورة ٣٠ يونيو، تبلورت رؤية جديدة للمواطنة، تمثلت في ترسيخ مبدأ المواطنة في دستور ٢٠١٤م، وإطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠م، وانطلقت الدولة في برامج تنموية تهدف لمعالجة قضايا الفقر والبطالة وتطوير قطاعات التعليم والصحة ومكافحة الفساد (البيسوني، ٢٠٢٢م). وتم تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في صنع القرار، وتطوير أداء الإدارة العامة لتكون أكثر استجابة للمواطنين، فضلًا عن التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩م التي عززت من دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، وكفلت تمثيلًا مناسبًا للمرأة في المجالس النيابية (عبدالعال، ٢٠٢٢م) (مراد، ٢٠١٦) (بدرالدين، ٢٠٢١م).

وبالرغم مما تحقق من تقدم، لاتزال رحلة بناء المواطنة الفاعلة في مصر تواجه تحديات عديدة. حيث أظهرت الدراسات وجود فجوة بين النصوص الدستورية والواقع المعيش (البيسوني، ٢٠٢٢م)، وأشارت إلى استمرار ضعف ثقافة المشاركة السياسية (بلال، ٢٠١٤م)، وبيروقراطية الجهاز الإداري (مراد، ٢٠١٦)، وغياب الشفافية في بعض مؤسسات الدولة (بدرالدين، ٢٠٢١م)، وانتشار الفقر والأمية، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لدعم المواطنة الفاعلة (جلبي، ٢٠١٣م).

الجمهورية الجديدة New Republic:

سلط (Appleby, 1992) الضوء على أهمية المثل الجمهورية في ميلاد الولايات المتحدة، حيث ظهر مصطلح "الجمهورية الجديدة" لأول مرة في سياق الثورة الأمريكية، التي كانت بمثابة انفصال جذري عن النظام الملكي البريطاني والنظام



السياسي المرتبط به. ويزعم Appleby أن الثورة الأمريكية لم تكن ثورة سياسية، بل كانت تحولاً ثقافياً وفكرياً عميقاً أدى إلى ظهور روح جمهورية جديدة.

وأكد (Bailyn, 1967) على تأثير فكر التنوير على الثوار الأمريكيين والغليان الفكري الذي غذى الحركة الثورية والتطلعات إلى نظام سياسي جديد، ومن ثم يعكس مفهوم الجمهورية الجديدة الاعتقاد بإمكانية إنشاء مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً، قائماً على العقل والحقوق الطبيعية للبشر (Brown, 1967).

وسلط (Hofstadter, 2011) الضوء على دور مصطلح الجمهورية الجديدة في تشكيل الهوية الوطنية الأمريكية، إذ تم توظيف المصطلح للترويج لفكرة الوحدة الوطنية والهدف المشترك بعد الثورة الأمريكية في ظل الانقسامات السياسية والاجتماعية السائدة. وكان John Adams، المدافع بشدة عن المبادئ الجمهورية، يؤمن أن الجمهورية الجديدة تتطلب اليقظة الدائمة والمشاركة المدنية لمنع تآكل الحرية والفضيلة (McCullough, 1977).

وجادل (Schwarzmantel, 2003) بأن الهدف الرئيسي للجمهورية الجديدة هو إحياء فكرة المواطنة الفاعلة، هو ما يعني التحول من المواطنة السلبية إلى المواطنة النشطة، فالمواطنون ليسوا مجرد ناخبين أو متلقين سلبيين للحقوق، بل شركاء مسؤولين عن تشكيل مجتمعهم السياسي. فهو ينظر للمواطنة الفاعلة باعتبارها ضرورة استراتيجية وشرطاً لازماً لصحة الجمهورية الجديدة، لأنها تقاوم اللامبالاة وتآكل الثقة وتعزز الشعور بالملكية المشتركة والمسؤولية نحو الصالح العام.

وعلى مدار القرنين العشرين والحادي والعشرين، استمر مفهوم الجمهورية الجديدة في التطور، واكتسب أبعاداً جديدة في سياق التقدم التكنولوجي وتزايد النشاط الرقمي، فقد سهلت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أشكالاً جديدة من المشاركة والتعبئة السياسية، مما دفع البعض إلى القول بأننا نشهد ميلاد جمهورية جديدة تقوم على المواطنة الرقمية والديموقراطية التشاركية (Shirky, 2008).



وبذلك، يمكن القول بأن مصطلح الجمهورية الجديدة يتمتع بتاريخ غني ومعقد، حيث تطورت دلالاته بمرور الوقت. فمن أصوله الثورية إلى دلالاته المعاصرة، يحمل ثقلاً رمزياً قوياً للطموح السياسي والتحول المجتمعي والسعي الدائم نحو عالم أكثر عدالة وإنصافاً. كما أن مساره التاريخي وتعدد تفسيراته تبرران القوة الدائمة التي يتمتع بها مصطلح الجمهورية الجديدة في تشكيل الخطاب السياسي وإلهام التغيير الاجتماعي.

لذلك، يظل التساؤل المطروح: هل ستنجح الجمهورية الجديدة في بناء مجتمع قائم على المواطنة الفاعلة، تترسخ فيه مشاعر الانتماء والشعور بالملكية المشتركة للوطن، ومن ثم الشراكة والتعاون في مواجهة التحديات الراهنة، والحفاظ على التقدم المحرز، ومواصلة مسيرة التنمية؟ إذ لا يقتصر مفهوم "الجمهورية الجديدة" الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي على مجرد التطور العمراني وتحديث البنية التحتية، بل يحمل في طياته مشروعاً قومياً متكاملًا لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة. فمع أهمية التطورات العمرانية وإنشاء شبكات غير مسبوقة من الطرق، تكشف مبادرات وبرامج ومشروعات القيادة السياسية عن مفهوم أعمق وأشمل. يتجسد هذا المفهوم في عقد اجتماعي جديد يضع المواطن في صميم عملية التنمية كهدف وموضوع أساسي. ويستند هذا العقد إلى منطوق وأهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م التي صيغت بناءً عليها رؤية مصر ٢٠٣٠ م. وتتطلب هذه الجمهورية الجديدة إعادة صياغة العلاقات بين أطراف العملية التنموية، وهي: المواطن، والدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتستند هذه العلاقات إلى مبدأ الشراكة المتوازنة والفاعلة، مستمدةً قوتها من الهدف السابع عشر لأجندة التنمية المستدامة الذي يؤكد على أهمية الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا تستطيع أي جهة بمفردها تحقيق هذا الهدف. وفي ضوء ذلك، تسعى "الجمهورية الجديدة" إلى إعادة صياغة العلاقة بين هذه الأطراف على أساس الشراكة والتعاون، بحيث يلتزم فيها كل طرف بالقيام بدوره لتحقيق التنمية المستدامة (البكر، ٢٠٢٢م، صفحة ١٠١).



مراجعة الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، أمكن للباحثة تقسيمها إلى محورين على النحو الآتي:

المحور الأول: دراسات تناولت الجمهورية الجديدة:

شهدت مصر في السنوات الأخيرة تحولاتٍ سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية، صاحبته خطابات سياسية ركزت على مفهوم "الجمهورية الجديدة"، وبالرغم من الاستخدام الإعلامي واسع النطاق لهذا المصطلح، فإن مفهومه وأبعاده لا تزال غير واضحة، نظرًا لحدائث المصطلح على السياق المصري وعدم التنظير له بشكل كافٍ. لذلك، تسعى الباحثة لتقديم صورة بانورامية لمفهوم "الجمهورية الجديدة" من خلال عدسة الدراسات المصرية المحدودة، على النحو الآتي:

السياق التاريخي:

▪ تشير الدراسات إلى أن مفهوم الجمهورية الجديدة انبثق في سياق تاريخي حاسم، تميز برغبة قوية في تحقيق نقلة نوعية في مسار الدولة المصرية، وذلك في أعقاب تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. وتشير دراسة (البكر، ٢٠٢٢م) إلى أن هذا المفهوم يعكس توجهًا نحو نظام سياسي جديد قائم على أسس مختلفة عن النظام السابق.

▪ من "يوتوبيا"^(١) إلى "واقع مُعاش": ركزت دراسة (المجيد، ٢٠٢٢م) على مقارنة الجمهورية الجديدة بروى فلسفية سابقة لمجتمعات مثالية، كجمهورية أفلاطون ويوتوبيا توماس مور، وخلصت الدراسة إلى أن الجمهورية الجديدة أكثر واقعية من الروى اليوتوبيا السابقة، لأنها تنطلق من الواقع ومشكلاته

(١) الروى اليوتوبية القديمة، كما ذكرت الدراسة، هي تصورات فلسفية وأدبية لمجتمعات مثالية خيالية، ظهرت في كتابات بعض الفلاسفة والمفكرين قديمًا، وتهدف إلى تحقيق السعادة والعدالة للجميع. ومن أبرز أمثلة هذه الروى: جمهورية أفلاطون، ويوتوبيا توماس مور، ومدينة الشمس لكامبانيلا، وأطلنيس الجديدة لفرانسيس بيكون. ورغم مثالية هذه الروى إلا أنها واجهت انتقادات عديدة، ولذلك لصعوبة تطبيقها على أرض الواقع، لأنها قد تؤدي إلى إلغاء الحرية الفردية وتهدد طبيعة الإنسان.

الحالية، وتعتمد على إمكانيات فعلية لتحقيق أهدافها، وتركز على الإنسان، وتسعى لتحقيق سعادته دون إقصاء أي فئة بخلاف اليوتوبيات السابقة. وتركز الجمهورية الجديدة على مبدأ "البرجماتية المثالية" القائمة على تحقيق المنفعة للجميع، وتوظيف كافة الإمكانيات المتاحة لخدمة هذا الهدف.

- **من ثورة إلى "جمهورية جديدة":** تُظهر الدراسة ذاتها، أن مفهوم الجمهورية الجديدة ليس مجرد امتداد طبيعي لتاريخ مصر الحديث، بل هو تحول جذري يسعى إلى إعادة تعريف مفهوم الدولة والمجتمع.

الأبعاد المختلفة لصناعة التحول نحو الجمهورية الجديدة:

- **البعد الاجتماعي:**
 - **الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي:** أبرزت دراسة (حبيب، ٢٠٢٣م) الدور المحوري للشبكات الاجتماعية في دعم التحول نحو "الجمهورية الجديدة، من خلال تشكيل رأس مال اجتماعي داعم للتغيير، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية ودعمهم لمشروعات الجمهورية الجديدة مثل "حياة كريمة" و"١٠٠ مليون صحة".
 - **المجتمع المدني:** وركزت دراسة (البكر، ٢٠٢٢م) على دور المجتمع المدني كشريك أساسي في تحقيق رؤية الجمهورية الجديدة، وشددت على أهمية تعزيز ثقافة التنمية المستدامة وبناء الكوادر التنموية.
- **البعد الإعلامي (صناعة الرأي العام):** حلت دراسة (محمدي، ٢٠٢٢م) المعالجة الإعلامية لإعلان الجمهورية الجديدة ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة، وأثرها على معارف واتجاهات الجمهور. وكشفت الدراسة عن دور الإعلام في تشكيل وعي إيجابي بهذه المشروعات، وزيادة مشاعر السعادة والفخر لدى المواطنين.



▪ **البعد القيمي (التنمية الحضارية):** حددت دراسة (المكاوي و عبد الرازق، ٢٠٢٣م) مجموعة من القيم الداعمة للتطوير الحضاري في الجمهورية الجديدة مثل: المسؤولية الاجتماعية، تقدير الإنجازات الوطنية، النزاهة والشفافية، العمل الجماعي، والابتكار، مشيرة إلى أهمية دور المؤسسات التعليمية في غرسها لدى الطلاب.

▪ **البعد التكنولوجي (التحول الرقمي):** ركزت دراسة (سيد و هناع حسين قرني، ٢٠٢٣م) على إدارة التحول الرقمي كركيزة أساسية في الجمهورية الجديدة، وحللت دور منصة مصر الرقمية كنموذج لهذا التحول، مع التركيز على رقمنة الخدمات الحكومية عبر تلك المنصة، التي أثبتت قدرة الدولة المصرية على استغلال المواقع الإلكترونية الرسمية في دعم التحول نحو الجمهورية الجديدة.

المحور الثاني: دراسات تناولت المواطنة الفاعلة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بمفهوم المواطنة الفاعلة، خاصة مع تطور سبل المشاركة المدنية والتأثيرات المتنامية للعولمة والتكنولوجيا. وتعد دراسة هذا المفهوم بوصفه حجر الزاوية في بناء مجتمعات ديمقراطية فاعلة، أمراً ضرورياً لفهم دوافع المشاركة المدنية لدى الأفراد والجماعات، والعوامل المعززة والمعيقة لتلك المشاركة، والوقوف على واقع ممارسات المواطنة الفاعلة في سياقات متنوعة. لذلك، تستعرض الباحثة مراجعة نقدية للدراسات السابقة على نحو يبرز هذا التطور:

محددات المواطنة الفاعلة: من القيم إلى رأس المال الاجتماعي:

سعت العديد من الدراسات للكشف عن العوامل المحددة للمواطنة الفاعلة، مبرزة دور القيم الإنسانية والوطنية، والأحداث السياسية والاجتماعية، وبيئات التنشئة الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي والخصائص الديموجرافية. ففي مدريد، أظهرت نتائج دراسة (Zlobina, Davila, & Zapater, 2024) وجود ارتباط إيجابي بين التأثير بالأحداث بشكل عام ونية الانخراط في ممارسات المواطنة الفاعلة، وارتبط التأثير بأحداث السياسة الوطنية والسياسة الدولية بنية المشاركة التقليدية/ السياسية، بينما ارتبط



التأثر بأحداث الحياة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية بنية المشاركة غير التقليدية/ المدنية كالتطوع والنشاط الاجتماعي وريادة الأعمال الاجتماعية. وفي تركيا، ووفقًا لنتائج دراسة (Elban & Aslan, 2023)، فإن المواطنة الفاعلة تتحقق من خلال القيم الفردية المستندة إلى خيارات الفرد المستقلة (التحفيز والاتجاه نحو الذات) والقيم الجمعية التي تدعم المصالح المستندة إلى المساواة (العالمية والإحسان)، وأن الوطنية البناء لها دور وسيط حاسم في تلك العلاقة، فضلًا عن تنبؤها بجميع أبعاد المواطنة الفاعلة.

وفي السياق العربي، أظهرت الدراسات تأثير واضح لبيئات التنشئة الاجتماعية في تعزيز قيم المواطنة، فقد كشفت نتائج دراسة (قهوجي و خميس، ٢٠٢٠) عن مستوى مرتفع من ممارسات الوالدين في الوطن العربي داخل الأسرة وفي المجتمع لتعزيز قيم المواطنة لدى أطفالهم، دون وجود فروق في تلك الممارسات بين الآباء والأمهات، في حين ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الممارسات ووفقًا للمستوى التعليمي للوالدين، حيث كانت ممارسات الآباء والأمهات من ذوي المستوى التعليمي المرتفع أعلى من ممارسات أقرانهم من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وهو ما أكدته نتائج دراسة (الحميد و بربري، ٢٠١٩) حيث أثبتت وجود علاقة ارتباط إيجابية بين نوعية حياة الأسرة وقيم المواطنة النشطة لدى الطفل المصري خاصة في الطبقتين العليا والوسطى، فقد ساهم ارتفاع مستوى الدخل والحالة المهنية والحالة التعليمية للوالدين في توفير بيئة أفضل لتنشئة الطفل على قيم التعاون والمسؤولية الاجتماعية واحترام الآخر.

وبحثت دراسة (Liu, Chung, Hung Hui , & Li, 2023) العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمواطنة العالمية بين الشباب التايواني، مع التركيز على الدور الوسيط للفاعلية السياسية الذاتية، وأثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين رأس المال الاجتماعي وكلاً من الفاعلية السياسية الذاتية ونتائج المواطنة العالمية، فضلًا عن وجود علاقة إيجابية معنوية بين الفاعلية السياسية الذاتية ونتائج المواطنة العالمية، ولعبت الفاعلية السياسية الذاتية دورًا وسيطًا في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ونتائج المواطنة العالمية باستثناء الاستدامة البيئية العالمية.

التعليم من أجل المواطنة الفاعلة: بين الخطاب والممارسة:

يشكل التعليم ركيزة أساسية في بناء مواطن فاعل قادر على المشاركة في مجتمعه، فقد أكدت العديد من الدراسات على دور التعليم في تنمية مهارات المواطنة الفاعلة لدى الطلاب. حيث كشفت نتائج تحليل الطبيعة الخطابية لتعليم المواطنة الذي أجرته دراسة (Rapport & Zajda, 2024) أن المواطنة الفاعلة لا تُكتسب ببساطة من خلال النقل السلبي للمعلومات، لكنها تتطلب دمج طرق التدريس النشطة مثل المحاكاة ولعب الأدوار ومشاريع تعلم الخدمة والمشاركة المجتمعية، وتوظيف نهج تعليمي يركز على الطلاب بحيث يتولى الطلاب مسؤولية تعلمهم والمشاركة في الأنشطة القائمة على الاستفسار والمناقشات التعاونية والتحليل النقدي لوجهات النظر المتنوعة، مما يعزز الشعور بالملكية والأهمية لدى الطلاب في تعلمهم، والذي يمكن أن يترجم إلى مشاركة مدنية أكثر جدوى. وأكدت النتائج على الحاجة إلى دمج طرق التدريس المستجيبة ثقافياً ومحتوى المناهج الدراسية الشامل لخلق بيئات تعليمية شاملة تقدر وتحترم خلفيات وخبرات جميع المتعلمين، فضلاً عن الحاجة إلى برامج تعليم المعلمين عالية الجودة لإعدادهم بشكل كافٍ لتدريس المواطنة العالمية. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Akin & Demir, 2017) في سعيها لاستكشاف العوامل التربوية والنفسية التي تؤثر على تنمية كفاءات المواطنة الفاعلة لدى طلاب المدارس في تركيا، حيث أكدت نتائجها أهمية النهج الفردي في علم أصول التدريس، والذي يأخذ في الاعتبار الميزات والاحتياجات الفريدة لكل طالب، وأن تطوير الكفاءات المدنية النشطة اجتماعياً جزء ضروري من عملية التنشئة الاجتماعية للطلاب وتكوين شخصيتهم، وهو ما يتطلب تطبيق المعرفة والمهارات الحديثة والإبداع والمبادرة.

وفي السياق الكندي، ومن خلال دراسة طولية، أكدت دراسة (Sturrock & Zandvliet, 2023) الارتباط الوثيق بين بيئة التعلم ونتائج المواطنة الفاعلة، وأن تصورات الطلاب لبيئة التعلم جاءت ثابتة على مدى السنوات، مما يشير إلى تأثير طويل الأمد للبرنامج الدراسي، كما أظهرت النتائج أن الطلاب قاموا بأنشطة مواطنة مختلفة بعد انتهاء البرنامج كالتطوع والانخراط في قضايا اجتماعية وبيئية والتصويت



وغيرها. واختلفت النتائج إلى حدٍ ما عندما ارتبط الأمر بتأثير التعليم الدولي على تطوير مفاهيم المواطنة العالمية لدى الطلاب، فقد كشفت نتائج دراسة (Hayden, McIntosh, Sandoval-Hernández , & Thompson, 2020) أن تأثير برنامج دبلوم البكالوريا الدولية (IBDP) على سلوكيات الطلاب وتصوراتهم للعالم كان محدودًا على المدى الطويل، بالرغم من تأثيره الإيجابي على تطوير العديد من الصفات الشخصية للطلاب كالتواصل والتعاون والانفتاح على الثقافات الأخرى وقبول التحديات.

وكشفت نتائج دراسة (Christensen, Biseth, & Huang, 2021) عن تركيز مناهج التعليم الوطنية في أربع دول إسكندنافية (الدنمارك، النرويج، السويد، فنلندا) على القيم والمبادئ المعززة للمواطنة الرقمية، والتأكيد على أهمية مهارات التعامل مع المعلومات، وأهمية استخدام الأدوات الرقمية في التعلم، إلا أن مفاهيم وسائل التواصل الاجتماعي لا تعتبر من المفاهيم الراسخة في مناهج التعليم الوطنية، بخلاف المنهج الفنلندي، وتستخدم مصطلحات عامة مثل الإنترنت والوسائط. وبالرغم من تركيز المناهج جميعها على أهمية المشاركة في المجتمع، وإقرار المعلمين بتعليم القضايا المدنية، فإن الطلاب لا يشاركون بشكل فعال في القضايا المدنية عبر الإنترنت، بالرغم من إيمانهم بأهمية المشاركة الرقمية في المستقبل.

وسعت دراسة (Donia, 2020) للتعرف على مدى فعالية نظام التعليم الجديد القائم على تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في المدارس الابتدائية المصرية في بناء مواطنين ديمقراطيين فاعلين. وبالرغم مما أظهرته نتائج تحليل محتوى المنهج الأساسي الجديد "اكتشف" من غياب مهارتي المرونة والتعاطف عن المنهج الجديد، والتي كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن ارتباطهما بقيمة المشاركة، فقد ثبت أن عملية التعلم القائمة على المهارات الحياتية بالمنهج الجديد مناسبة لبناء مواطنين فاعلين، إذ توفر للأطفال المصريين الفرص اللازمة للتعلم والإبداع من خلال أساليب تشاركية إبداعية. وعلى النقيض، كشفت نتائج دراسة (علي، ٢٠٢٠) عن ضعف دور الجامعات المصرية في ترسيخ أغلب قيم المواطنة كالتسامح والحوار والمشاركة المجتمعية،



وأرجعت الدراسة هذا الضعف إلى تركيز الجامعات على فكرة الانضباط داخل الحرم الجامعي وغياب الفرص أمام الطلاب للمشاركة في صناعة القرار.

وعلى عكس الدراسات التي ركزت بشكل أساسي على آثار التحصيل العلمي والمناهج الدراسية على المواطنة الفاعلة، اتجهت دراسة **(Boyadjieva, Trichkova, & Todorov, 2024)** لبحث العلاقة بين التقييم الذاتي للمواطنين فيما يتعلق بعدالة الفرص التعليمية ومشاركتهم الاجتماعية النشطة، وذلك من خلال تحليل بيانات المسح الاجتماعي الأوربي لعام ٢٠١٨م والذي شمل (٢٩) دولة، وكشفت نتائج الدراسة أن ارتفاع الظلم المدرك في الفرص التعليمية يرتبط بانخفاض مستويات المواطنة الفاعلة، وتقل شدة تلك العلاقة في المجتمعات عالية الثقة والبلدان الأكثر تطورًا على المستوى الاقتصادي والديموقراطي.

دور الإعلام في تعزيز المواطنة الفاعلة: من الإعلام الجماهيري إلى الشبكات الاجتماعية:

أكدت العديد من الدراسات الدور المتنامي الذي تلعبه وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في تشكيل الوعي بقضايا المواطنة وتحفيز المواطنين على المشاركة في الحياة العامة. فقد كشفت نتائج دراسة **(إبراهيم، درويش، و عبد العزيز ، ٢٠٢٤)** أن للتليفزيون دورًا إيجابيًا، وإن كان محدودًا، في تعزيز التماسك المجتمعي ونبذ العنف ومواجهة العولمة والتصدي لخطاب الكراهية وتنمية الشعور بأهمية الحفاظ على النظام العام. وأظهرت دراسة **(الإمام، ٢٠٢١)** أن مستوى المواطنة المسؤولة يتأثر إيجابيًا بالتعرض للمحتوى التليفزيوني الخاص بمكافحة الفساد، وإدراك التشابه مع نماذج مكافحة الفساد المقدمة تلفزيونيًا، وثقة المبحوثين في مصداقية القائم بالاتصال، والخبرة السابقة في مكافحة الفساد، والسن والمستوى التعليمي.

ووفقًا لنتائج دراسة **(Arslan, Yazici, Cetin, Dil, & Cakir, 2023)** ارتبط مستوى المعرفة السياسية لدى مواطني تركيا واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي إيجابيًا بمستوى المشاركة في الأنشطة المدنية مثل الاتصال بالمسؤولين



والمشاركة في الحملات السياسية والتطوع والمنظمات المجتمعية، وسلطت النتائج الضوء على أن الكفاءة الذاتية المدنية تتنبأ بسلوكيات المواطنة الفاعلة لدى البالغين، وتوسّطت الكفاءة الذاتية المدنية العلاقات بين المعرفة المدنية واستخدام وسائل الإعلام السياسية وسلوكيات المواطنة الفاعلة. وكشفت نتائج دراسة (الوهاب، ٢٠٢١) عن وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائيًا بين معدل اعتماد سكان القاهرة الكبرى على مواقع التواصل الاجتماعي وممارستهم للمواطنة الفاعلة، والتي تتضمن المشاركة السياسية والاحساس بالهوية والشعور بالانتماء، كما أثبتت النتائج وجود علاقة طردية دالة إحصائيًا بين كثافة التعرض للشبكات الاجتماعية واتجاهات الجمهور نحو دورها في تشكيل المجال العام حول قضايا المواطنة والانتماء. كما أسهمت الشبكات الاجتماعية بدرجة كبيرة في تعزيز أبعاد المواطنة الفاعلة جميعًا (المعرفة المتعلقة بالمواطنة، المشاركة المجتمعية، المشاركة السياسية، المواطنة العالمية، المواطنة الرقمية) لدى طلبة الجامعة بالمملكة العربية السعودية، دون وجود فروق بين الذكور والإناث في ذلك، وذلك وفقًا لنتائج دراسة (Ltaifa & Derbali, 2022)م.

واقع وممارسات المواطنة الفاعلة: من المشاركة السياسية إلى المواطنة الرقمية:

انصب اهتمام العديد من الدراسات على تحليل أبعاد المواطنة الفاعلة والكشف عن واقع ممارساتها، والتي تعددت وتنوعت بتعدد سياقاتها واختلاف مجالاتها، وكشفت عن التحديات التي تعيق ممارستها، فقد كشفت نتائج دراسة (نصر، ٢٠٢٣) أن الوالدين في المجتمع الريفي على دراية بحقوق الطفل في القانون المصري، ويشارك معظمهم بالتصويت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية من أجل الحفاظ على حقوقهم واختيار من يمثلهم، ويقومون بدور نشط وفعال في المجتمع من خلال التعاون مع الجيران في حل مشكلاتهم، إلا أنهم لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية لأنهم يرون أن هذه الأحزاب تركز على مصالحها الشخصية دون الاهتمام بصالح الجماهير. وبالرغم من إقرارهم بصعوبة توفير الرعاية المادية لأطفالهم بسبب قسوة الظروف الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة، وما يعانونه من مشكلات في الخدمات التعليمية والصحية



والأمنية والثقافية، فإنهم يرون أنهم يتمتعون بحقوق المواطنة إلى حدٍ ما، ويحاولون حماية أطفالهم من أي إساءة أو اعتداء.

وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج دراسة (سليم، ٢٠٢١) أن تصورات الشباب عن قيم المواطنة في المجتمع المصري سلبية إلى حدٍ ما، حيث جاء تقديرهم لتحقيق قيمتي المساواة والعدالة عند مستوى ضعيف، وجاءت تقديراتهم لقيم الحرية والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية عند مستوى متوسط. وكشفت نتائج دراسة (علوان، ٢٠١٩) عن انتشار ممارسات المواطنة الانسحابية في المجتمع المصري، مما أضعف فاعلية المشاركة السياسية والاجتماعية في مصر، مع وجود أنماط محدودة للمواطنة النشطة في بعض المجالات كالمشاركة في العمل الخيري وممارسة بعض الحقوق المدنية مثل التعبير عن الرأي وحرية التجمع. وبما يتفق مع النتائج الدراسة السابقة، عبرت النخبة الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة أن المواطنة في مصر تعاني من أزمة، حيث أنها غير محققة بشكل كامل على أرض الواقع، رغم تأثيرها الإيجابي على التحول الديمقراطي، فالبيروقراطية، والواسطة، والمحسوبية، وغياب الفصل بين السلطات، والأحزاب الورقية، والفجوة بين الآليات الدستورية والممارسة الفعلية للمواطنة كلها إشكاليات تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة في مصر، وذلك وفقًا لما توصلت إليه دراسة (المطلب ص، ٢٠١٧م). وهو ما أكدته أيضًا نتائج دراسة (رضوان، ٢٠١٧) التي أظهرت بوضوح أن البيئة الممكنة للمشاركة الفاعلة في الشأن العام في مصر لاتزال ضعيفة، فهناك فجوة بين الخطاب الرسمي الداعي للمشاركة وواقع ممارستها، وأكدت الدراسة على أهمية وجود قطاع حكومي فاعل ومنظمات مجتمع مدني قوية وإعلام حر ونشط، لخلق بيئة تسمح للمواطن بالمشاركة بفاعلية في صنع قراراته وبناء مستقبل بلاده.

وفي السياق الهولندي، ومن منظور الحوكمة التشاركية، ووفقًا لنتائج دراسة (Mattijssen, et al., 2019) نجح المواطنون في أميرسفورت في تحويل خطابهم الداعي إلى إعادة تطوير موقع مستشفى مهجور من خطاب معارض إلى خطاب مهيمن، وساهم تحول نشاط المواطنين من الاحتجاج إلى التعاون في إحداث



تحول نحو ممارسات تشاركية جديدة، واحتفظت السلطات بدورها في وضع الأطر والأهداف وإضفاء الطابع الرسمي على الخطط المكانية، وأظهرت الدراسة أن تغيير ممارسات المواطنة الفاعلة يمكن أن يحول أنظمة الحكم المحلية ويحدث تغييرات جوهرية في المجال العام، ويعيد تشكيل العلاقة بين المواطنين والسلطة.

وبالانتقال إلى النموذج البديل للمواطنة الذي خلقته الشبكات الاجتماعية، كشفت

نتائج دراسة (Gagrcin, Porten-Chee, Leibner, Emmer, & Jorring, 2022)

عن وجود وعي بأن الإمكانيات الجديدة للمشاركة تتضمن مجموعة جديدة من المسؤوليات التي تتعلق بدور المواطن في الخطاب العام، تبلورت تلك المسؤوليات في ثلاث مجموعات من المعايير للمواطنة الخطابية في بيئات وسائل التواصل الاجتماعي، هي: الرعاية الفردية للمعلومات، ورعاية الخطاب، والمساهمة المدروسة، وقد تشكلت تلك المعايير من خلال التجارب الإيجابية والسلبية للمبحوثين في بيئات وسائل التواصل الاجتماعي. وقدمت دراسة (القادر و عبد القادر، ٢٠٢٢) تصورًا مقترحًا لتوظيف قيم المواطنة الرقمية في تعزيز الهوية السياسية الوطنية لدى طلاب الجامعات المصرية يعتمد على ثلاث محاور رئيسية، هي: تنمية الوعي بالهوية السياسية الوطنية، ويشمل ذلك تدريب الطلاب على فهم مكونات الهوية السياسية الوطنية، ومؤشراتها كحُب الوطن والانتماء للدولة المصرية، واحترام القانون والتقدير لإنجازات البلد. وإكساب الطلاب قيم المواطنة الرقمية، ويتضمن ذلك برامج تدريبية وأنشطة إثرائية تركز على تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى الطلاب مثل الاستخدام والأمن والمسؤول للتكنولوجيا واحترام حقوق الملكية الفكرية والتواصل الرقمي اللائق. وأخيرًا ربط قيم المواطنة بالهوية السياسية الوطنية، فمثلا يمكن للشباب الاستفادة من التواصل الرقمي للمشاركة في النقاش السياسي والتعبير عن آرائهم ومشاركة الرسائل الوطنية بأسلوب إيجابي ومسؤول.

التعليق على الدراسات السابقة وأوجه الإفادة منها:

- **منهجياً:** ساد النهج الكمي أغلب دراسات المواطنة الفاعلة، وغلب عليه توظيف الاستبيان كأداة لجمع البيانات، بينما ندر توظيف تحليل المضمون. تلاه النهجين النوعي، والمختلط، وتنوعت أدواتهما بين المقابلات المتعمقة، ومجموعات النقاش



المركزة وتحليل الوثائق، والتحليل النقدي للخطاب، والملاحظة والتحليل النوعي للمحتوى. وعالجت الدراسات السابقة الجمهورية الجديدة كمياً فقط، وغاب عنها تمامًا المنهج النوعي، رغم أهميته في دراسة المصطلحات والظواهر الجديدة بهدف التأسيس النظري لها، لذلك اتبعت الدراسة الراهنة نهجاً نوعياً للإسهام في التنظير لهذا المصطلح الجديد على السياق المصري.

- كشفت الدراسات السابقة أن "الجمهورية الجديدة" ليست مجرد شعار سياسي، بل هي مشروع شامل يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في مختلف مناحي الحياة في مصر. وبالرغم من أهمية هذه الدراسات، فقد غلب عليها التركيز على الجانب الإيجابي، وغاب عن أغلبها مناقشة التحديات التي تواجه الجمهورية الجديدة، وهو ما يبرز أهمية الدراسة الراهنة، حيث تسعى لدراسة الجمهورية الجديدة بمزيد من التعمق والشمولية من منظور النخبة الأكاديمية لمواكبة هذا التحول المهم في تاريخ الدولة المصرية.
- عكست الدراسات السابقة تجاوز مفهوم المواطنة الفاعلة الفهم التقليدي المقاصر على المشاركة السياسية إلى رحابة المشاركة الاجتماعية بما في ذلك التطوع وريادة الأعمال الاجتماعية والمشاركة في معالجة القضايا الاجتماعية، لاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والتقنية التي يشهدها العالم.
- كشفت مراجعة الدراسات السابقة عن دور السياق الاجتماعي والسياسي في تشكيل مفهوم المواطنة الفاعلة، ففي حين ركزت الدراسات الأجنبية على سياقات ديمقراطية تتمتع بقدر أكبر من الحريات المدنية ومشاركة المواطنين في صنع القرار، وتعاملت الدراسات العربية مع سياقات تواجه تحديات أكبر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، نجد أن الدراسات الغربية مالت إلى التأكيد على مفهوم المواطنة العالمية والمسؤولية تجاه القضايا العالمية، بينما ركزت الدراسات العربية على مفهوم المواطنة الوطنية والانتماء للدولة القومية.
- سلطت الدراسات السابقة الضوء على أهمية دور الأسرة والمدرسة، والإعلام في تنمية وتعزيز قيم المواطنة لدى الأفراد، بدءًا من غرس قيم التعاون والمسؤولية



الاجتماعية، واحترام الآخر في مرحلة الطفولة، مرورًا بتعزيز مهارات الحوار والتفكير الناقد والمشاركة المجتمعية في المراحل التعليمية المختلفة، وصولًا إلى دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي بقضايا المواطنة والانتماء.

- وبالرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية دور التعليم في تنمية وتعزيز المواطنة الفاعلة، فإن الجدل لازال قائمًا حول فعالية المناهج التعليمية الحالية في تحقيق ذلك، مما يتطلب إعادة النظر في فلسفة التعليم وطرق التدريس وأدواره المجتمعية.
- أفرزت الشبكات الاجتماعية نماذج وأنماط جديدة للمواطنة، كالمواطنة العالمية والمواطنة الخطائية، والمواطنة الرقمية، والتي تتطلب بدورها مسؤوليات جديدة على مستوى التعامل مع المعلومات عبر الوسائط الرقمية، والمسؤولية تجاه الخطاب العام في بيئات وسائل التواصل الاجتماعي، والمساهمة الافتراضية المدروسة في تعزيز المواطنة الفاعلة.
- كشفت مراجعة الدراسات السابقة أن المواطنة الفاعلة ليست مجرد مجموعة من الحقوق والواجبات، بل هي ممارسات مستمرة تتطلب وعيًا وإدراكًا لدور الفرد في بناء مجتمع أفضل، وجهود تعاونية من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام والأفراد لتوفير بيئة محفزة للمشاركة المدنية الفاعلة.
- بالرغم مما أظهرته المراجعة الأدبية من تنوع وثرء الدراسات التي تناولت المواطنة الفاعلة، فقد كشفت عن فجوة بين التنظير المقدم حول المواطنة، باعتبارها الشراكة المجتمعية في المشروع الوطني للنهضة والتنمية، والاتجاهات البحثية التي لم تول اهتمامًا بدراسة تأثير المواطنة الفاعلة في مستوى التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة على المستويين العربي والغربي، الأمر الذي يبرز أهمية الدراسة الراهنة التي تسعى لسد تلك الفجوة من خلال بحث رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لماهية المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة.
- مكنت الدراسات السابقة الباحثة من التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة ومتغيراتها انطلاقًا من الفجوة البحثية السابق الإشارة إليها، وتحديد الإطار النظري الملئم

لتفسير نتائج الدراسة الراهنة، ومناقشتها والخروج باستنتاجات وتقديم اقتراحات استنادًا إلى القاعدة المعرفية والتأصيل النظري المتحقق من التراث الأدبي السابق.

وبناء على ما تقدم، يمكن تحديد المشكلة البحثية وتساؤلاتها على النحو الآتي:

تشهد مصر مرحلة تاريخيةً فاصلةً في سعيها نحو بناء "جمهورية جديدة" تُلبّي تطلعات شعبها نحو مستقبل أفضل. وترتكز رؤية "الجمهورية الجديدة" على التنمية الشاملة وإعادة بناء الدولة على أسسٍ جديدة تُعلي من قيم العدالة، والمساواة، والمشاركة، والتقدم. وفي ظل هذه التحولات الجذرية، تُصبح "المواطنة الفاعلة" ركيزةً أساسيةً لتحقيق رؤية "الجمهورية الجديدة" وإنجاح مشروعها التنموي الطموح. إذ لا تُعدّ "المواطنة الفاعلة" مجرد مجموعةٍ من الحقوق والواجبات، بل هي ممارسةٌ مستمرةٌ تتطلب وعيًا بدور الفرد في بناء مجتمعٍ أفضل، وجهودًا تعاونيةً من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام لتوفير بيئةٍ محفزةٍ للمشاركة المدنية الفاعلة.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بمفهوم المواطنة الفاعلة في السنوات الأخيرة، بصفة خاصة في سياق التحولات الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، إلا أن هناك فجوةً بين الأطر النظرية والبحوث التجريبية حول تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في العالم العربي.

وفي السياق المصري، وإلى جانب غموض مفهوم "الجمهورية الجديدة" وأبعادها ومُتطلباتها، يبقى دور المواطن في تحقيق هذه الرؤية غير واضح بشكلٍ كامل. وإدراكًا لأن "المواطنة الفاعلة" مفهوم متغير يتطور وفقًا للسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل التالي: **كيف تصف النخبة الأكاديمية المصرية "المواطنة الفاعلة" في ضوء متطلبات الوصول إلى "الجمهورية الجديدة"؟** وللإجابة على هذا التساؤل، تُعالج الدراسة التساؤلين الفرعيين التاليين:

(١) ما ملامح "الجمهورية الجديدة" من منظور النخبة الأكاديمية المصرية؟

(٢) ماذا تعني "المواطنة الفاعلة" كأحد مقومات الوصول إلى "الجمهورية الجديدة" من منظور النخبة الأكاديمية المصرية؟

• أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من:

- ١- تقدم الدراسة مساهمة قيمة في التنظير لمصطلح الجمهورية الجديدة من خلال فهم أبعاده ودلالاته في السياق المصري من منظور النخبة الأكاديمية، مما يسهم في إثراء المعرفة العلمية لهذا المفهوم الحديث، ويشكل أرضية خصبة للبحوث والدراسات المستقبلية.
- ٢- أهمية دراسة دور المواطن في تحقيق أهداف الجمهورية الجديدة والحفاظ على مكتسباتها والتصدي لتحدياتها، باعتبارها مشروعًا قومياً طموحاً قائماً على مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، يستهدف إحداث نقلة نوعية في مسار الدولة المصرية، مما يسهم في سد الفجوة البحثية التي كشفت عنها مراجعة الدراسات السابقة.
- ٣- حداثة طرح مفهوم المواطنة الفاعلة في ضوء نظرية الممارسة، بصفة خاصة في السياق العربي، إذ تقدم الدراسة فهماً متطوراً للمواطنة الفاعلة باعتبارها ممارسات تتشكل وتتطور في ضوء تفاعل عناصر الممارسة مع بعضها البعض ومع السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأوسع، وهو ما قد يفتح آفاقاً جديدة للبحث في مفهوم المواطنة الفاعلة.
- ٤- بناءً على المؤشرات التي حددتها الدراسة، يمكن تطوير مقياس كمي للمواطنة الفاعلة يتوافق مع تطورات السياق السياسي الاجتماعي المصري.
- ٥- وعلى المستوى التطبيقي، توفر الدراسة رؤى قيمة لصناع القرار والسياسات في مصر حول كيفية تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز المواطنة الفاعلة في ضوء متطلبات الوصول للجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول.

• أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة للكشف عن رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لماهية المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، وفي إطار هذا الهدف العام تسعى الدراسة إلى:



- ١- التعرف على رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لمصطلح الجمهورية الجديدة ودلالاته باعتباره مصطلح جديد على السياق المصري.
- ٢- الكشف عن أبرز ملامح الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية.
- ٣- التعرف على متطلبات الوصول للجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول من منظور النخبة الأكاديمية.
- ٤- الكشف عن رؤية النخبة الأكاديمية لدلالات مفهوم المواطنة الفاعلة وممارساته في ضوء التحديات والفرص المرتبطة بالجمهورية الجديدة.
- ٥- التعرف على التحديات التي تواجه المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة.
- ٦- الكشف عن رؤية النخبة الأكاديمية لآليات تعزيز المواطنة الفاعلة في ضوء متطلبات الوصول للجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول.

الإطار النظري التفسيري للدراسة:

اتبعت الدراسة الراهنة نهجًا استقرائيًا Inductive Approach، ومن ثم تظهر المعرفة من البيانات نفسها بدلًا من فرضها من خلال النظريات الموجودة مسبقًا (Glaser & Strauss, 2006) م. لذلك، فإن المداخل والأطر النظرية الآتية لم تُستخدم في التأسيس للدراسة ولم يتم البناء عليها، إنما وظفتها الباحثة في تفسير نتائج الدراسة بعد الانتهاء من تحليل البيانات وكتابة النتائج بشكل كامل، بما يعني أن النتائج هي التي وجهت الباحثة نحو الإطار النظري الملائم.

أولاً: المداخل النظرية للمواطنة: (NEAGA, 2010, pp. 246- 248, 252) (Oyedemi, 2020, p. 240) (Bee, 2017, pp. 58- 59)

١- **المنظور الليبرالي للمواطنة:** ينطلق المنظور الليبرالي للمواطنة من مبدأ أسبقية الفرد، باعتباره حجر الزاوية في بناء المجتمع والدولة. وتستند هذه الأسبقية على نظرة تفاؤلية للطبيعة البشرية، التي ترى أن الأفراد، بحكم عقلا نيتهم الفطرية وقدرتهم على الاختيار الحر، هم الأكثر كفاءة في إدارة شؤونهم وتحقيق مصالحهم



الشخصية. وبالتالي، فإن هذا المنظور يركز على الحرية الفردية كقيمة أساسية، ويُطالب بتقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى، لضمان توفير المساواة المدنية والسياسية وحماية حقوق الأفراد وممتلكاتهم. وتُعرف المواطنة الليبرالية بأنها النظام الذي يهدف إلى تعظيم حرية الأفراد، حيث يكون لهم حرية القرار بالمشاركة أو عدم المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بحرية، وتحمل مسؤولية تلك القرارات.

٢- **المنظور المجتمعي للمواطنة:** يقدم المنظور المجتمعي للمواطنة بديلاً للرؤية الليبرالية، حيث يُركّز على المجتمع كوحدة أساسية تسبق الفرد والدولة. ويرى أنّ الإنسان كائنٌ اجتماعيٌّ يتشكّل من خلال تفاعله مع مجتمعه وثقافته. وتؤكد النظرية المجتمعية على أهمية التنشئة الاجتماعية ودورها في غرس القيم الأخلاقية وتشكيل الهوية الجمعية للأفراد. وتسلط الضوء على أهمية الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الاجتماعية في هذه العملية، مُشدّدة على أهمية التضامن الاجتماعي، والمسؤولية المشتركة بين أفراد المجتمع. وينظر المجتمعون للدولة كشريكٍ فاعلٍ في تعزيز الصالح العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولا تُعارض النظرية المجتمعية تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بل تدعو إلى دورٍ أكثر فاعلية لها في توفير الخدمات الأساسية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وحماية الفئات المهمشة في المجتمع.

٣- **المنظور الجمهوري للمواطنة:** يُحاول المنظور الجمهوري إيجاد نقطة تلاقٍ بين المنظورين السابقين، مُقرّاً بأهمية كلّ من الحرية الفردية والانتماء للمجتمع. ويُركّز على مفهوم "الفضيلة المدنية" كعنصرٍ أساسيٍّ في المواطنة الصالحة، والتي تعني القدرة على وضع المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. وتُشدّد النظرية الجمهورية على أهمية المشاركة السياسية، والحوار العام كآليتين أساسيتين لصياغة القوانين / وتحقيق العدالة. وترى أنّ المواطنة الفعالة تتطلب من الأفراد المشاركة في الحياة السياسية، والتعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع القرارات التي تُؤثّر عليهم.



وبذلك، يمكن القول إن المداخل النظرية الأساسية الثلاث للمواطنة تقدم رؤى مُختلفةً حول العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع. فبينما تُركّز الليبرالية على الحرية الفردية ومحدودية دور الدولة، تُشدّد المجتمعية على أهمية التضامن الاجتماعي، ودور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. بينما تُحاول الجمهورية التوفيق بين هاتين الرؤيتين من خلال تعزيز الفضيلة المدنية والمشاركة السياسية كضمانتين للحفاظ على التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه مجتمعهم.

ولا يمكن القول إن أحد هذه النظريات يمثل الحقيقة المطلقة، بل يمثل كل منها إطارًا فكريًا مهمًا لفهم المواطنة وتحدياتها في العالم المعاصر، فالنظريات نفسها في عملية إعادة بناء مستمر حتى تتمكن من تقديم أفضل تفسير ممكن للطريقة التي تطور بها مفهوم المواطنة، وبالتالي فهي ديناميكية أيضًا. وهنا تظهر أهمية التعرف على المنظور الذي تتبناه النخبة الأكاديمية المصرية في رؤيتها للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة.

ثانيًا: **نظرية الممارسة Practice Theory** (Mattijsen T. J., et al., 2019, pp. 3- 4) (Behagel, Arts, Bommel, & de Koning, 2013) (Arend & Behagel , 2011)

تركز نظرية الممارسة على فهم الواقع الاجتماعي من خلال تحليل الممارسات الاجتماعية. وتُعرف الممارسات الاجتماعية بأنها أنماط من النشاط يقوم بها الأفراد بشكل منتظم، وتشكل حياتهم الاجتماعية. وترتكز نظرية الممارسة إلى مجموعة من المبادئ، هي:

- **التركيز على الفعل:** تركز نظرية الممارسة على ما يفعله الناس بالفعل بدلًا من التركيز على أفكارهم أو معتقداتهم.
- **الممارسات هي كيانات مستقلة:** تُفهم الممارسات الاجتماعية على أنها كيانات مستقلة لها وجود خاص بها، وليست نتيجة لهياكل اجتماعية أو فردية.

- **الممارسات ديناميكية:** تتغير الممارسات الاجتماعية بمرور الزمن، وذلك من خلال التفاعل بين الأفراد والمؤسسات والموارد.
- **الممارسات ضمنية:** فالممارسات لا تقتصر على الأفعال المادية فقط، بل تشمل أيضاً المعاني والقواعد والأدوات.
- **عناصر الممارسة:** تتكون الممارسة الاجتماعية من أربع عناصر، هي: القوى الفاعلة، والخطاب، والموارد المادية وغير المادية، والقواعد أو المبادئ التوجيهية.

وتمثل نظرية الممارسة إطارًا غنيًا لتفسير رؤية النخبة الأكاديمية للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، إذ تمكن من التخلص من المفاهيم المجردة، فبدلاً من البحث عن تعريف مثالي للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، تركز نظرية الممارسة على فهم السلوكيات والتفاعلات الملموسة، وتسلط الضوء على تأثير السياق الاجتماعي والسياسي على كيفية فهم المبحوثين لمفهوم المواطنة الفاعلة وممارساته، وتساعد على فهم التنوع في رؤى النخب للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، وكيف يمكن أن تتغير تلك الرؤى بمرور الوقت.

ثالثاً: نظرية المجال العام:

تعتبر نظرية المجال العام إطاراً فكرياً لفهم كيفية تشكل الرأي العام وتداوله وتأثيره على صنع القرارات السياسية في المجتمعات الحديثة (Habermas, 1989). وتتمحور الفكرة الرئيسية لنظرية المجال العام حول وجود مساحة عامة افتراضية، خارج إطار الدولة والسلطة الرسمية، يجتمع فيها المواطنون كأفراد متساويين لمناقشة القضايا العامة، وتشكيل رأي عام مستنير ومؤثر في صنع القرار (Calhoun, 1992).

مبادئ المجال العام:

- **الوصول المفتوح:** ينبغي أن يكون المجال العام مفتوحاً لكل المواطنين، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو السياسية (Fraser, 1994).



- **الحوار العقلاني:** يتطلب التواصل في المجال العام استخدام العقل والمنطق والنقد البناء من أجل التوصل إلى التفاهم المشترك (Habermas, 1989).
- **الاستقلالية عن الدولة والسوق:** ينبغي أن يكون المجال العام مستقلاً عن تأثير الدولة وقوى السوق، بحيث يصبح مساحة حرة للتعبير والنقاش (Dahlgren, 1995). لذلك تفترض النظرية أن الرأي العام المتشكل في المجال العام يمكن أن يؤثر على صنع القرار السياسي (Habermas, 1989).
- **التركيز على المصلحة العامة:** يهدف النقاش في المجال العام إلى تحقيق المصلحة العامة، لا المصالح الفردية أو الجماعية الضيقة (Habermas, 1989).
- **الدور الفاعل للمؤسسات الوسيطة:** تسلط النظرية الضوء على أهمية المؤسسات الوسيطة مثل وسائل الإعلام والمجتمع المدني في تسهيل عملية تشكيل وتداول الرأي العام (Cohen & Arato, 1992).

العلاقة بين المجال العام والمواطنة الفاعلة:

استخدم هابرماس مصطلح المجال العام لتشجيع المواطنين على المواطنة الفاعلة. كما أكد أنه لا استبعاد لأي مواطن من المجال العام بما يسهم في توزيع السلطة السياسية، فإن فكرة الأفراد المشاركين في مختلف المجالات ولعب الأدوار المختلفة هي أمر محوري في مفهوم المجال العام الذي استخدمه هابرماس في نظريته للديموقراطية التداولية.

ويشترط هابرماس لضمان فعالية المشاركة في المجال العام، توافر الحرية والمساواة بين جميع المواطنين، بما يضمن حرية التعبير عن الرأي وتكافؤ الفرص في مناقشة جميع القضايا والأفكار دون تحيز لأشخاص أو مؤسسات محددة. وتتجلى هذه البيئة الديمقراطية في المجتمعات الغربية، حيث تسهم في ازدهار ممارسات المواطنة الفاعلة.

وفي ظل تطور المجال العام، أصبحت وسائل الإعلام من أهم المؤسسات الداعمة للنظام الاجتماعي، إذ تُوفر فضاءات افتراضية للمشاركة في النقاشات العامة، وتُتيح



للأفراد الانضمام إلى مجموعات حوارية متنوعة، خاصةً مع انتشار الفضاءات الاجتماعية الإلكترونية في عصر ما بعد الحداثة، مما يُعزز الحوار ومبادئ المواطنة (طلب، ٢٠٢٤م، الصفحات ١٧٩ - ١٨٠).

وبذلك، تعتبر المواطنة الفاعلة عنصرًا أساسيًا لوجود مجال عام فعال، فالمواطنون الفاعلون هم الذين يشاركون في المناقشات العامة، ويعبرون عن آرائهم، ويحاسبون صناع القرار. وتُسهّم المواطنة الفاعلة في تعزيز الوصول المفتوح والحوار العقلاني والتركيز على المصلحة العامة في المجال العام (Schudson, 2011).

منهجية الدراسة:

يمكن تناول منهجية الدراسة وفقاً لمجموعة من العناصر على النحو الآتي:

- ١- تصميم الدراسة: استهدفت الدراسة التعرف على رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لماهية المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، لذا تم اختيار المنهج الكيفي Qualitative Research، وهو شكل من أشكال البحث المنهجي والتجريبي في المعنى (Purwadi & Rizqiya, 2022)، يولي أهمية أساسية لدراسة عينات صغيرة من الأفراد المختارين عن قصد، ولا يستهدف التحكم في العوامل السياقية، بل يسعى، من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب، لفهم الأشياء من وجهة نظر المبحوثين، وخلق صورة غنية ومتعمقة للظواهر قيد البحث (Mufiah & Rahman, 2018). لذلك يهتم البحث النوعي بالإجابة عن الأسئلة ولا يسعى لاختبار الفرضيات أو تعميم النتائج (محمد أ.، ٢٠٢١م). واعتمدت الدراسة نهجاً استقرائياً Inductive Approach، يركز على البيانات نفسها ويخلو من المفاهيم المسبقة أو الأطر النظرية، مما سمح بظهور الموضوعات الناشئة مباشرة من وجهات نظر المشاركين، بدلاً من فرضها من خلال نظريات موجودة مسبقاً (Charmaz, 2014). ويعد هذا النهج مناسباً عندما تكون المعلومات المتوفرة عن ظاهرة ما قليلة أو عندما تبدو النظريات الحالية غير كافية، إذ يسمح بالاستكشاف المفتوح وتوليد رؤى جديدة (Creswell, 2014).



٢- **المشاركون في الدراسة:** طبقت الدراسة استراتيجية أخذ العينات الهادفة/ القصدية Purposeful Sampling لاختيار عينة قوامها (٣٨) عضوًا من النخبة الأكاديمية المصرية بالجامعات الحكومية والخاصة والأزهر الشريف من تخصصات: الإعلام، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والقانون، والعلوم السياسية والاقتصاد، والمناهج وطرق التدريس، وتكنولوجيا التعليم، ضمنت هذه الاستراتيجية دمج وجهات نظر وخبرات متنوعة ذات صلة بمشكلة الدراسة (Maxwell, 2012) (Patton, 2015). وتسمح العينات الهادفة بجمع بيانات غنية ومتعمقة من الأفراد الذين يمكنهم تقديم رؤى قيمة حول الموضوع (Patton, 2015) م، لذلك ركزت الدراسة على النخبة الأكاديمية المصرية، وتم اختيارهم لمعرفة العميقة وتأثيرهم المحتمل في مجالات تخصصهم، وقدرتهم على التأثير في الرأي العام وتوجيه السياسات.

٣- **جمع البيانات:** استخدمت الدراسة المقابلة المتعمقة شبه المنتظمة كأداة لجمع البيانات من المشاركين، مما سمح بالمرونة في استكشاف وجهات نظرهم مع الحفاظ على التركيز على أسئلة البحث الأساسية (Maxwell, 2012). وتم تطوير دليل مقابلة شبه منظم يتضمن أسئلة مفتوحة لتوجيه المحادثة، وتسهيل الاستكشاف المتعمق لوجهات نظر المشاركين (Rubin & Rubin, 2012)، وتمحور دليل المقابلة حول سؤالين رئيسيين، هما: (١) ما ملامح الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية؟، (٢) ماذا تعني المواطنة الفاعلة كأحد مقومات الوصول إلى الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول من منظور النخبة الأكاديمية المصرية؟، انبثقت عنهما العديد من الأسئلة الفرعية لخدمة أهداف الدراسة، فضلاً عما أثارته وجهات نظر المشاركين من تساؤلات جديدة لم تكن ضمن دليل المقابلة. وتراوحت مدة جمع البيانات بين ٤٥ دقيقة و ٩٠ دقيقة اعتماداً على ثراء المناقشة وعمق آراء المشاركين. وقد تم إجراء المقابلات خلال الفترة (نوفمبر ٢٠٢٣م: فبراير ٢٠٢٤م).



٤- موثوقية الدراسة **Trustworthiness**: حدد (Lincoln & Goba, 1985, p. 219) أربعة معايير رئيسية لتحقيق الموثوقية في البحوث النوعية، والتي تتحقق من خلالها جودة البحوث النوعية، هي: المصدقية **Credibility** التي تقابل الصدق الداخلي في البحوث الكمية، وقابلية النقل أو التعميم **Transferability** الذي يقابل الصدق الخارجي، والاعتمادية **Dependability** التي ترادف مفهوم الثبات، والتأكيدية **Confirmability** التي تقابل مفهوم الموضوعية. واستخدمت الباحثة عددًا من الاستراتيجيات لضمان جودة وموثوقية إجراءات الدراسة ونتائجها، على النحو الآتي:

✓ **تحقيق المصدقية**: اتبعت الباحثة استراتيجيات التعددية/ التثليث **Triangulation Strategy** والتي تعني تعدد مصادر جمع البيانات، وهي واحدة من معايير ضمان جودة وموثوقية البحوث النوعية (الزهراني، ٢٠٢٠م)، وذلك بإجراء المقابلات مع أكاديميين يمثلون مختلف التخصصات التي يمكن أن ترتبط بموضوع الدراسة، ومن ذوي الانتماءات المؤسسية المختلفة (الحكومي، الخاص، الأزهر الشريف)، وطبقت توصية "Gray, 2014" بشأن النقاش مع الأقران/ مراجعة النظراء حول مدى ملاءمة دليل المقابلة واستراتيجية التحليل وفئات التحليل لتحقيق أهداف الدراسة (العديسي و العبد اللطيف، ٢٠٢٢م)، ويتفق هذا الأسلوب أيضًا مع استراتيجيات تعدد الملاحظين **Observer Triangulation** وهي إحدى مظاهر التثليث في البحوث النوعية وفقًا لما اقترحه "Denzin, 1978" (الزهراني، ٢٠٢٠م، صفحة ٦١٢). كما شملت استراتيجيات التثليث تعدد طرق تحليل البيانات، حيث جمعت الباحثة بين التحليل الموضوعي وتحليل سحابة الكلمات **Word Cloud Analysis** كأداة تحليل تكملية، حيث توفر تمثيلًا مرئيًا للكلمات والعبارات الأكثر شيوعًا في خطاب المشاركين، وكانت هذه التقنية بمثابة خطوة أولية في تحديد المفاهيم والمواضيع الأساسية الناشئة عن البيانات، كما كانت وسيلة مناسبة للتحقق من صحة المواضيع الناشئة عن التحليل الموضوعي ومراجعتها (Guest, MacQueen, & Namey, 2012).



- ✓ **لتحقيق قابلية النقل والتعميم:** وفقاً لـ "Greene & Caracelli, 1997" فإن الخصوصية وليس التعميم هي السمة المميزة للبحث النوعي الجيد (Creswell, 2014, p. 253)، لذلك أشار "Padgett, 2011" إلى أن التعميم النوعي يقتصر على إظهار نتائج الدراسة في صورة أدلة وإرشادات قابلة للتطبيق في مواقف وسياقات مشابهة في المجتمع (الزهراني، ٢٠٢٠م، صفحة ٦١٤)، وهو ما يؤكد وصف (Lincoln & Goba, 1985, p. 124) لقابلية النقل بأنها درجة التشابه بين الموقف الأصلي والموقف المنقول إليه. لذلك دعمت الباحثة النتائج باقتباسات مباشرة من أقوال المشاركين، ومقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات المشابهة، مما يمكن من تحسين معايير التقييم وجودة البيانات ونتائج الدراسة (العدساني و العبد اللطيف، ٢٠٢٢م، صفحة ٥١).
- ✓ **وإضمان الاعتمادية:** طبقت الباحثة اقتراح "Gibbs, 2007" حول إمكانية الاستعانة بشخص آخر (كمكود ثان) لضمان الاتساق في تحديد الموضوعات والرموز* (Creswell, 2014, p. 252)م. وتم تحليل البيانات بشكل مستقل من جانب الباحثين/ المكودين، ثم اجتمعا هاتفياً لمناقشة النتائج والاتفاق على الترميزات والموضوعات الرئيسية في صورتها النهائية، مما ساعد في تخفيف التحيز الفردي، وهو ما يتوافق أيضاً مع توصيات "Lincoln & Guba, 1985" بشأن الاعتمادية (محمد أ.، ٢٠٢١م، صفحة ٩٢٠)،
- ✓ **ولتحقيق التأكيدية:** اتبعت الباحثة استراتيجية تدقيق المشاركين، فقد تم منح المشاركين الفرصة لمراجعة تفسيرات استجاباتهم والتحقق من صحتها بعد تفرغ التسجيلات الخاصة بالمقابلات كتابياً، مما يضمن الدقة والتأكد من توافق فهم الباحث مع وجهات نظر المشاركين (Patton, 2015). ووفقاً لـ (الزهراني، ٢٠٢٠م، صفحة ٦١٦) تعد المراجعة التأملية المستمرة Reflective Review

* المكود الثاني هو د. أحمد جمال حسن مدرس الإذاعة والتلفزيون بالمعهد التكنولوجي العالي للإعلام بالمنيا.

أحد الاستراتيجيات التي تسهم في إثراء معيار التأكيديّة، وقد تمكنت الباحثة من تطبيق تلك الاستراتيجية بمساعدة برنامج التحليل النوعي MAXQDA بما يقدمه من إمكانية تسجيل المذكرات والتعليقات، حيث قامت الباحثة بتسجيل (١٦٨) مذكرة، بالإضافة إلى عدد كبير من التعليقات، تتضمن ملاحظات حول عملية التحليل وتعليقات حول المقاطع المكودة، ساعدت مراجعة تلك المذكرات والتعليقات بشكل مستمر أثناء كتابة نتائج الدراسة من التأكد من ثبات نتائج التحليل بدرجة كبيرة.

٥- **الاعتبارات الأخلاقية:** أخذت الباحثة موافقة المبحوثين بشأن إجراء المقابلة مُسبقًا، مع التأكيد على حقهم في الانسحاب في أي مرحلة من مراحل المقابلة، والتأكيد على الحفاظ على خصوصيتهم وسرية بياناتهم وعدم ذكر أسمائهم في تقرير البحث، لذلك قامت الباحثة بتكويد المقابلات من خلال الحروف والأرقام. كما حصلت الباحثة على موافقة الباحثين بشأن التسجيل الصوتي للمقابلة واحترمت رغبة من رفضوا التسجيل الصوتي، واكتفت بالتسجيل الكتابي للمقابلة بعد موافقتهم، ولتحقيق الموافقة المستنيرة، زودت الباحثة المشاركين بالمعلومات الكافية عن موضوع المقابلة وأهدافها. وتعاملت الباحثة مع جميع المشاركين باحترام مقدره وجهات نظرهم وخبراتهم المتنوعة.

٦- **تحليل البيانات:** تم استخدام تكنيك التحليل الموضوعي Thematic Analysis لتحليل بيانات المقابلات، مما سمح بتحديد المواضيع والأنماط المتكررة ضمن نصوص المقابلات (Braun & Clarke, 2006)، وشمل ذلك عملية منهجية تضمنت عدة خطوات، تلت عملية النسخ الحرفي للمقابلات لضمان التمثيل الدقيق للمعلومات التي أدلى بها المشاركين، وذلك على النحو الآتي (Braun & Clarke, 2006):



- ✓ **الانغماس في البيانات:** حيث قامت الباحثة بإجراء المقابلات بنفسها، والاستماع لتسجيلاتها أكثر من مرة، وكتابتها، ومراجعتها، والتحقق من النسخ، وتدوين الملاحظات الأولية، وذلك بهدف غمر النفس بالبيانات وتحقيق التآلف معها.
 - ✓ **الترميز:** لإنشاء الرموز الأولية، استخدمت الباحثة الترميز الوصفي المفتوح Open Descriptive Coding لتصنيف البيانات وتسميتها بناء على معناها ومحتواها المتأصلين دون فرض فئات أو رموز محددة مسبقاً (Saldana, 2013). وتم تحليل كل مقابلة على حدة، وفي بعض الأحيان تم ترميز مقطع واحد من المقابلة برمز واحد، في حين احتاجت بعض المقاطع إلى ترميزها بأكثر من رمز.
 - ✓ **تطوير وتسمية الموضوعات:** تم تجميع البيانات المُشفرة/ المرمزة في موضوعات بناءً على المعاني المشتركة، مع التقاط الفروق الدقيقة في وجهات نظر المشاركين. تبعت هذه المرحلة مراجعة متكررة للموضوعات المستخرجة للتأكد من جودة التحليل، ثم تحديد وتسمية الموضوعات والتأكد من أنها توفر معاً قصة شاملة متماسكة حول البيانات.
 - ✓ **التفسير والتوليف:** يتضمن التحليل الموضوعي تفسير الموضوعات المحددة، وعقد الروابط بينها، وتوفير فهم شامل لرؤى المبحوثين حول موضوع الدراسة، ومن ثم كتابة التقرير النهائي.
- واستعانت الباحثة في مراحل التحليل السابقة ببرنامج التحليل النوعي MAXQDA Analytical Pro (Release 20.4.0)، لتيسير عملية تنظيم البيانات، والربط بين الموضوعات/ الرموز، واستخراج مؤشرات كمية حول نتائج الدراسة، فضلاً عن استخراج الأشكال البيانية والخرائط الذهنية، كما مكن من تصدير كتاب الرموز Cod Book (والمتمضمن الرموز الرئيسية والفرعية وتعريفاتها الإجرائية ومؤشرات الاستدلال عليها) لبرنامج الـ Word، ومن ثم الرجوع إليها طوال فترة التحليل، الأمر الذي ساعد الباحثة في التأكد من ثبات التحليل.

نتائج الدراسة:

أولاً: ملامح الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية:

للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة المتعلق بـ "ملامح الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية"، استرشدت الباحثة بسحابة الكلمات -التي تمثل إحدى أدوات التحليل النصي- مع ربطها بالسياق الكلي للنص في استكشاف الموضوعات المعبرة عن ملامح الجمهورية الجديدة وفقاً لرؤية الباحثين من النخبة الأكاديمية.



شكل (١) سحابة كلمات الجمهورية الجديدة في خطاب النخبة الأكاديمية (word combination)

وكشفت عملية تحليل البيانات وتبريزها عن ملامح الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية -عينة الدراسة- من خلال خمس موضوعات رئيسية، اشتمل كل منها على عدد من الموضوعات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

١- تجديد الهوية المصرية:

تصدّر موضوع تجديد الهوية المصرية الموضوعات التي تكشف عن ملامح الجمهورية الجديدة في رؤية النخبة الأكاديمية المصرية، ويؤكد هذا الموضوع على خلق وتعزيز هوية جديدة متميزة لمصر ومواطنيها عبر رؤية جديدة تركز إلى مفهوم الدولة العصرية مفهوم الحكومة مع المواطن. تتضح تلك الهوية من خلال الاستثمار في المواطن وبناء الإنسان والقوة الوطنية واستقلالية الدولة، وهو ما يوضحه الشكلين رقمي (٢) و (٣).



شكل (٢) تجديد الهوية المصرية في خطاب النخبة الأكاديمية حول الجمهورية الجديدة (المقابلة وحدة قياس)



شكل (٣) تجديد الهوية المصرية في خطاب النخبة الأكاديمية حول الجمهورية الجديدة (الفقرة وحدة قياس)

أ- **الاستثمار في المواطن:** هيمن موضوع الاستثمار في المواطن وبناء الإنسان على رؤية الباحثين لتجديد الهوية المصرية باعتبارها أهم دلالات مصطلح الجمهورية الجديدة وأبرز ملامحها، ويركز هذا الموضوع على مفاهيم ومبادئ الشمولية والمساواة كحجر زاوية للجمهورية الجديدة، ويشمل الاستثمار في الصحة والتعليم والرفاه العام للمواطنين، مع ضمان تكافؤ فرص الوصول والمشاركة وتعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والفخر الوطني، ومن ثم بناء مواطن صالح ومسؤول. فقد ظهرت الدلالات المعبرة عن الاستثمار في المواطن وبناء الإنسان وفقاً لإثنين من الأبعاد، هما:

- **النهوض الاجتماعي:** ويشتمل مفهوم النهوض الاجتماعي -وفقاً لما أظهره تحليل البيانات- على التنمية الاجتماعية مع ضمان العدالة الاجتماعية،



لذلك فهو يركز على إعطاء الأولوية للتنمية البشرية من خلال تحسين الرعاية الصحية والتعليم ومستويات المعيشة، والتأثير في وعي وثقافة المواطن، مع معالجة أوجه عدم المساواة وضمان وصول جميع الطبقات الاجتماعية إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية.

"كل ما يتعلق بحياتنا يدخل ضمن الجمهورية الجديدة سواء فيما يتعلق بالبنية البشرية جودة حياة الانسان (..) المبادرات مثل حياة كريمة تشعرنا بأن التكافل الاجتماعي أصبح منهج دولة وهو ما يختصر الوقت" (AGF-L22)

"نقلة في مجالات التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية من شبكات مياه وصرف وطرق، إلى جانب السعي لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وتوفير الخدمات الأساسية وحياة كريمة للمواطن." (AGFM19)

"الجمهورية الجديدة تعني "أن يكون الكل للكل"، أن تكون جميع مقدرات الدولة وإمكاناتها متاحة لجميع مواطنيها، سواء كانت متعلقة بالحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية،" (AGML-L15)

"محاولة إحداث التغيير في المجتمع في حد ذاته في ثقافته في أنماطه الاستهلاكية في تصوراته للقضايا والموضوعات العامة وحتى الخاصة ففرى سيادة الرئيس يتحدث في قضايا سياسية كبيرة ويتحدث أيضًا في قضايا تخص ممارسة الناس للرياضة". (APMM27, Pos. 4)

■ **الارتقاء بمفهوم المواطنة:** ظهرت دلالات الارتقاء بمفهوم المواطنة في خطاب النخبة الأكاديمية حول الجمهورية الجديدة من خلال التأكيد على تطوير وتعزيز منظومة القيم كالشفافية والتسامح وقبول الآخر والمسؤولية وإيمان المواطن بدوره في المجتمع والمشاركة بفاعلية وتعزيز الولاء والانتماء للوطن، وكذا التأكيد على المساواة بين المواطنين في الحقوق



والفرص بصرف النظر عن خلفياتهم الثقافية والسياسية، فضلاً عن تمكين الفئات المهمشة والضعيفة (الشباب- المرأة- ذوي الهمم) والاعتراف بدورهم في التنمية ومنحهم فرص المشاركة الفعالة.

"الجمهورية الجديدة تعني بداية جديدة لتنمية الدولة المصرية على أساس من التسامح والشفافية" (AGFS-L18)

"الجمهورية الجديدة تعني القضاء على كافة أوجه قصور الجمهورية القديمة (الرشوة- الفساد...)" (APMM3)

"الجمهورية الجديدة تعني حق المواطنة وتكافؤ الفرص أمام الجميع" (AGMM-L21)

"الجمهورية الجديدة تعني نظام اجتماعي واقتصادي جديد يدعم الشباب ويمكن المرأة ويحفظ للمواطنين حرية المشاركة السياسية" (AGFM20)

"إعلاء الكثير من القيم، أن يتجمل أبناء الشعب المصري بما يسمى الأخلاق، أن نرتقي ونرقى في سلوكياتنا وفي شعورنا تجاه وطننا في الفترة المقبلة (..) شعور كل عضو من أبناء المجتمع بأهميته ودوره المهم في نهضة هذا المجتمع." (AGM-L37)

"حالات التمييز بدأت تقل ففكرة المواطنة والمساواة قائمة بالفعل. التوجه نحو الأقليات والنظر في حقوقها على مستوى التمثيل ووجودهم في الجهات المختلفة قائم ومعلن من الدولة على لسان رئيس الدولة (AGML-L15)

ب- القوة الوطنية واستقلالية الدولة: كشف خطاب النخبة الأكاديمية عن القوة الوطنية واستقلالية الدولة كأحد الدلالات المهمة لمصطلح الجمهورية الجديدة، وباعتباره أحد أبرز ملامحها، من خلال التأكيد على تعزيز البنية العسكرية للدولة وحماية

أمنها القومي، وتعزيز الشعور بالأمن الداخلي، وتطوير الصناعات المحلية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الرئيسية كالزراعة، بما يعني دولة قوية مستقلة قادرة على تلبية احتياجاتها، فضلاً عن التأكيد على إعادة تحديد مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، وضبط رسم خريطة علاقاتها الخارجية.

"أكبر مظهر للجمهورية هو قوة الدولة فما يقال يفعل في التو." (AGML-L15)

"أبرز تغير لمستته مع الجمهورية الجديدة مكانة مصر عالمياً أصبح لنا كيان بصرف النظر عن السياسة والقيادة، فسابقاً كنت أستشعر أن مصر ليست في مكانها، أما الآن لنا صوت مسموع لنا مكانة نقول رأينا ورافعين راسنا". (AGF-L22)

"نسبة الأمن والشعور به، فالمصري كان بطبيعته يشعر برخاوة الدولة، فالرئيس السابق كان طيب وحنين لأن المواطن كان عايش في قدر من الاستباحة." (AGML-L15)

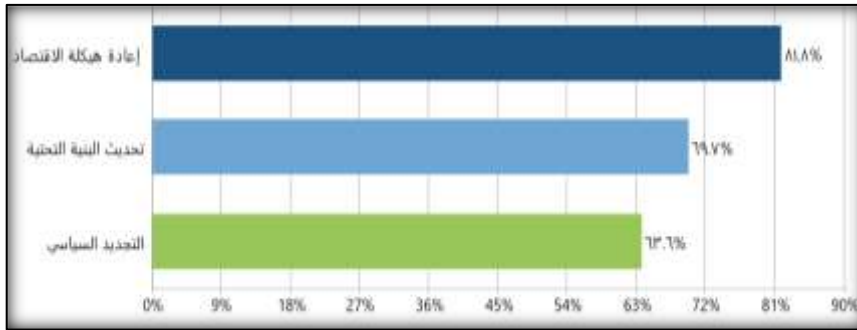
"تقوية الدولة نفسها كبنية أساسية كنتسليح للجيش كزراعة كصناعة" (AGMP-L7)

"وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية (مشروع المليون ونصف مليون فدان)، والاهتمام بالصناعات المحلية (مدينة الأثاث بدمياط)، وتوفير الطاقة" (APMM3)

"على المستوى الخارجي، أصبحت مصر ذات علاقات متوازنة مع كافة الدول الأطراف (..) ودا واضح من زيارات الرئيس السيسي للدول التي تتميز بالتنوع والاتزان، فالرئيس زار دول لم تخطر على الذهن مثل كوريا والمجر وروسيا والصين." (AGML-L15)

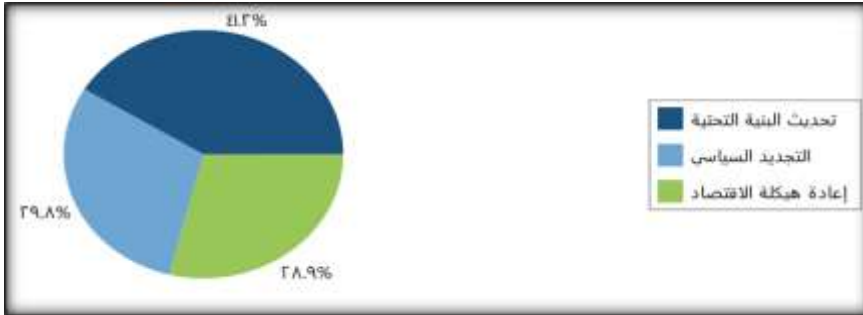
٢- التحول والتحديث الشامل:

عكس خطاب المبحوثين من النخبة الأكاديمية المصرية حول الجمهورية الجديدة معنى التحول والتحديث الشامل، وذلك من خلال تأكيدهم أن الجمهورية الجديدة تعني إصلاح شامل للأنظمة والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مصر، ومن ثم تمثل نقلة نوعية نحو دولة حديثة ومتطورة. وظهرت دلالات التحول والتحديث الشامل من خلال ثلاث أبعاد هيمنت على رؤية النخبة هي: تحديث البنية التحتية، إعادة هيكلة الاقتصاد، والتجديد السياسي، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٤).



شكل (٤) التحول والتحديث الشامل في خطاب النخبة الأكاديمية حول الجمهورية الجديدة (المقابلة وحدة قياس)

وبالرغم من هيمنة فكرة إعادة هيكلة الاقتصاد كدلالة للتحول والتحديث الشامل على المقابلات التي تم إجراؤها مع النخبة (المقابلة وحدة قياس)، حيث ظهرت في (81.8%) من المقابلات وهو ما يتضح من الشكل رقم (٤)، إلا إن فكرة تحديث البنية التحتية كانت هي الأكثر هيمنة داخل خطاب النخبة الأكاديمية حول ملامح الجمهورية الجديدة (الفقرة وحدة قياس) حيث مثلت (41.2%) من خطاب النخبة المعبر عن فكرة التحول والتحديث الشامل، تلاها التجديد السياسي، ثم إعادة هيكلة الاقتصاد، إلا أنها جاءت بنسب متقاربة للغاية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٥).



شكل (٥) التحول والتحديث الشامل في خطاب النخبة الأكاديمية حول الجمهورية الجديدة (الفقرة وحدة قياس)

أ- **تحديث البنية التحتية:** هيمنت فكرة تحديث البنية التحتية على خطاب النخبة كدلالة على ما يعنيه مصطلح الجمهورية الجديدة من التحول والتحديث الشامل، وباعتباره مظهر من مظاهر الجمهورية الجديدة، وظهر ذلك من خلال التأكيد على إصلاح وتطوير وتحديث البنية التحتية للدولة وتطوير هيكلها المادية والتنظيمية كالتركيز على المدن الجديدة وتحسين شبكات النقل والمشروعات القومية، وكذا تطوير سياسات التعامل الحكومي في تقديم الخدمات للمواطنين.

"التحول على مستوى البنية التحتية ملحوظ وطاغي على الصورة لدرجة تشعرنا بالانتقال بين عصرين دون إهمال للأجزاء التقليدية في الدولة (AGML-L15)

"فالطرق الجديدة هي شرايين بمعنى الكلمة (..) اعتمل ضعف الموائى والمطارات اللي كانت موجودة أيام مبارك دي حاجات لازمة لعمليات التنمية للتصدير والاستيراد وخلافه" (AGMM-L16)

"التوسعات اللي حصلت في البلد وإعداد بنيتها التحتية من أجل جذب الاستثمار شبكة جديدة كبيرة من الطرق، العاصمة الإدارية الجديدة ونقل الوزارات والسفارات وتخفيف العبء على القاهرة" (AGFM17)

"(..) تطوير الصعيد وإعادة البنية التحتية لكثير من القرى" (APMM12)

"تم إطلاق مشاريع ضخمة لتحديث البنية التحتية، بما في ذلك توسعة قناة السويس، وإنشاء عاصمة إدارية جديدة، وتطوير شبكات الطرق والكهرباء."
(AGMET4)

"جمهورية جديدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى في العمل الحكومي في التعامل مع مؤسسات الحكومة في التعامل مع أبناء المجتمع" (AGM-L37)
"الجمهورية الجديدة تعني تحول الدولة من نظام قديم إلى نظام جديد يعزز الشفافية وحكومة الخدمات" (AGMM30)

ب- **التجديد السياسي:** وفقًا لنتائج تحليل البيانات، أكدت النخبة الأكاديمية المصرية أن الجمهورية الجديدة بما تحمله من دلالات التحول والتحديث الشامل، فإنها تركز إلى التحول نحو نظام أكثر ديموقراطية وتشاركية مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

"جمهورية جديدة تعني نظام سياسي جديد، قائم على شراكة حقيقية فاعلة، (..) الأمر الأساسي في التجديد أن الفاطرة لا بد أن تكون سياسية" (AGML-L15)
"يعني مصطلح الجمهورية الجديدة وجود دستور جديد بمفاهيم جديدة قوامها التركيز على مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم القيم الراسخة للمجتمع"
(AGMP33)

"الجمهورية الجديدة هي تعبير سياسي يستوعب كل مظاهر التحول التي شهدتها الدولة المصرية اعتبارًا من العام ٢٠١٤م" (APMM27)

"دولة مدنية عصرية تحترم حقوقه وتحترم مفهوم أن السيادة للشعب وأن المواطن هو أساس الدولة." (AGMM25)

"احترام حقوق الإنسان وهو أمر واضح جدا في التعامل مع الجهات الأمنية."
(AGML-L15)

ج- **إعادة هيكلة الاقتصاد:** أظهر تحليل البيانات تركيز المبحوثين من النخبة الأكاديمية على تعزيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة والتحول نحو اقتصاد أكثر قوة وتنوعًا والانفتاح على أساليب حديثة للإدارة في وصفهم لمصطلح الجمهورية الجديدة ولأبرز ملامحها وللتغيرات التي أحدثتها على الدولة المصرية.

"فالجمهورية الجديدة تعني إرساء مجموعة من القواعد والسياسات الجديدة لفتح المجال للمستثمرين وكذلك للمواطنين لرؤية مصر بعين أخرى. تعود كل تلك الإصلاحات الشاملة على المواطن أولاً وأخيراً." (AGFM17)

"الجمهورية الجديدة تعني دولة ذات اقتصاد قوي" (AGML28)

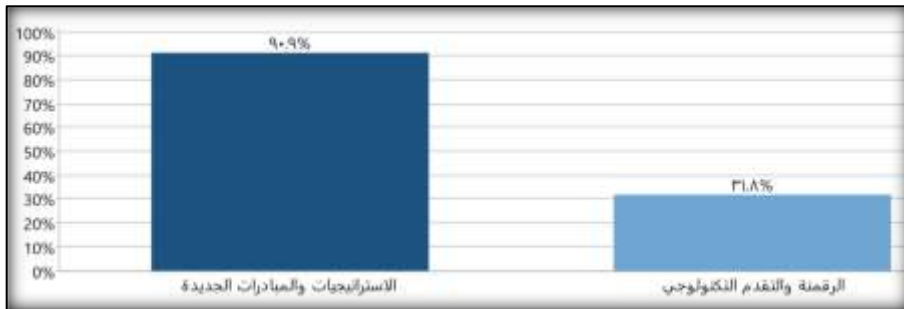
"مفهوم الجمهورية الجديدة يعني التحول في أشياء كثيرة جداً أولها البنية المجتمعية والمؤسسات وطريقة إدارتها وظهور أنظمة كثيرة جديدة في بناء الدولة من طريقة إدارة لإدارة أخرى وطبيعة حياة لحياة أخرى، والتحول من التضخم إلى الرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى الدخل ونوعية الوظائف، ومن هنا جاءت مفاهيم الوظائف الخضراء والجوانب الاقتصادية المختلفة ذات الصلة بتطوير الاقتصاد الأخضر وغيره من مفاهيم متعددة." (AGMM-L13)

"التنمية الاقتصادية والإصلاحات فقد تم تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك تحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة الدعم، وفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة. هذه الإصلاحات كانت جزءاً من جهود مواجهة العجز الكبير في الميزانية وتحسين الاقتصاد." (AGMET4)

"أبرز التغيرات التي أحدثتها الجمهورية الجديدة على الدولة المصرية التكاليف الاقتصادية من أجل إدارة صورة مصر عالمياً حتى يحترمها العالم أجمع فلا أحد يحترم الضعيف" (APFM23)

٣- احتضان الابتكار والتكنولوجيا:

عكست رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لمصطلح الجمهورية الجديدة دلالات الابتكار والتكنولوجيا من خلال التأكيد على الانفتاح على الحلول المبتكرة وتبني الأدوات والآليات الحديثة لمواجهة التحديات ودفع عجلة التقدم، ووفقاً لنتائج تحليل البيانات، ظهرت فكرة احتضان الابتكار والتكنولوجيا في خطاب النخبة من خلال التأكيد على إثنين من الأبعاد، هما: الرقمنة والتقدم التكنولوجي، والاستراتيجيات والمبادرات الجديدة، كما يتضح من الشكل رقم (٦).



شكل (٦) أبعاد احتضان الابتكار والتكنولوجيا في الجمهورية الجديدة (المقابلة وحدة قياس)

أ- **الاستراتيجيات والمبادرات الجديدة:** عكست رؤية المبحوثين من النخبة الأكاديمية لمصطلح الجمهورية الجديدة دلالات احتضان الابتكار والتكنولوجيا من خلال تركيزهم على تبني وتنفيذ حلول مبتكرة لمواجهة التحديات، بدءاً بدمج كافة فئات الشعب بصفة خاصة الشباب في بناء وتطوير الدولة، مروراً بتطوير أساليب الإدارة والعمل على كل الملفات بشكل متوازي، وصولاً إلى دمج الأمن المعلوماتي والسيبراني وآليات مواجهة الحروب الفكرية ضمن مشاريع الجمهورية الجديدة.

"رؤية الجمهورية الجديدة تعني فكر جديد في عمليات التنمية لم يكن مطروقا من قبل وفي نفس الوقت أدوات جديدة. جمهورية جديدة يعني تفكير وآليات وأدوات جديدة لبناء دولة عصرية، (AGMM-L16)

"أبرز التغييرات التي أحدثتها الجمهورية الجديدة هو إن بدأ يكون فيه خط معين لتحديث الدولة- فكرة التحديث فالدولة القديمة كانت مهترئة قدمت ويبست شرايينها فيه محاولات للتحديث على مستوى عدد من المحاور " (AGMM25)

"مصطلح الجمهورية الجديدة يعني (..) اتباع أساليب جديدة في الإدارة لم يكن معمول بها من قبل" (AGFE32)

"وثائق الدولة المصرية الموزعة على مؤسسات الدولة لما يعتمل لها مقر مخصوص على عمق (٤) متر تحت الأرض وبنظام معين فدا أول مرة وثائق الدولة تكون محفوظة بشكل يمنع التلف" (AGMM-L16)

ب- **الرقمنة والتقدم التكنولوجي:** ظهرت فكرة الرقمنة والتقدم التكنولوجي في رؤية المبحوثين لمصطلح الجمهورية الجديدة من خلال تأكيدهم على التوجه نحو استخدام التكنولوجيا لتحسين الحوكمة والخدمات، وربطهم الجمهورية الجديدة بفكرة التحول الرقمي.

"ومن أبرز ملامح هذا المصطلح: التحول الرقمي الشامل" (AGFM31)

"مصطلح الجمهورية الجديدة يعبر عن كيانات مؤسسية بنظم جديدة (..) مع تطوير النظم الرقمية في تسهيل الخدمات الجماهيرية" (AGMM-L13)

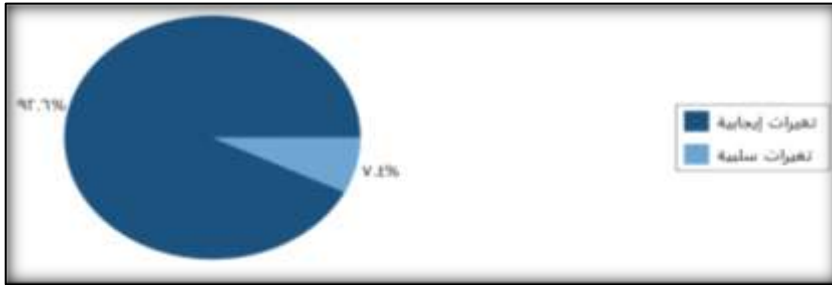
"أبرز ملامحها عمليات الرقمنة الموجودة في قطاعات كثيرة" (APMM12)

"أعتقد أن عملية الرقمنة وتحويل كل البيانات إلى شكل إلكتروني من أبرز التغييرات التي حصلت في عهد الجمهورية الجديدة" (APMM12)

"التحول الرقمي والدفع الإلكتروني في تقدم كبير، وهو يحقق الشرعية والمشروعية والحوكمة والسيطرة على الفساد" (AGML-L15)

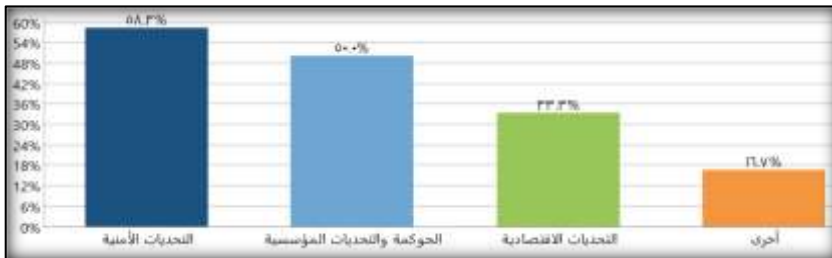
٤- تحديات الجمهورية الجديدة:

وفقاً لما كشفت عنه نتائج تحليل البيانات وترميزها، فقد هيمنت النظرة الإيجابية على رؤية المبحوثين للتغيرات التي أحدثتها الجمهورية الجديدة على الدولة المصرية، وهو ما يتضح من الشكل رقم (٧).

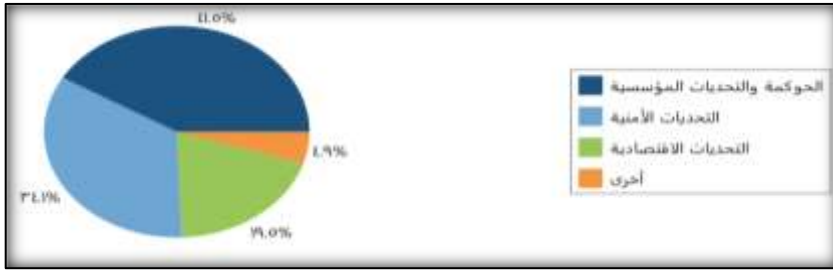


شكل (٧) مستحذات الجمهورية الجديدة وفقاً لرؤية النخبة الأكاديمية (الفقرة وحدة قياس)

ومع ذلك عبرت النخبة الأكاديمية المصرية عن بعض الشواغل والمخاوف التي قد تحول دون مواصلة التقدم أو تقف عائقاً أمام التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول، وتتطلب المزيد من الاهتمام ومواصلة الجهد من جانب صانعي السياسات وأصحاب المصلحة، وهو ما يتضح من الشكلين رقمي (٨) و(٩).



شكل (٨) تحديات الجمهورية الجديدة (المقابلة وحدة قياس)



شكل (٩) تحديات الجمهورية الجديدة (الفقرة وحدة قياس)

وبالرغم من هيمنة التحديات الأمنية على المقابلات (المقابلة وحدة قياس) بنسبة (58.3%)، فقد استحوذت التحديات المرتبطة بقضايا الحوكمة والتحديات المؤسسية المساحة الأكبر داخل خطاب النخبة الأكاديمية (الفقرة وحدة قياس) بنسبة (41,5%)، تلتها التحديات الأمنية، ثم التحديات الاقتصادية، وأخيراً تحديات سياسية اجتماعية ثقافية.

أ- **الحوكمة والتحديات المؤسسية:** ظهرت التحديات المرتبطة بقضايا الحوكمة والتحديات المؤسسية بشكل بارز في خطاب النخبة الأكاديمية، واشتملت على مجموعة متنوعة من التحديات، منها: **التحديات المتعلقة بنقص الثقة بين المواطن والحكومة، وتوضح تلك الفجوة في بنية الخطاب الحكومي** "الخطاب الحكومي يتعامل مع المواطن المصري على أنه حرامي ومتهرب إلى أن يثبت العكس" (AGMM-L16)، **وكذلك في القوانين واللوائح التقييدية** "أحنا عندنا كارثة اسمها ترسانة قوانين تعطل المواطنة وتعطل مصالح الناس نتيجة عدم ثقة الحكومة في المواطن كل شوية تطلع له قانون وقانون على القانون" (AGMM-L16). **والتحديات المتعلقة بنقص كفاءة البنية التحتية الرقمية** "فأحنا للأسف لم نهتم بالبنية التحتية الرقمية بالشكل الكافي، وفيه مصالح زي التأمين الصحي الشامل أحد مشاكله البنية التحتية الرقمية (الكمبيوتر) مفيش شبكة تساعد فالحكومة إلى الآن متحيش يدها في حاجة في المجال هذا تحديداً إلا وللأسف تفسده". (AGMM-L16)، "فالإمكانات المادية والبشرية والفنية محدودة للغاية لذا يصعب التحقق بشكل واقعي ويصعب الحديث عن تأثير



الخطاب الحكومي عبر الشبكات الاجتماعية في المواطنة الفاعلة" (APFM23)، وكذا نقص الكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل الرقمي "انت تعمل بنية دون تعليم المواطن كيف يعرف يستخدمها فأنت عندك مشكلة في دا (..) الحكومة بتتهم جدا تشتري أجهزة تبني أبنية تعمل رخام وسيراميك لكن مش مهتمة تأني وثالث ورابع بالبنّي آدم" (AGMM-L16)، فضلاً عن ضعف كفاءة تقديم الخدمة الرقمية "الفكرة الرئيسية فيها ليست فكرة الإتاحة فقط لا كمان كفاءة تقديم الخدمة بهذا الشكل (..) فبكل بساطة لو جه يسدد أونلاين ولقى الخدمة معطلة فطبعاً هيجيه انطباع سيئ إحنا منيين بتحول رقمي ومنين انت بتعثر لي طريقة السداد، (..) لما جيت أدفع فاتورة الكهرباء بالكارت خصم نسبة عمولة في حين لو سددت كاش مفيش عمولة فدا بالنسبة لي يتناقض مع التحول الرقمي إنك تأخذ مني فلوس على التحول الرقمي (APMM2). والتحديات الناتجة عن الفجوة بين التشريع والممارسة "الأزمة الأكبر مرتبطة بممارسات الشعوب، فالنصوص القانونية والتشريعية قد تكون رائعة وتأتي المشكلة في الممارسات. والدليل على ذلك أن الأزمة الاقتصادية الراهنة الجزء الأكبر منها مفتعل بسبب جشع التجار، فالرقابة دائماً غير شاملة والأمر يحتاج ضمير ومسؤولية فردية (..) أشياء كثيرة تعيق المسارات الصحيحة" (AGML-L15). وكذلك التحديات المتعلقة بقيود البيروقراطية وتعقد الإجراءات وسوء الإدارة "إلا أن المستثمر الأجنبي يصطدم بالواقع المؤلم عندما يجد صعوبة وتعقيد في إجراءات البدء في مشروعه الاستثماري" (AGME2).

ب- **التحديات الأمنية:** شغلت التحديات الأمنية عددًا كبيرًا من الباحثين الذين عبروا عن مخاوفهم وقلقهم بشأن العديد من التحديات، على رأسها مهددات الأمن القومي المصري، والتي تشمل الصراع الدولي والإقليمي "مصر أصبحت مهددة من جميع الجهات (أحداث غزة- أحداث ليبيا- السودان) أصبحت محاصرة بالقلاقل والمشاكل (معمول عليها كماشنة) فلا بد من احتضان



المواطنين لمواجهة كل ما يحاك ضد الدولة من مؤامرات" (AGFM17)، "ونحن الآن في مصر نواجه تحديات لم تتجمع وتكاثُر علينا من قبل بهذه الطريقة تحديات من الجنوب في السودان- تحديات من الشرق في غزة- تحديات من الغرب بسبب ما يحدث في ليبيا (AGMP-L7)، والمؤامرات الخارجية" الرئيس السيسي كان يطمح بالفعل لبناء مصر جديدة بثقافة جديدة بأخلاق جديدة بأبعاد إنسانية جديدة إلا أن الحرب العالمية الحالية على مصر عرقلت حلمه في الوصول إلى الجمهورية الجديدة" (APFM23)، "لأنهم يحاولوا تعطيل تسارع عمليات التنمية بأي شكل لأنهم يعرفون إذا هذا البلد حينما يقف على رجليه (..) مصر ستتفوق في الإبداع في كل المجالات فيها مقومات الدولة العظمى هي مشكلتها الاقتصاد" (AGMM-L16)، "لأنهم لا يريدون لمصر أن تنهض لأن مصر إذا نهضت، نهضت معها الأمة العربية كلها، وإذا نهض العرب فلن يستطيع أحد الوقوف أمامهم. (AGM-L37)، **والحرب على الإرهاب** "ولازالت الحرب على الإرهاب مستمرة" (AGM-L37)، **والشبكات الاجتماعية والحروب الفكرية** "الدولة مشغولة بالبعد السياسي على تلك المنصات بهدف عمل توازن من خلال منع الجهات المعادية من الاستحواذ على الشباب وغسل أدمغتهم (..) السوشيال ميديا وغرف الشات في منتهى الخطورة (AGMM-L16)، "وحاليا نواجه حربا جديدة هي الحرب على عقول الشباب وهي أخطر أنواع الحروب حروب الجيل الرابع والخامس" (AGM-L37)، كما عبرت النخبة عن تحدي أمني آخر قد يعرقل التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول، **هو القيود المفروضة على الحريات** "الدستور المصري دستور عالمي في حرية التعبير لكن القانون ودي كارثة يقيد حرية التعبير بقيود كثيرة جدا ربما للظرف التي تمر به البلاد" (AGMM-L16)، "والأمر الآخر على مستوى حرية التعبير، وهذه أمور طبيعية في الدول التي تشهد بعض التحولات، فالهيكل الجديدة غالبا ما تتطلب المزيد من القيود" (AGML-L15).



ج- **التحديات الاقتصادية:** عكس خطاب النخبة الأكاديمية قلقًا حول بعض التحديات الاقتصادية، أبرزها: **التأثيرات السلبية للإصلاح الاقتصادي على الطبقات الضعيفة** "فكرة التحرر الاقتصادي رغم آثاره القاسية على الطبقات الضعيفة لكنها آثار مرحلية فهي مثل الحروب تمامًا كجيل (٧٣) الذي ضحى بنفسه من أجل استقلال الوطن" (AGML-L15)، "تحول في معالجة المشاكل الاقتصادية واتباع نهج مختلف ربما يبدو أنه أكثر قسوة على المواطن لكن الدولة بالنسبة لها هو يحقق مصلحة" (APMM27)، "فمن الأعراض الجانبية للجمهورية الجديدة ما تعانيه الدولة حاليًا من مشاكل اقتصادية واعتقد بعد الانتخابات سيكون لها حل بإذن الله" (AGMM-L16)، **والأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري** "وعندما بدأت الدولة في النهوض وإرساء المعايير والضوابط الاجتماعية بعد ثورة ٣٠ يونيو حدثت بعض الظروف الخارجة عن إرادتها مثل كوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية إلى جانب الحرب على غزة التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد المصري" (AGFS10)، **ونقص الكفاءة في إدارة الملف الاقتصادي** "فلم ننجح في الملف الاقتصادي بكفاءة إلى الآن للأسف هو أحد المعوقات الكبرى للمواطنة وللجمهورية الجديدة (AGMM-L16)، **وتراجع دور الدولة الراعية** "الدولة الجديدة رفضت كل هذا فقالت مفيش حاجة ببلاش عاوز خدمة ادفع (..) ودي أحد مشاكل ترسيخ الدولة الجديدة ناس كانت عابشة في ظل الاشتراكية وإن الدولة ترعى كل حاجة إلى فجأة الدولة مش تعمل حاجة، الدولة تكون منسق ورجال الأعمال والقطاع الخاص هو اللي يقود عمليات التنمية في الدولة فدا ثمنه غالي جدا وموجع للناس" (AGMM-L16)

د- **تحديات سياسية اجتماعية ثقافية:** كشف تحليل البيانات عن مجموعة أخرى من التحديات، والتي مثلت حالات فردية، إلا أنها تمثل عقبات في طريق الجمهورية الجديدة تستوجب الاهتمام من جانب صانعي السياسات. **فقد عبرت النخبة عن قلقها بشأن القيود المفروضة على التعددية والمشاركة السياسية**



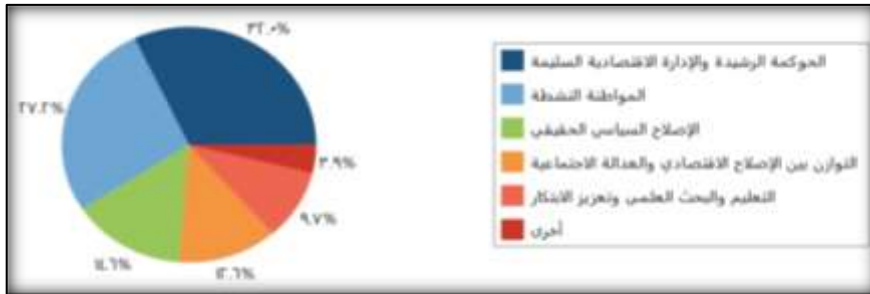
"فيما يتعلق بالبعد المعنوي للجمهورية الجديدة المرتبط بالمشاركة السياسية، يوجد شعور بتقلص مشاركة المواطن في الحياة السياسية، فانحصر دور الأحزاب على أرض الواقع وأصبحت أسيرة لبعض الأشخاص من ذوي النفوذ وليست قائمة على البنية السياسية مما أحدث قصور في التمثيل السياسي" (AGML-L15)، ونقص الوعي السياسي لدى الشباب المصري "للأسف الكثير من شبابنا يجهلون طبيعة المرحلة التي تعيشها مصر هذه الفترة (AGM-L37)، وفقه حب الوطن لدى المصريين "المصريين يتشدقون بالوطن ليل نهار وكلهم يرى الوطن حكومته أو جماعته أو حزبه لذلك نشهد حالة استقطاب شديدة بين جميع التيارات والأحزاب والجماعات السياسية والمهنية فكل جماعة ترغب في تغليب رؤيتها وأيدولوجيتها باعتبار رؤيتها هي الرؤية الوطنية وهي الممثلة للمصلحة العامة" (AGMM25)، وعوامل التنشئة الاجتماعية للمواطن المصري "فالمواطن للأسف مش عنصر مساعد لتسريع عمليات التنمية لأن الحكومات المتعاقبة لم تهتم بتشكيل وجدان الشخصية المصرية، اهتمت فقط بالتعليب" (AGMM-L16)، وقيم الانتماء والمسؤولية الاجتماعية لدى المواطن "الانتماء يحتاج إعادة نظر، الانتماء للأسرة، الانتماء للمؤسسة، الانتماء للوطن، فمن الملحوظ وجود حالة من الاستهتار" (AGF-L22).

٥- متطلبات التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول:

كشف تحليل البيانات وترميزها عن خمس موضوعات تعبر عن متطلبات التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول من منظور النخبة الأكاديمية المصرية، هي: الحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة، والمواطنة النشطة، والتوازن بين الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، والإصلاح السياسي الحقيقي، وتطوير التعليم والبحث العلمي وتعزيز الابتكار، وهو ما يتضح من الشكلين رقمي (١٠) و(١١).



شكل (١٠) متطلبات التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول (المقابلة وحدة قياس)



شكل (١١) متطلبات التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول (الفقرة وحدة قياس)

أ- **الحكومة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة:** هيمن هذا الموضوع على رؤية النخبة الأكاديمية المصرية فيما يتعلق بمتطلبات الوصول للجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول، وظهر من خلال التأكيد على:

- **الشفافية والمساءلة:** سلط المبحوثين الضوء على أهمية وجود حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة توفر معلومات واضحة ومفهومة ومبررة للمواطنين، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطن.

"يجب أن يكون الحكم الجديد عبارة عن نظام حكم شفاف ومتقن يتميز بالشفافية في اتخاذ القرارات وتنفيذها حيث يتم تقديم المعلومات

والبيانات الحكومية للمواطنين بصورة واضحة ومفهومة"
(AAZMM-L26)

"أما الحكومة فيتعين عليها الاهتمام بالكفاءات والشفافية والتسامح"
(AGFS-L18)

"وجود قنوات متعددة تنقل للجمهور بمنتهى الوضوح والشفافية كل السياسات والإجراءات التي يتم اتخاذها. الحكومة تكون صادقة في وعودها قدر الإمكان ولا بد من تقديم مبررات واضحة وصادقة لإجراءاتها مثل انقطاع التيار الكهربائي لازم المواطن يكون عارف سببه" (AGFM17)

● **فتح قنوات اتصال مع المواطنين:** أكدت النخبة الأكاديمية على ضرورة وجود قنوات مفتوحة أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم مع التشديد على ضرورة أخذ تلك الآراء بعين الاعتبار.

"قنوات مفتوحة أمام المواطن للإدلاء برأيه ومقترحاته ويتم أخذ تلك المقترحات مأخذ الجد" (AGFM17)

"إتاحة قنوات للتعبير عن الرأي أمر مطلوب جدا بحيث تناسب كافة فئات المجتمع وتحويل المواطن إلى مشارك فاعل وليس طرف متلقي للخدمات" (AGMM-L13)

"إنشاء قنوات تواصل فعالة بين الحكومة والمواطنين، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار" (AGMET4)

● **سيادة القانون والمساواة ومكافحة الفساد:** شددت النخبة الأكاديمية على الحاجة إلى سيادة القانون وضرورة التطبيق العادل للقانون على الجميع كمطلب رئيسي للتحويل نحو الجمهورية الجديدة، ودعوا إلى ضرورة وضع حد للمحسوبية والتميز على أساس الوضع الاجتماعي أو العلاقات.



"لتفعيل شعار الجمهورية الجديدة لابد من توافر عدد من المقومات أبرزها التأكيد على فكرة تطبيق القانون على جميع أفراد الشعب بشكل متساوي" (AGFE32)،

"تفعيل دولة القانون وتحقيق العدالة الناجزة والمساواة بين كل أفراد الشعب في الحقوق والواجبات ومكافحة الفساد" (AGFM-L14)،

"الشباب لازم يشوف الملائكية دي واقع مشهود ويشوف الفساد يتلاشى" (AGML-L15)

"التغلب على تلك المعوقات يستلزم تعميق أهمية تكافؤ الفرص وإشعار كل فرد بأهمية دوره في الجمهورية الجديدة" (AGMM-L21)

● **كفاءة الإدارة الاقتصادية:** أكد بعض المبحوثين على أهمية الإدارة الاقتصادية السليمة والابتكار والاستثمار في الصناعات الرئيسية لتعزيز اقتصاد البلاد، وخلق فرص متساوية للجميع، فضلاً عن تأمين أنظمة المعلومات الخاصة بالدولة باعتباره عنصرًا حيويًا في الحوكمة الرشيدة، فهو يحمي أصول الدولة ويسهم في ضمان استمرار الأعمال الحكومية وتعزيز الثقة العامة والامتثال للقوانين.

"تأمين أنظمة معلومات للدولة لمواجهة أي تهديدات إلكترونية قد تتعرض لها" (AGFP38)

"التسويق الفعال للمشروعات القومية في إطار فكر الجمهورية الجديدة هو أهم مقوم لتفعيل شعار الجمهورية الجديدة باعتباره بيان مكانة للدولة المصرية" (AGMM-L13)

"يحتاج الأفراد إلى إدارة اقتصادية سليمة تراعي مصالحهم في المقام الأول (..) لذا لابد من النظر في حلول لرفع مستوى معيشة الفرد" (AGME2)

"يجب أن تكون الحكومة ملتزمة بتوفير فرص متساوية وملاءمة للجميع" (AAZMM-L26)

"تعزيز أدوار الحكومة ورفع مستوى الخدمات المقدمة وتعزيز البنية التحتية" (AGFM24)

ب- **المواطنة الفاعلة**: اتفقت النخبة الأكاديمية على الدور المهم للمواطنة الفاعلة في التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول، وسلط المبحوثون الضوء على الطبيعة المزدوجة للمواطنة الفاعلة في سياق الجمهورية الجديدة، حيث تقع على عاتق الدولة مسؤولية تعزيز ثقافة المشاركة المدنية والحوار واحترام وجهات النظر المتنوعة وتعديل الموروث الثقافي الخاص بتقبل الآخر، وتعزيز الهوية الثقافية والتاريخية والحضارية للدولة، مع تهيئة البنية التحتية اللازمة للمشاركة، وفي الوقت نفسه، يقع على عاتق المواطنين التزام باحتضان أدوارهم ومسؤولياتهم، والمساهمة بنشاط في تقدم الدولة والتمسك بقيمها. فالمواطنة الفاعلة مسؤولية مشتركة وليست حكراً على المواطن، فكل مسؤول في الدولة لابد أن يكون مواطناً نشطاً. هذا النهج يعزز أسس الجمهورية الجديدة ويضمن استدامتها ونجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة.

"الوصول إلى الجمهورية الجديدة يحتاج إلى تلاحم مسؤول من جانب الطرفين الدولة والمواطن والمشاركة بمسؤولية، والمسؤولية أيضاً لابد أن تتوافر لدى القادة" (AGF-L22)

"رئيس الدولة يستطيع أن ينادي بإنشاء جمهورية جديدة لكن الجمهورية دي لمين؟ هي لأبناء الشعب، فلا بد أن يكون هناك تعاون وإيمان من الشعب المصري بهذه الجمهورية وأهدافها (..) ومواطن مؤمن بأهمية التغيير ومستعد للمشاركة فيه (..) فالمواطن الفاعل هو مواطن داعم للقيادة ومشارك وواعي لما يحدث من حوله وبناء عليه يقدر يحدد اختياراته ويتخذ قراراته. (AGMP-L7)



"مكانتنا تحدد بشكل واضح لما الدولة تمنح المواطن حقوقه وتلزمه بالقيام بواجباته" (AGFTM36)

"ترسيخ روح الولاء والانتماء، والوعي المجتمعي" (AGMM-L21)
"الاهتمام بالحريات والحوار الوطني (..) أعتقد أهم حاجة ممكن الحكومة تعملها تنمية الوعي الجمعي للشعب بمتطلبات الجمهورية الجديدة وتأهيله لذلك. (APMM12)

"بالنسبة للمواطن (..) وأن يكون مستعد لتقديم بعض التنازلات من أجل بناء الجمهورية الجديدة، هذه التنازلات من الممكن أن تكون على حساب راحته." (AGFM-L14)

ج- تحقيق التوازن بين الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية: أكدت النخبة الأكاديمية أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتطلب تعزيز الإنتاج وجذب الاستثمار فحسب، بل يتطلب أيضًا ضمان التوزيع العادل للثروة والفرص، فمعالجة الفقر والبطالة والتفاوتات الاجتماعية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والتقدم على المدى الطويل.

"اقتصاد قوي قائم على التصنيع والزراعة والتوزيع العادل للثروة ودا البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية وهو مقوم أساسي" (AGMM25)
"الانتقال الفعلي للجمهورية الجديدة يتطلب التركيز على النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام (..) وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون لجميع المواطنين، وتقليل الفوارق الطبقيّة والاقتصادية." (AGMET4)

د- الإصلاح السياسي الحقيقي: وفقًا لرؤية النخبة الأكاديمية، لاتزال الموازنة بين المخاوف الأمنية والحاجة إلى مشاركة سياسية أكبر ومستوى أعلى من حرية التعبير تشكل تحديًا كبيرًا. إن إنشاء منابر للحوار المفتوح والنقد البناء مع

الحفاظ على سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لتعزيز مجتمع أكثر حيوية وديموقراطية. ومن ثم يعكس خطاب النخبة الأكاديمية التوازن المعقد بين ضمان الأمن وحماية الحريات الفردية، وكذا ضرورة التوازن بين القيادة القوية ومبادئ الديمقراطية.

"التنمية الاقتصادية الحالية ممتازة لكن يظل المأزق في التطوير السياسي الحقيقي وعندها نقدر نقول إننا انتقلنا لجمهورية جديدة" (..) المأمول أن نتخلص من هذه الثوائب (ميراث ٢٠١١ وما بعده)، وإصلاح وإكمال الجانب المعنوي للجمهورية الجديدة (حرية التعبير والنقد والمشاركة السياسية) مما يشعر المواطن بمواطنته، وهنا تتكامل للجمهورية الجديدة عناصرها الحقيقية." (AGML-L15)

"اعتماد لغة الحوار بين جميع الأطياف المجتمعية في الدولة والمشاركة في القضايا التي تؤثر على حياة المواطنين من خلال اعتماد برامج تعزز وتقوي من دور الأحزاب السياسية في البلاد" (AGFE32)

"أنا أؤمن أن الدولة لن تتقدم خطوة إلا لما يكون فيه حرية تفكير وحرية تعبير وحرية اعتقاد كل واحد يعتقد إن ما يريد به يبقى فيه تفكير حر مش مرعوب من أمن الدلة وإعلام حر يدير حوار على مستوى الدولة. كل دي أمور ضرورية من أجل أن نستطيع أن نقول فيه تغيير فيه دولة جديدة بجد" (AGMM-L16)

"فكرة الشراكة هنا أتصورها هي المكون رقم واحد ورقم ٢ ورقم ٣ للجمهورية الجديدة." (APMM27)

هـ- تطوير التعليم وتشجيع البحث العلمي وتعزيز الابتكار: اعترفت النخبة الأكاديمية بالتعليم كمقوم أساسي للتحويل نحو الجمهورية الجديدة، وشدد المبحوثون على ضرورة تطوير التعليم وتطبيق نتائج البحث العلمي وتعزيز مقومات الإبداع لدى المواطنين والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.



"تحقيق أهداف الجمهورية الجديدة تحتاج لثورة في التعليم وارجعوا للتاريخ في ذلك اليابان وماليزيا والصين"(AGMPS-L11)

"لا بد من التوقف عن الاستقبال فقط، لا بد من الإبداع وتصدير فكرنا الإبداعي، وهو ما يتطلب تعزيز مقومات الإبداع لدى المصريين، لذلك لا بد من التوقف عن هجرة العقول" (AGF-L22)

"بالنسبة للمواطن إثبات الجدارة والكفاءة في التعليم" (AGFS-L18)
من أجل

"شعار الجمهورية الجديدة يعبر بشكل فعلي عن مكانة مصر محتاجين نهتم بالتعليم لأنه مقوم أساسي ودا فيه تقصير وفيه اعتراف من القيادة السياسية للدولة بدا" (AGMM-L16)

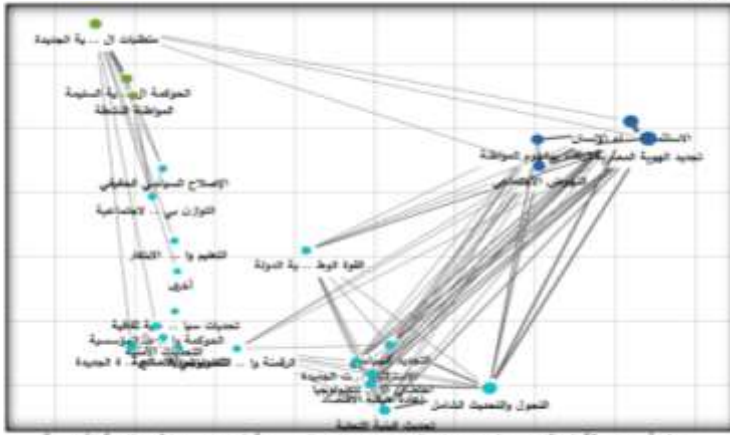
"يمكن التغلب على تلك المعوقات بالعمل والإنتاج والبحث العلمي الحقيقي والتعليم الجيد" (AGMPS-L11)

كما عبر بعض أعضاء النخبة الأكاديمية عن متطلبات أخرى، مثلت حالات فردية، إلا أنها جديرة بالاهتمام، فقد أكد إثنين من المبحوثين على فكرة تذوق الإنجاز كمطلب أساسي وضروري للتحويل نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول "دائما ستكون العقبة الأخيرة هي النظرة قريبة المدى من جانب المواطن بمعنى ماذا يستشعر المواطن من تغير حالي وراهن للحكم على الفكرة ككل (APMM27)، "إحساس الجمهور بالتغيير على أرض الواقع هو المقوم الكفيل بتفعيل شعار الجمهورية الجديدة بحيث يعبر عن مكانة مصر" (AGMPS-L11). وأكد مبحوث آخر على ضرورة تفعيل استراتيجية بناء الإجماع "مقوم أساسي لنجاح الجمهورية الجديدة هو توازي اتجاهات الحكومة والمواطن، فلا يصح أن يكون للحكومة مسار خاص بها بعيدا عن مسار الشعب، لا بد أن يسيروا على نفس المنهج ونفس التفكير وهو ما يتطلب خلق



نقطة التقاء وهي نقطة وسط بين القيادة والشعب، فالقيادة تحتاج رسم صورة واضحة للجمهورية الجديدة يكون الشعب في القلب منها وله دور فيها. لا بد من فهم المواطن واحتياجاته ودراسة طرق اشباعها، ودراسة حدود قدرته على العطاء، فالطموحات لا بد أن تلامس الواقع" (AGF-L22). ورأي أحد المبحوثين أن التقدم الاقتصادي هو السبيل الوحيد نحو الجمهورية الجديدة "اللي سيصنع مكانة مصر ويفعل شعار الجمهورية الجديدة هو العمل على أن تكون مصر في مصاف الدول الأكثر دخلا في العالم" (AGMM8)

وبذلك عكست رؤية النخبة الأكاديمية المصرية لمصطلح الجمهورية الجديدة دلالات متعددة، فلم يقتصر الأمر على الدلالات السياسية المرتبطة بإرساء نظام جديد للحكم وتوجه مختلف نحو فكرة الشراكة والإدماج، ولم تتوقف النظرة لفكرة التطور والتحديث على البنية التحتية للدولة من طرق وكباري ومدن جديدة ومشروعات قومية، بل تعدت ذلك لتشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية متداخلة، بل وسبقت فكرة تجديد الهوية المصرية دلالات التطوير والتحديث الشامل لدى النخبة الأكاديمية، والتي انعكست بالدرجة الأولى من خلال التأكيد على الاستثمار في المواطن وبناء الإنسان من خلال النهوض الاجتماعي والارتقاء بمفهوم المواطنة باعتبارهما حجرا زاوية في بناء الجمهورية الجديدة، مع التأكيد على التطور التكنولوجي وتبني حلول مبتكرة لمواجهة التحديات. وقد جاءت تلك الدلالات متداخلة في أغلبها وهو ما يعكس رؤية شاملة متعددة الأبعاد لمصطلح الجمهورية الجديدة، فالتجديد السياسي لن يتحقق دون تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية، والتحول والتحديث الشامل لن يوتي ثماره دون مواطن واعى مسؤول يعيش حياة كريمة ويستشعر العدالة الاجتماعية ويتذوق الإنجازات، ويدرك مكانة وقوة واستقلالية دولته، ويعي قيمة التواصل والحوار بينه وبين حكومته ويراه واقعاً وقيماً، ولن يتحقق ما سبق دون احتضان الابتكار والتكنولوجيا وتبني فكر جديد في معالجة التحديات وإدارة الأزمان.



شكل (١٢) خريطة العلاقات بين الموضوعات المعبرة عن ملامح الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية

كما تعكس الموضوعات السابقة الرؤية متعددة الأوجه للنخبة الأكاديمية المصرية حول التغيرات التي أحدثتها الجمهورية الجديدة على الدولة المصرية، فبالرغم من وجود شعورًا عامًا بالتفاؤل والاعتراف بالإنجازات، لاسيما في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والتعليم، فقد ظهرت بعض المخاوف المتعلقة بالتوازن بين مركزية السلطة ومبادئ الديمقراطية، وتأثير الإصلاح الاقتصادي على الفئات الضعيفة، والحاجة إلى مواصلة الجهود نحو تحقيق التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وفي حين تهتم التحديات المؤسسية والأمنية والاقتصادية على خطاب النخبة، فإن القضايا الاجتماعية والثقافية معترف بها أيضًا كعقبات كبيرة في الطريق نحو الجمهورية الجديدة. مما يتطلب نهجًا شاملاً لمعالجة تلك التحديات، يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية المشتركة بين القيادة السياسية وجميع المواطنين، يركز على الحوار المفتوح والتخطيط التعاوني والإنتاج المشترك، وذلك لترجمة التطورات إلى واقع في سبيل المضي قدمًا نحو مستقبل أفضل.

وبذلك، تكشف نتائج تحليل البيانات عن خطاب نخبوي معقد ومتطور فيما يتعلق بملامح الجمهورية الجديدة. ويمثل فهم وجهات النظر المتنوعة هذه أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة من أجل مستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا واستدامة لمصر.



ثانياً: رؤية النخبة الأكاديمية المصرية للمواطنة الفاعلة كأحد مقومات الوصول إلى الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول:

للإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة، استرشدت الباحثة بسحابة الكلمات مع عدم فصلها عن السياق الكلي للنص في استكشاف الموضوعات المعبرة عن رؤية النخبة الأكاديمية المصرية للمواطنة الفاعلة كأحد مقومات الوصول للجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول.



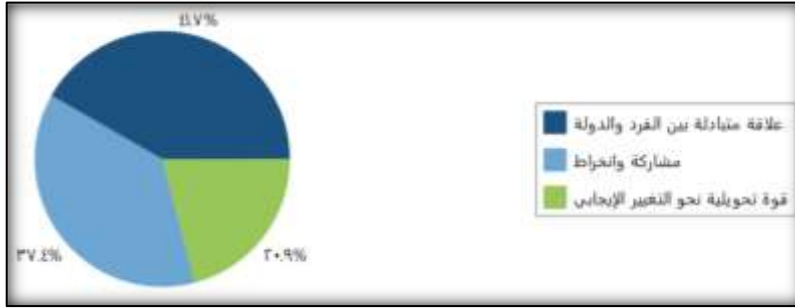
شكل (١٣) سحابة كلمات النخبة حول المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة (word combination)

وكشفت عملية تحليل البيانات وترميزها عن رؤية النخبة الأكاديمية المصرية - عينة الدراسة- للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة من خلال ست موضوعات رئيسية، اشتمل كل منها على عدد من الموضوعات الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

١- مفهوم المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية:

كشفت تحليل البيانات وترميزها فهماً متعدد الأوجه للمواطنة الفاعلة، من خلال تشابك عدد من الدلالات والمعاني، أهمها وأبرزها: العلاقة بين الفرد والدولة،

المشاركة والانخراط، واحتضان المسؤولية والمساهمة في التنمية الوطنية. فقد وصفت النخبة الأكاديمية المصرية المواطنة الفاعلة باعتبارها:



شكل (١٤) مفهوم المواطنة الفاعلة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية (الفقرة وحدة قياس)

أ- **علاقة متبادلة بين المواطن والدولة:** يسلط هذا الموضوع الفرعي الضوء على المواطنة كعلاقة ديناميكية بين الفرد والدولة، تقوم على المسؤوليات والتوقعات المتبادلة بين الطرفين. وشدد العديد من المبحوثين على فكرة المسؤولية المتبادلة والمساءلة، حيث يُسهم المواطنون في تنمية وطنهم وتحقيق رفاه مجتمعهم، وهو ما يتطلب الشعور بالانتماء والهوية الوطنية، بينما تضمن الدولة في المقابل حقوقهم وتخلق بيئة مواتية لمشاركتهم. وعلى ذلك تتألف تلك العلاقة من: الشعور بالانتماء والهوية الوطنية، وعلاقة الحقوق والواجبات.

● **الشعور بالانتماء والهوية الوطنية:** وفقاً للعديد من المستجيبين، يكمن أساس المواطنة في الشعور القوي بالانتماء والهوية الوطنية، وهو ما ينطوي على الاعتراف بالذات كجزء لا يتجزأ من الدولة، والارتباط العاطفي بتاريخها وثقافتها وتطلعاتها المستقبلية، إلى الحد الذي يدفعه إلى المشاركة الطوعية المسؤولة في بناء وتقدم وطنه.

"المواطنة الفاعلة تعني أن يشعر المواطن أنه ينتمي إلى كيان أو نسيج يتطلب منه أقصى قدر ممكن من العطاء" (AGME2)

"المواطن الفاعل في الجمهورية الجديدة هو مواطن إيجابي لديه حس المسؤولية الوطنية ولديه إحساس بالانتماء والولاء والمشاركة المجتمعية" (AGMM-L21)

"المواطن الفاعل في الجمهورية الجديدة لا بديل عن أن يكون مشارك متحمس محب للوطن ومؤمن بدوره" (AGFM34)

"الاتصال الحكومي لازم يشغل على تعزيز الانتماء لدى الشباب لأن الانتماء أول وأهم بعد للمواطنة الفاعلة" (AGFS-L18)

"المواطن الفاعل (..) روح الانتماء عنده عالية ولديه الاستعداد لفداء تراب الوطن بالنفس والنفيس" (AGM-L37)

"المواطنة الفاعلة (..) تعني الانتماء تعني المشاركة تعني أن نحلم جميعا حلم واحد ونسعى لتحقيقه لا بالشعارات وإنما بالممارسة والنشاط" (AGMP-L7)

● **علاقة الحقوق والواجبات:** أكدت النخبة الأكاديمية أن المشاركة المستتيرة والمسؤولة تُبنى على الوعي بالحقوق والواجبات، وهو ما يشمل فهم النظام السياسي والانخراط في الواجبات المدنية واحترام القانون والدستور.

"المواطنة الفاعلة علاقة تبادلية بين الفرد والمواطن والمجتمع تكفل للمواطن حقوقه وتطالبه بأداء واجباته" (AGFTM36)

"المواطنة الفاعلة تقوم على إتاحة المناخ اللازم لممارسة المواطن كافة حقوقه وواجباته" (AGMM30)

"المواطنة الفاعلة من وجهة نظري يعني مواطن (..) يعرف إن الدولة المصرية دولة قانون ويحترم القانون، لا يتهاون في حقوقه، ويسعى



للمشاركة في المبادرات التي تقوم بها الدولة، ويحاول ينشر علمه
ويساعد اللي حواليه" (APMM12)

ب- **مشاركة وانخراط:** يؤكد هذا الموضوع على الدور الفعال للمواطنين في بناء وتشكيل مجتمعهم والانخراط في الحياة العامة، وكثيرًا ما أكد المبحوثين على المشاركة في مختلف المجالات بما في ذلك المشاركة السياسية، والمبادرات الاجتماعية وخدمة المجتمع، وحتى المشاركة الاقتصادية، والانخراط في الحوار الوطني والمجال العام.

"تعرف المواطنة الفاعلة بأنها المشاركة الواعية والمسؤولة في الحياة السياسية والمجتمعية" (AGMET4)

"المواطنة الفاعلة أن يقوم كل منا بعمله ودوره على أكمل وجه ويساعد في نهضة هذا الوطن دون تهاون" (AGMM8)

"المشاركة الإيجابية سواء في الحياة السياسية أو في برامج المجتمع المدني والعمل الأهلي وفي التعبير بشكل إيجابي عن رأيه وأفكاره وخبراته وتصورات عبر وسائل الإعلام المختلفة" (AGMM25)

"المواطنة الفاعلة هي التفاعل مع السياسة العامة للدولة سواء الاقتصادية أو السياسية" (AGML28)

"فهم النظام الاقتصادي والمشاركة الفعالة فيه، سواء من خلال العمل، الاستثمار، أو استهلاك المنتجات والخدمات بطريقة مسؤولة وواعية"
(AGMET4, Pos. 40)

ج- **قوة تحويلية نحو التغيير الإيجابي:** يسلط هذا الموضوع الضوء على إمكانات المواطنين الفاعلين للمساهمة في التنمية والتقدم، ويؤكد على وکالتهم في قيادة التغيير الإيجابي وتشكيل مستقبل أفضل للبلاد.



"المواطنة الفاعلة تعكس المسؤولية الفردية والمجتمعية للمواطن في تحقيق التغيير الإيجابي وتطوير المجتمع" (AAZMM-L26)

"مسؤولية المواطنين في الحفاظ على الوطن ونهضته من خلال التصرفات المسؤولة وتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع" (AGFM19)

"المواطن الفاعل في الجمهورية الجديدة منفتح على التغيير، متفاعل تكنولوجياً، مبادر وريادي، منخرط في التعليم المستمر" (AGMET4)

"المواطنة الفاعلة تعني إيجابية المواطن واشتراكه في صنع القرار والإيمان بدوره في التطوير" (AGMM5)

"المواطن في عهد الجمهورية الجديدة (..) يشعر أنه يجب أن يشارك وأن صوته ووجوده له مكانة وله فعالية في التغيير وله فعالية في التقدم وله فعالية في تحقيق حلم الدولة وهي عوامل متفاعلة وتؤدي إلى نتيجة واحدة وهي تقدم الوطن" (AGMP-L7)

"مواطن الجمهورية الجديدة لازم يكون واعى ومتفهم وعنده استعداد للتغيير والتطوير." (APMM12)

ويوضح الشكل رقم (١٥) التداخل والتشابه بين المعاني والدلالات المشكلة لمفهوم المواطنة الفاعلة من منظور النخبة الأكاديمية المصرية.

Code System	علاقة متبادلة بين الفرد والدولة	مشاركة وانخراط	قوة تحويلية نحو التغيير الإيجابي
مواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة			
مفهوم المواطنة الفاعلة	16	23	9
علاقة متبادلة بين الفرد والدولة		9	4
مشاركة وانخراط	9		11
قوة تحويلية نحو التغيير الإيجابي	4	11	

شكل (١٥) التشابه بين دلالات ومعاني المواطنة الفاعلة في رؤية النخبة الأكاديمية



ومن الجدير بالذكر، أن بعض المبحوثين قد ربطوا فهمهم للمواطنة الفاعلة صراحة بالسياق المحدد للجمهورية الجديدة، فهم يرون أن هذه الحقبة تتطلب التزامًا متجددًا بالمشاركة المدنية والمساهمة في استغلال الفرص والتغلب على التحديات التي تواجه الدولة المصرية.

"المواطنة الفاعلة تعني الإيجابية والمشاركة الواعية بأهمية المرحلة والتحديات التي تواجه الجمهورية الجديدة" (AGMM-L21)

"يمكن تعريف المواطنة الفاعلة من خلال التركيز على أبرز الملامح التي تحتاجها الجمهورية الجديدة مثل المشاركة وخاصة السياسية والحرية في إبداء الرأي واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب مسؤولية المواطنين في الحفاظ على الوطن ونهضته من خلال التصرفات المسؤولة وتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع" (AGFM19)

"البعد الاقتصادي للمواطنة يرتبط (..) بالإضافة إلى الفائدة المدركة من خدمات الحكومة الإلكترونية، والمشروعات القومية التي استهدفت بالدرجة الأولى تحسين جودة حياة المواطن المصري كمشروع حياة كريمة" (AGFM17)

ويشير هذا التأطير الخاص بالسياق للمواطنة الفاعلة إلى أن النخبة الأكاديمية ترى أن هذا المفهوم مهم بشكل خاص في المناخ السياسي الحالي، وأنهم يعتقدون أن المواطنة الفاعلة ضرورية للتنقل في تعقيدات الجمهورية الجديدة والمساهمة في تطورها.

٢- العوامل المحددة لتطور مفهوم المواطنة الفاعلة:

كشف تحليل المقابلات عن اعتراف النخبة الأكاديمية بالطبيعة الديناميكية للمواطنة الفاعلة في مصر، والتي تشكلها وتحددها عوامل مختلفة يوضحها الشكل رقم (١٦).



شكل (١٦) العوامل المحددة لتطور مفهوم المواطنة الفاعلة من منظور النخبة الأكاديمية (الفقرة وحدة قياس)

أ- **الوعي الوطني والشعور بالمسؤولية:** يسلط هذا الموضوع الضوء على أهمية تعزيز الشعور بالانتماء إلى حد اليقين بملكية الوطن، وينظر إلى الوعي الوطني القوي، إلى جانب الفهم الواضح للواجبات الفردية على أنهما حجرا زاوية في المواطنة الفاعلة، حيث أكد المبحوثون على أهمية وعي المواطنين وفهمهم لدورهم في التنمية الوطنية وشعورهم بالمسؤولية تجاه وطنهم كمحرك رئيسي للمواطنة الفاعلة. ولم يقتصر الأمر على المسؤولية الوطنية، فقد أكد المبحوثون على المسؤولية الاجتماعية أيضًا باعتبارها عامل مؤثر في تطور مفهوم المواطنة الفاعلة، فالمواطن الفاعل يمنح الأولوية للصالح العام على المصالح الفردية، ويظهر إحساسًا قويًا بالمسؤولية تجاه مجتمعه.

" أعتقد إن سر المواطنة الفاعلة يكمن في الوعي مع تطبيق على أرض الواقع" (APMM12)

"المواطنة الفاعلة تعني إدراك المواطن مسؤولياته نحو بلده ومجتمعه، ورغبته الطوعية في الوفاء بها، واستشعاره الحرج الوطني حال نكوصه عن القيام بها" (APMM27)

"المواطن الفاعل في الجمهورية الجديدة هو مواطن واعٍ ومسؤول عن نفسه والمحيطين به وعن مجتمعه" (AGFS9)

"المواطنة تتجلى في المواطن الذي يحترم الدستور والقوانين ويعمل بإخلاص ويدرك جيدا أن بناء الأوطان يحتاج تكاتف جميع الأفراد من أجل التقدم والازدهار" (AGFS10)

"المواطن الفاعل في عهد الجمهورية الجديدة واعٍ ومطلع، مشارك بنشاط، مسؤول اجتماعيًا" (AGMET4)

"المواطن الفاعل، بل كل مواطن في الجمهورية الجديدة لابد أن يكون مواطن واعٍ لديه شعور بالمسؤولية يشعر بقيمته وبقيمة البلد التي يعيش فيها وبأهميته وأهمية وطنه" (AGM-L37)

"المواطن الفاعل في الجمهورية الجديدة مواطن مدرك لأبعاد التطوير ومخاطر الفترة الحالية" (AGMM5)

"فالمواطن الفاعل هو من يغلب المصلحة الوطنية على أي مصالح أخرى دا المعيار الأساسي" (AGMM25)

"فالنظرة للمصالح الفردية لا تتناسب مع مفهوم المواطنة الفاعلة، فالاهتمام بالمصالح العام هو الأولى من منظور المواطنة الفاعلة" (AGF-L22)

ب- دور الدولة في تيسير المواطنة الفاعلة (العدالة- الشفافية- المساءلة- البيئة التمكينية): في حين أن المسؤولية الفردية أمر بالغ الأهمية، أقرت النخب الأكاديمية بدور الدولة في خلق بيئة مواتية للمواطنة الفاعلة، بيئة تسودها العدالة والحرية، يشعر فيها المواطن بالكفاية، وخلق مجتمع واعٍ ومتقف، عادل ومنصف يؤمن بالمشاركة ويشجع عليها، مع التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في تعزيز الثقة ومن ثم المواطنة الفاعلة.

"أوفر له الدوافع، فداء الواجب متوازن بين الطرفين الدولة والمواطن، فإذا هيأت له الدولة كل أسباب الفاعلية وتوانى عن أداء واجبه فهو ليس فاعل. لا أستطيع وصم المواطن بعدم الفاعلية ما لم تنتهياً له أسبابها." (AGML-L15)



"المواطن الفاعل يحتاج أولاً أن يتحقق لديه الشعور بالكفاية والعدل. الكفاية إن على الأقل مرتبه يكفيه لنهاية الشهر ويعامل بعدالة وهو يحدد رخصه وهو يدفع الضريبة وهو يتعامل مع المرور وهو بيودي ابنه المدرسة وهو يدفع رسوم الجامعة" (AGMM-L16)

"ومن ثم تتحدد أبعاد المواطنة الفاعلة في: حوار دائم بين الدولة والمواطن، الشفافية في طرح المعلومات والقرارات، توازي عمليات الإصلاح" (AGMM5)

"المواطن الفاعل في الجمهورية الجديدة (..) يتمتع بمستوى علمي وصحي مرتفع، ولديه معايير الجودة في المؤسسات، لديه سكن ملائم ومدارس ومستشفيات وفرص عمل" (AGFS9)

"مكافحة الفساد لتحسين مستوى الثقة بين الدولة المصرية والمواطن" (AGFM31, Pos. 21)

ج- **المشهد السياسي بين الاحتجاج والتغيير الاجتماعي:** يناقش هذا الموضوع تأثير المشهد السياسي الحالي لمصر على المواطنة الفاعلة في ضوء رؤية النخبة لمشروعية الاحتجاج والتغيير الاجتماعي باعتباره أحد أبعاد المواطنة الفاعلة في ظل الظروف السياسية الراهنة للدولة المصرية. حيث تتأثر المواطنة الفاعلة بالمشهد السياسي وتتطور بتطوره:

"التغيرات السياسية والاقتصادية أجبرت الحكومة على تعديل سلوكها في أمور كثيرة بحيث يكون المواطن غير أعزل أمام الحكومة. حصل تطور دستوري، تم إنشاء المحاكم الإدارية العليا التي أحيانا تلغي قرار لرئيس الدولة أو تلغي قرار للحكومة، أصبح المواطنين في الخارج يشاركون في الانتخابات فممارسة حق التصويت جزءاً من مكونات المواطنة" (AGMM-L16)

ومع تأكيد المبحوثين على توتر المشهد السياسي في مصر بسبب التحديات الأمنية التي تواجهها الدولة والأزمات العالمية، اختلفت الآراء حول ما إذا كان

الاحتجاج يشكل تعبيرًا مشروعًا عن المواطنة الفاعلة، فقد أقر العديد من المبحوثين بالاحتجاج كشكل مشروع من أشكال المشاركة السياسية، لكنهم أكدوا على الحاجة إلى أساليب سلمية وقانونية.

"الاحتجاج والسعي للتغيير المجتمعي ليس ظاهرة سلبية إذا تمت في إطارها الصحيح للحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها وبالتالي إتاحة قنوات للتعبير عن الرأي أمر مطلوب جدا بحيث تناسب كافة فئات المجتمع وتحويل المواطن إلى مشارك فاعل وليس طرف متلقي للخدمات" (AGMM-L13)

"الاحتجاج عن وعي لا عن جهل أو عبر التأثر بالآخرين (سيكولوجية الحشود) سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو التجمعات والجماعات الواقعية فالحشود دائما عاطفية، فلا بد من ضبط المصطلح أولا وبعدين نحتج، احتجاج منطقي أم احتجاج عاطفي، لابد من الوصول لهذا المستوى من الوعي والفهم والإدراك" (AGFM-L14)

"الاحتجاج من أجل التغيير ليس فقط الاحتجاج السياسي ضد الأنظمة السياسية ما أقصده هنا محاولة تصحيح الواقع المخالف للقانون مثل الفساد وظاهرة الاحتكار وتجاوز القانون في كثير من الحالات" (AGMP33)

ورفض بعض المبحوثين الاحتجاج وأعربوا عن تحفظهم مشيرين إلى احتمال حدوث فوضى واضطراب، لاسيما في سياق التحديات الحالية والمخاوف الأمنية في مصر.

"الاحتجاج جزء أصيل للمواطنة لكن في إطار المشروع السياسي على بعضه. احنا ليس لدينا حاضنة سياسية بتطلع ناس عندها الوعي السياسي حينما يحتج لا قلق منه يهد ويكسر ويبهدل مثلما نري في الخارج حينما تخرج مظاهرات مليونيه لا نري لمبة تتكسر، لا مقر حكومي يتعرض للهدم في مظاهراتهم التي تكون سلمية لأن فيه نضج وفيه تعليم وفيها وعي. فالبعد الخاص بالاحتجاج أظنه صعب في الظروف الحالية لأن البلد تمر بمرحلة

انتقالية صعبة جدا وفي إطار الصراعات التي ذكرتها والأخطار اللي في
الغرب والجنوب والشمال والشرق" (AGMM-L16)
"وضع البلد لا يحتمل وثقافة المواطنين لا تؤهلهم للاحتجاج السلمي" (AGM-)
(L37)

في الفترات الانتقالية الاحتجاج لن يوتي إلا ثماره السلبية. لذلك فقانون
الطوارئ في مصر حاليا يمنع الاحتجاج" (AGML-L15)
"البلد تمر بظروف استثنائية تتطلب الاستقرار النسبي فالاحتجاج في الظروف
الراهنة لا يعبر عن مواطنة فاعلة" (AGMM30)
"الاستقرار والتطوير وتنمية الوعي هو ما تحتاجه مصر لا الاحتجاج"
(AGMM8)

واقترح المستجيبون سبلاً بديلة للتعبير، فقد سلطوا الضوء على أهمية الحوار
البناء والمشاركة في الحوارات الوطنية والانخراط مع المجتمع المدني كسبل
للتغيير الاجتماعي. وأكد بعض المستجيبين على ضرورة التحول من ثقافة
الاحتجاج والمعارضة إلى ثقافة التعاون والمشاركة النشطة والموجهة نحو
الحلول.

"مرحلة البناء تتطلب مشاركة واعية بالرأي البناء، مشاركة بالعمل وسعي
لتغيير وتعديل الفكر والسلوك غير المقبول والمعارض والمعوق لعملية البناء،
بدلاً عن النقد الهدام والمعارضة السلبية والاحتجاج" (AGF-L22)

"في بعض الأحيان، قد يجد المواطنون طرقاً أخرى للتعبير عن آرائهم والسعي
للتغيير، مثل المنتديات العامة، الإعلام الجديد، أو من خلال العمل مع
المنظمات غير الحكومية" (AGMET4)

"التغيير من خلال الممارسات المشروعة التي يكفلها الدستور والقانون
استخدام حقوقهم في حرية الرأي والتعبير انطلاقاً من مبدأ المسؤولية



الاجتماعية (الحرية المسؤولة)، المشاركة في المؤتمرات والملتقيات الشبابية ومؤتمرات الحوار الوطني لممارسة حقهم في التغيير، اللجوء لأصحاب القرار والمسؤولين والتواصل معهم لتحقيق متطلبات المواطن" (AGMM6)

"تفاعل ومشاركة المواطن في العمل المجتمعي أولى من الاحتجاج في الظروف الراهنة للدولة المصرية" (AGFM34)

"لابد من تبني ثقافة جديدة تقوم على العمل والمشاركة بدلا عن الاحتجاج والمعارضة" (AGMM-L21)

د- **السياق الاجتماعي الاقتصادي وألوية الاستقرار:** ظهر شعور متكرر بأن المواطنة الفاعلة الحقيقية لا يمكن أن تزدهر إلا في بيئة اجتماعية واقتصادية مستقرة، حيث يرى العديد من المبحوثين أن التحديات الاقتصادية الحالية والتفاوتات الاجتماعية تشكل عائقًا كبيرًا أمام المشاركة النشطة، وشددوا على ضرورة معالجتها، كما أكدوا على ضرورة تكيف المواطنين مع الإصلاح الاقتصادي.

"التحديات الاقتصادية التي يواجهها المواطن المصري حاليا كفيلة بأن تحجب عنه رؤية جهود الدولة في سبيل التطوير" (AGFM17)

"المواطنة ليس مجرد كلمة يرددتها مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الوفرة كل هذا كفيل أن يجعل المواطن فاعلاً لكن مواطن طول اليوم مطحون للحصول لقمة العيش لأولاده سيبحث عن المواطنة وديموقراطية وسوشيال وكلام من هذا السبيل؟" (AGMM-L16)

"داخل المنظومة الواحدة لابد ألا تظهر حالات تمييزية تفقد المواطن حرصه على أن يكون فاعل، فلا انتهاكات بحكم النفوذ توفر له المبرر ألا يكون فاعل" (AGML-L15)

"لابد من تكيف الشعب المصري مع الإصلاحات الاقتصادية وفهم أبعاد المؤامرة" (AGFS-L18)

"النظر إلى المشروعات القومية على أنها تهدف لتحسين جودة حياة المواطن وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور، وحتى لو شعور المواطن مع ارتفاع نسب التضخم وما يتبعه من أزمات محلية وعالمية، أيا كان مستوى الشعور بهذا الأمر مرتفع أو منخفض، لكن شعوره ان الدولة تبذل جهد لتحقيق نوع من أنواع الرفاهية المجتمعية فدا نوع من المواطنة الإيجابية" (AGMM-L13)

وبذلك جادل المستجيبون بأن مصر تمر بمرحلة انتقالية حساسة، تتطلب درجة مرتفعة من ضبط النفس والتفاهم. ويتشابك المنظورين السابقين (المشهد السياسي والسياق الاقتصادي الاجتماعي وألوية الاستقرار) مع الشعور بالوحدة الوطنية والصمود في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وفي إطار ذلك، أكدت النخبة الأكاديمية على حاجة المواطنين إلى مواءمة أهدافهم مع الأهداف الوطنية، مع إعطاء الأولوية للمنفعة العامة على المصالح الفردية، وشددوا أن المواطنة الفاعلة تتعلق بالمساهمة في رؤية مشتركة للتقدم والتنمية، لا سيما في الأوقات الصعبة.

"المواطن الفاعل (..) يفرق بين الوطن وقضاياه وأمنه واستقراره وبين الحكومة والمنظومة، فنقد النظام أو الحكومة لابد أن يبنى على مصلحة الوطن وأن تكون هي المحرك الرئيسي دون أي بواعت حزبية أو أيولوجية" (AGMM25)

"المعروف عن المجتمع المصري إن في أوقات استشهاده للمخاطر سيكون عنده قدرة أكبر لامتصاص أي انتقادات أو أي توجهات ممكن تكون معارضة للسلطة، وبالتالي فكرة الشراكة هنا أتصورها هي المكون رقم واحد ورقم ٢ ورقم ٣" (APMM27)

٣- القوى الفاعلة المعنية بتعزيز المواطنة الفاعلة من منظور النخبة الأكاديمية

والأدوار المنسوبة إليها:

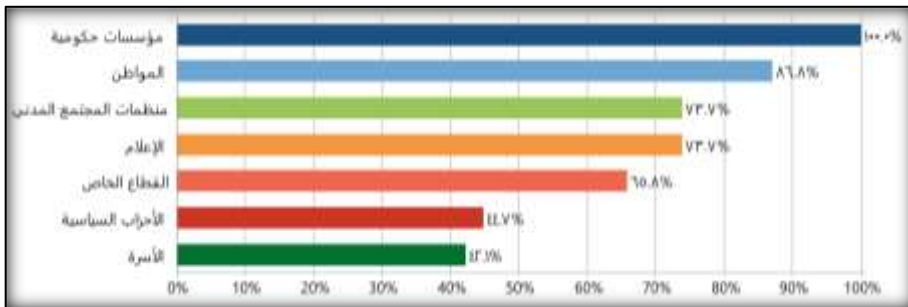
تكشف المقابلات عن تركيز قوي على المسؤولية المشتركة لكل مؤسسات وكيانات الدولة و وحدات المجتمع لتعزيز المواطنة الفاعلة في الجمهورية الجديدة:

"كل مؤسسات الدولة يجب أن تتضامن وتتكاتف وتتعاون من أجل تعزيز وتنمية روح المواطنة الفاعلة داخل وجدان أفراد المجتمع" (AGME2)،

"كل كيان ينتمي إلى الدولة الوزارات الجامعات المدارس وسائل الإعلام الحكومية عليه واجب المشاركة في رفع مستوى المواطنة الفاعلة" (AGFM17)،

"تعزيز المواطنة الفاعلة لا يقتصر على جهة بعينها دون الأخرى ولا تختص به الدولة دون المواطن، فلا بد من تضافر كافة الجهود وانسجامها من أجل تحقيق الهدف الرئيس" (AGFM-L14)

ومع الاعتراف بالدور الحاسم للمسؤولية الفردية للمواطن، يسלט المشاركون الضوء على الحاجة إلى دعم الدولة، وجهود إشراك ودمج وتمكين الشباب، والدور التعاوني الذي يكشف عن تفاعل معقد بين الجهات الفاعلة واستراتيجياتها كالجهد التعاونية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والإعلام المهني المسؤول، فضلاً عن الدور التأسيسي للأسرة، وهو ما يتضح من الشكلين رقمي (١٧) و(١٨).



شكل (١٧) القوى الفاعلة المعنية بتعزيز المواطنة الفاعلة (المقابلة وحدة قياس)

Code System	مؤسسات حكومية	قطاع الخاص	مظمات المجتمع المدني	الأحزاب السياسية	المواطن	الأسرة	الإعلام
رابطة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة							
هيئة تعزيز المواطنة في خطاب النخبة	108	36	39	20	56	15	55
مؤسسات حكومية		24	21	32	24	14	28
القطاع الخاص	24		18	10	11	12	17
مظمات المجتمع المدني	21	18		14	12	9	14
الأحزاب السياسية	12	10	34		8	8	12
المواطن	24	11	12	8		10	12
الأسرة	14	12	9	8	10		12
الإعلام	28	17	34	12	12	12	

شكل (١٨) التشابك بين أدوار القوى الفاعلة المعنية بتعزيز المواطنة الفاعلة

أ- **مسؤولية المواطن ودعم الدولة - قانون التوازن:** بالرغم من تأكيد النخبة الأكاديمية على أهمية الوكالة الفردية للمواطن في تشكيل المواطنة الفاعلة، والمسؤولية الفردية نحو التعلم المستمر وتطوير الذات، والاستعداد والرغبة في المشاركة والانخراط، واحترام القانون والقيم "ترتكز المواطنة الفاعلة إلى دور المواطن في المجتمع ومساهمته في تطوير المجتمع والحفاظ على قيمه ومصالحه والمشاركة بنشاط في الأمور العامة" (APMM3)، فقد كان الموضوع الثابت خلال المقابلات هو المسؤولية المؤكدة للمؤسسات الحكومية في خلق وتعزيز بيئة مواتية للمشاركة المدنية "أداء الواجب متوازن بين الطرفين الدولة والمواطن" (AGML-L15)، "المواطنة الفاعلة تتطلب دعم من الدولة للمواطن على كافة المستويات وبالتالي تعزيز انتمائه لدولته" (AGFP38).

وأكد العديد من المبحوثين على دور الوزارات، بصفة خاصة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والشباب والرياضة، والثقافة، والأوقاف، وأشار البعض إلى الدور الحاسم لمؤسسة الرئاسة، والشؤون المعنوية للقوات المسلحة والشؤون المعنوية التابعة لجهاز الشرطة، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الخارجية، ووزارة الهجرة، ووزارة السياحة، ووزارة التخطيط، وأكد آخرون على دور الهيئات المعنية بالشباب كالأكاديمية الدولية للقيادة الشبابية، والمجلس

القومي للشباب، ومؤسسات دعم القادة، والمجلس القومي للمرأة، فضلاً عن البرلمان المصري وهيئات الحكم المحلي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وجاءت الأدوار المنسوبة للمؤسسات الحكومية في تعزيز المواطنة الفاعلة بمثابة تكرار وتأكيد لما ورد في دور الدولة في تيسير المواطنة الفاعلة، فـ**كثيراً ما أكدت النخبة على الحوكمة الشفافة** "فالأمر يبدأ وينتهي عند شفافية الدولة مع المواطن" (AGFM17)، **والحوار المفتوح مع المواطنين وسرعة الاستجابة لمطالبهم** "وتحقيق هذا الهدف يتطلب الالتحام مع الناس والوصول لهم" (AGFS-L18)، **وتفعيل الآليات المناسبة لمعالجة مخاوفهم** "لوتنم تنظيم حلقات نقاشية عبر الشبكات الاجتماعية بحيث يحضرها المواطن وأعضاء الحكومة هذا الأمر سيكون فعال جداً في التأثير في مستوى المواطنة وتعزيزها" (AGFP38)، "مؤتمرات الشباب التي أنا اعدّها واحدة من آليات وأدوات الاتصال الحكومي تساعد على معرفة تطورات الشباب ومن هنا أقدر أعرف اشتغل معهم على ماذا" (AGFM20)، **وتطوير التعليم** "تطوير المناهج التعليمية لتشمل موضوعات تتعلق بالمواطنة الفاعلة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، والمشاركة المدنية. إدراج برامج توعوية وورش عمل في المدارس والجامعات لتشجيع الشباب على فهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين. (AGMET4)، **وتعزيز الوعي والتثقيف حول حقوق المواطنين ومسؤولياتهم ورؤية الجمهورية الجديدة وفرص المشاركة** "السدورات والفيديوهات والمنشورات وحملات التوعية عبر المنصات الرقمية هي أدوات مهمة في سبيل سعي المؤسسات الحكومية لتعزيز المواطنة الفاعلة (AGMM29)، "تبني منصات الرقمية للمبادرات التوعوية بقم المواطنة الفاعلة واستغلال تلك المنصات في تقديم ورش عمل للأباء والأمهات لتعليمهم كيفية حماية أبناءهم من الانجراف خلف الأفكار الهدامة وتبني السلوكيات البناءة وجعلها نمط حياة بحيث تصبح جزء من شخصيته" (AGMM6)، ورفع



مستوى الخدمات المقدمة "تقديم خدمة تعليمية وصحية واجتماعية متميزة بما يحقق رفاهية المواطن، فجودة الخدمة = رضا المواطن، ورضا المواطن هو أساس المواطنة الفاعلة" (AGF-L22)، وتمكين الشباب وتأهيله للمشاركة المسؤولة ودمجه في القضايا المجتمعية "يمكن للشباب المصري أن يسهم بشكل فاعل في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ والتحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول عن طريق دفعه للمشاركة المسؤولة وإعداده للمسؤولية إعدادا علميا وعرس الشعور لديه بدوره وأهميته في الجمهورية الجديدة" (AGMM-L21)، "فالشباب حتى يكون واعيا لا بد من دور للدولة، والدولة لن تستطيع أن تعمل إلا من خلال شباب واعيا ومؤهل لأنهم الفاعل الرئيسي فلا بد أن يمارس كلاهما دوره بشكل جيد" (AGMP-L7).

وعلى الجانب الآخر، وبالنظر إلى دور الدولة كمرقب، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم بشأن قدرة الدولة على خنق المواطنة الفاعلة من خلال السيطرة المفرطة، لا سيما في مجالات كالإعلام والمشاركة السياسية "فلو تم تحرير الإعلام من سيطرة وتدخل الحكومة والأجهزة السياسية والأمنية بحيث تصبح منابر مفتوحة لكل التيارات والاتجاهات السياسية" (AGMM25)، "لا بد أن يتسم الخطاب الحكومي بالموضوعية والابتعاد عن الانحياز السياسي من جانب وسائل الإعلام الحكومية وهذا يتحقق من خلال تخفيف الضغوط عليها ومنحها المزيد من الحرية" (APMM3)، "الجامعة حاضنة مهمة ومؤثرة لكن التعامل الأمني معها منع الأنشطة دي وبهدل الدنيا" (AGMM-L16). مما يعكس تعقد وجهات النظر بشأن دور الدولة في تعزيز المواطنة الفاعلة، ويكشف عن الرغبة في دولة تمكن المواطنين وتحترم حرياتهم في الوقت نفسه.

ب- الدور التعاوني للجهات الفاعلة غير الحكومية: رغم تأكيد النخبة على الدور الحاسم للمؤسسات الحكومية، فإنها تعترف أيضا بالمساهمات المهمة للجهات الفاعلة غير الحكومية، وتحت على اتباع نهج تعاوني:



• وسائل الإعلام: ينظر المبحوثون إلى وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، لا سيما في العصر الرقمي، باعتبارها أداة قوية لتعزيز المواطنة الفاعلة، فهي حيوية لنشر المعلومات ورفع مستوى الوعي حول المواطنة النشطة وتعزيز الخطاب العام المسؤول، فضلاً عن دورها في تشكيل الرأي العام.

"الإعلام منوط به نشر الأفكار والمبادئ والأسس التي ترسخ لمفهوم المواطنة الفاعلة، إلا أن الأمر يتطلب أن يستشعر العاملين بجهاز الإعلام أنفسهم أهمية المواطنة الفاعلة حتى ينجحوا في النفاذ إلى عقل المواطن، بما يعني أن الإعلامي نفسه لا بد أن يكون مواطن فاعل ومؤمن بدوره في المجتمع" (AGME2)

"الإعلام عليه دور مهم في طرح القضية وكذلك في معالجتها ولا بد من تطبيق قاعدة think global and act local اجعل فكرك عالمي لكن طبق بما يتوافق مع ثقافتك وقيمك وعاداتك ودينك واحتياجاتك التنموية حتى تنجح في النفاذ إلى عقل المواطن" (APFM23)

ومع ذلك أعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء النهج الحالي لوسائل الإعلام، وحثوا على اتباع نهج أكثر توازناً وفعالية لمعالجة قضايا المواطنة، وإنتاج تقارير إعلامية تصور بدقة إنجازات الجمهورية الجديدة وتجنب الروايات المثيرة للانقسام.

"الإعلام لم ينجح حتى هذه اللحظة في معالجة إنجازات الجمهورية الجديدة، فإما أن يتم تناولها في شكل حماسي جدا ومبالغ مما يضيع فكرة الحياد، أو لا يذكرها من الأساس" (AGMP-L7)

"إلا أن الإعلام يوظف أطر فاشلة لطرح القضية، فقد ركز على الندية والتطرف والتحريض بدلا من المساواة في ضوء أحكام الدين" (APFM23)

"الدراما ودورها الدولة رفعت يدها عن الدراما" (AGMM-L16)



● **منظمات المجتمع المدني:** أكدت النخبة المسؤولة المشتركة لمنظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية في تعزيز المواطنة الفاعلة من خلال برامج التوعية والتدريب المشتركة، نظرًا لما تتمتع به من إمكانات مادية وبشرية وقربها من الحياة السياسية واندماجها في المجال العام، ومن ثم معرفتها بتفاصيل الحياة اليومية.

"منظمات المجتمع المدني يمكن أن تشارك المؤسسات الحكومية هذا الدور بفاعلية من خلال البرامج المشتركة مع الهيئات الحكومية وبرامج التوعية والتدريب" (AGFM24)

"رفع مستوى المواطنة الفاعلة أو حتى غرسها وترسيخها من الأساس ليس دور الحكومة بمفردها ولكن تشاركها هذه المسؤولية منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال وذلك من خلال التشبيك وفق رؤية واضحة وخطة متكاملة" (AGFM-L14)

"الجمعيات والمؤسسات الخيرية يمكن أن تشارك وزارة الشباب والرياضة والإعلام الحكومي مهمة تعزيز المواطنة الفاعلة لدى الشباب المصري" (AGMM8)

"التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي من أهم الجهات التي يمكن أن تشارك المؤسسات الحكومية هذا الدور بفاعلية" (AGMM-L13)

"وأن يكون المجتمع المدني شريك في تحمل المسؤولية في الحياة الاجتماعية والسياسية" (AGMM25)

● **القطاع الخاص:** أقر المشاركون من أعضاء النخبة الأكاديمية بمسؤولية القطاع الخاص في تعزيز المواطنة الفاعلة، من خلال التمكين الاقتصادي، والمساهمة في خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، ودعم المبادرات التي تعود بالنفع على المجتمع، وتعزيز الممارسات العادلة.



"فمنظمات القطاع الخاص من خلال المساهمة في خلق فرص عمل ملائمة لمؤهلات الأفراد بدخول مناسبة للظروف الاقتصادية الراهنة، وهنا يعتبر القطاع الخاص اليد الخفية لإنماء روح المواطنة الفاعلة"
(AGME2)

"وأرى أن الدولة لا بد أن تجد بديل لتمويل التعليم والصحة والانفاق عليهما، من خلال دمج القطاع الخاص في هذه العملية، بحيث يكون التعليم والصحة تحت إدارة الدولة، ولكن بتمويل القطاع الخاص"
(AGF-L22)

"من الجهات التي يمكن أن تشارك المؤسسات الحكومية هذا الدور بفاعلية القطاع الخاص عن طريق دوره الاقتصادي والاجتماعي في توفير الحلول المختلفة لتحقيق مؤشرات المساواة وتكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي" (AGML35)

● **الأسرة:** أكدت النخبة على الدور المهم للأسرة في التربية على المواطنة من خلال غرس القيم الإيجابية والشعور بالمسؤولية في سن مبكرة، ودعت إلى تغيير ممارسات التنشئة الاجتماعية القائمة على الكبت والقهر والعنف الأسري، وتعديل الموروثات الثقافية الخاطئة، وتعزيز الأخلاق.

"أولى الجهات التي يمكن أن تشارك المؤسسات الحكومية في غرس وتعزيز المواطنة الفاعلة هي الأسرة" (AGMM6)

"من الجهات التي يمكن أن تشارك المؤسسات الحكومية هذا الدور بفاعلية الأسرة من خلال التنقيف المنزلي والتربية على المواطنة"
(APMM3)



"هذا النوع من المواطنين اللي ربما تكون عوامل التربية المنزلية والتربية المدرسية لها دور مهم جدا في تشكيل فكرة المسؤولية لديه"
(APMM27)

"فالتربية التي رسخت موروث ثقافي خاطئ أدت إلى انهيار الجانب الأخلاقي بقره عندنا أزمة أخلاق" (APFM23)

"تغيير ممارسات التنشئة الاجتماعية القائمة على القهر والكبت والعنف الأسري لدى البعض إلى ممارسات سليمة سوية"
(AGFS9)

• **المؤسسات الدينية:** لم تكن المؤسسات الدينية غائبة عن المشهد في خطاب النخبة الأكاديمية حول المواطنة الفاعلة، فقد شددت النخبة على شراكة المؤسسات الدينية في تعزيز الوعي بقيمة الوطن وغرس قيم الولاء والانتماء وتعزيز الشمولية واحترام التنوع والواجب المدني في تعاليمها، وأكدت على الحاجة إلى تجديد الخطاب الديني.

"المسجد والكنيسة والأزهر الشريف من خلال الخطاب الديني الذي من شأنه تعزيز الولاء والانتماء للوطن والحث على المواطنة الفاعلة" (APMM3)

"المدارس والمساجد والكنائس لازم تحشد كلها في نفس الرافد بحيث أن ما وضع تشريعيا وجد صدهاء في التنفيذ الحكومي من أصغر المهام إلى أكبرها. ولا بد من إعادة النظر فيما يتعلق بالخطاب الديني، فخطابنا تمييزي فيما يتعلق بفهم موروثنا حول الدين" (AGML-L15)

"المساجد والكنائس لها دور مهم (..) المساجد الأهلية هي جزء من الإعلام الديني ولذلك محتاجين ترشيد التعامل مع المساجد والكنائس"
(AGMM-L16)



٤- ملامح خطاب المواطنة الفاعلة عبر الشبكات الاجتماعية من منظور النخبة

الأكاديمية:

وفقًا لتحليل البيانات، فإن تحقيق مواطنة فاعلة مستدامة في مصر يتطلب نهجًا تعاونيًا متعدد الأوجه يشمل جهود الحكومة والمواطنين على حد سواء، لذلك ظهرت ملامح خطاب المواطنة الفاعلة عبر الشبكات الاجتماعية في خطاب النخبة الأكاديمية المصرية وفقًا لبعدين إثنين، هما:

أ- **متطلبات فعالية الخطاب الحكومي بشأن المواطنة:** تتصور النخبة الأكاديمية المصرية خطابًا حكوميًا متجددًا حول المواطنة الفاعلة، خطاب متجذر بقوة في الشفافية، يراعي التواصل ثنائي الاتجاه، مصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المحددة للجماهير المتنوعة. وأكدت النخبة على قوة الشبكات الاجتماعية في تسهيل هذا التحول، وحثت الحكومة على الاستفادة من إمكانات تلك الوسائل في سد فجوة الثقة وتمكين المواطنين وتنمية مجال عام أكثر شمولاً وتشاركية. لذلك ظهرت العديد من المتطلبات الكاشفة لفهم دقيق لاستراتيجيات الخطاب الناجح داخل المشهد الرقمي، على النحو الآتي:

● **الأصالة والشفافية- سد فجوة الثقة:** شدد المبحوثون بأغلبية ساحقة على الحاجة إلى الأصالة والواقعية والشفافية والشمولية في الخطاب الحكومي لتعزيز الثقة والمصداقية بين الحكومة ومواطنيها.

"لا بد أن يتسم الخطاب الحكومي بالواقعية، وأن يكون ملائم للحالة الاقتصادية للدولة، ويعبر عنها بشفافية ووضوح، ويبادر بطرح وتقديم الحلول التي تبعث الطمأنينة في قلب كل مواطن" (AGME2)

"يجب أن يكون الخطاب الحكومي صادقًا وشفافًا مع توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقة وينبغي اتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك مثل النشر الموثق للإحصاءات والبيانات ذات الصلة" (AAZMM-)

(L26)



"الخطاب الحكومي عبر الشبكات الاجتماعية كي ينجح في التأثير في
المواطنة الفاعلة فلا بد أن يتسم بالصدق ومصارحة الجمهور
وكاريزمية الناظرين باسم الحكومة" (AGMPS-L11)

"الصدق وواقعية الخطاب الحكومي يجعل تفاعل المواطنين أكثر
قبولاً للخطاب الحكومي" (AGMP33)

وانتقد البعض النهج الراهن للخطاب الحكومي، ووصفوه بأنه "دفاعي
ومبرر ويفتقر إلى الصدق والصراحة"، وحثوا على التحول نحو
الاعتراف بالتحديات والتعامل مع الاهتمامات والاحتياجات العامة بدلاً من
اللجوء إلى خطاب إيجابي فقط منفصل عن الواقع.

"لكن الخطاب مفارق للواقع حيث توجد فجوة بين خطاب الحكومة
وخطاب المواطنين (..) فالخطاب الحكومي في الغالب خطاب
تبريري ودفاعي ويفتقد للكشف والمصارحة. الخطاب الحكومي
بدلاً من طرح الرؤى والعلاج للمشكلات والاستماع لشكاوى الناس
والأخذ برأي الخبراء يلجأ للتبرير والتحايل على الواقع ويركز على
الجزء الإيجابي ويتجاهل السلبيات وكأنها غير موجودة لذا يحظى
الخطاب الحكومي بمستوى ضعيف أو متوسط من الثقة"
(AGMM25)

"المتحدث الرسمي للمؤسسة الحكومية لا بد أن يتناول وي طرح
الموضوع أو القضية من مختلف الأبعاد وعدم التركيز على فكرة "ما
ينبغي قوله فقط". (AGFM17)

"لا بد أن يكون الخطاب واقعي ويشعر المواطن أنه يمس مصلحته
الشخصية بشكل حقيقي" (APMM12)



"يجب أن يكون الخطاب الحكومي واضح وشامل مع توفير معلومات ذات صلة ومفيدة للمواطنين. يجب أيضا أن يكون الخطاب موضوعيا وغير متحيز" (AAZMM-L26)

وعلى النقيض، طالب إثنين من المبحوثين بضرورة أن يكون الخطاب الحكومي تبريري، لكنهما شددوا على استخدام استمالات اقناعية عقلانية من خلال عرض وجهتي النظر، فضلاً عن إبراز جهود الدولة لتخفيف الضغوط على المواطن.

"يبرز للجمهور القرارات المتخذة من خلال عرض وجهة النظر المعارضة وتفنيدها من خلال طرح رؤى الحكومة فيما يتعلق بالعائد الإيجابي لهذا القرار على المواطن والوطن وسيعطل الفرصة على القوات المضادة التي تستهدف النيل من الدولة. خطاب تعبر عنه رسالة اتصالية تحمل وجهتي النظر المعارضة والمبرر" (AGFM17)

"لابد من إظهار جهود الدولة في مكافحة ظواهر تمس حياة المواطن بشكل سلبي مثل الرقابة على الأسعار فلا يجوز أن يستمر المواطن في العويل ولا يصل إليه ماذا تفعل القيادة لأجله وأطالبه بأن يكون مواطن فاعل" (AGFM17)

"الحرص على أن تشمل الخطابات (..) رد مقنع على النقد والاتهام بالتقصير" (AGFE32)

- النهج المرتكز إلى المواطن- فهم الاحتياجات وتعزيز الحوار التفاعلي: تؤكد النخبة الأكاديمية على أهمية اتباع نهج تصاعدي، وتحت على إعطاء الأولوية لفهم احتياجات المواطنين واهتماماتهم، وتدعو إلى تجاوز الاتصال أحادي الاتجاه القائم على التصريحات من أعلى إلى أسفل وتعزيز التواصل الحقيقي في الاتجاهين، مما يعزز من سرعة



الاستجابة لمتطلبات المواطنين، وينأى بالخطاب الحكومي عن مجرد البلاغة والخطابة ليصبح خطاب قول وفعل في الوقت نفسه.

"الخطاب الحكومي لا بد أن يبدأ من أسفل لأعلى ولا بد أن يترجم إلى ممارسات فاعلة على أرض الواقع تبدأ بأصغر وحدة في المجتمع وهي الأسرة ثم القرية ثم المحافظة ثم الجمهورية وهكذا" (AGFM-L14)

"فبناء جسور التواصل بين الحكومة والمواطن هو عمل استباقي ضد أي محاولات لهدم الدولة أو نشر الشائعات وإذا نجح الاتصال الحكومي فسيعمل المواطن يد بيد مع الحكومة لتخطي كافة الأزمات والمشكلات ومن ثم يكون المواطن مع الدولة بدلا من أن يكون ضدها" (AGFS10)

"إنشاء منصات تشاور إلكترونية للتواصل المباشر بين الحكومة والشباب لجمع الآراء والاقتراحات" (AGFM31)

"وجود تفاعل حقيقي من جانب الحكومة مع استفسارات الناس وشكواهم من خلال قنوات شرعية ترعاها الدولة بمصداقية لتعزيز ثقة المواطن في الحكومة" (AGFM17)

"الخطاب الحكومي عبر الشبكات الاجتماعية وعبر كل الوسائل لازم يكون ملم باحتياجات المواطنين لازم يعبر عن احتياجات المواطن" (AGFP38)

"لا بد أن يكون الخطاب الحكومي خطاب فعل مع قول، فيكفل للمواطن التعبير عن رأيه بمنتهى الصراحة والرد عليه والتفاعل معه والاستجابة لشكواه" (AGM-L37)

• **الوضوح والاتساق والقابلية للتنفيذ:** أكد المبحوثون على أهمية الرسائل الواضحة والموجزة والمتسقة التي تترجم إلى نتائج قابلة للقياس، وشددوا



على ضرورة الإعلان عن خطوات محددة وجدول زمنية وإجراءات ملموسة لإظهار التقدم وبناء الثقة في المبارات الحكومية.

"التوجيه والوضوح الرسائل يجب أن تكون واضحة، موجزة، ومباشرة. الغموض أو التعقيد يمكن أن يعيق فهم الرسالة (..) يجب أن تكون الرسائل متسقة عبر مختلف القنوات وأن تتواءم مع السياسات والإجراءات الحكومية الأخرى" (AGMET4)

"كي يكون الخطاب الحكومي فاعل ومؤثر يجب أن يكون واضحاً ومحدداً ويتضمن خطوات معينة وجدول زمنية محددة وأمثلة لما تم إنجازه على أرض الواقع" (AGML35)

"لابد أن يطرح الخطاب الحكومي القضايا ومعها الحلول المتعددة، شرط أن تكون حلول قابلة للتطبيق والتنفيذ" (AGME2)

"طريقة عرض المعلومة ومدى صدقها وقابليتها للتطبيق. بما يعني ضرورة تقديم معلومة مؤكدة مختصرة من مصدر موثوق في قالب جذاب توظف محركات إقناع فاعلة" (AGF-L22)

- **الاستهداف والتخصيص والاستفادة من الأدوات الرقمية:** تدرك النخبة الأكاديمية تنوع الجمهور المصري المستخدم للإنترنت وتعدد فئاته، لذلك أكدت على الحاجة إلى رسائل متخصصة مفصلة لكل فئة من الفئات النوعية ل جماهير الشبكات الاجتماعية وفقاً لسماتها وأنماط استخدامها واهتماماتها، وهو ما يتطلب فهم القائم بالاتصال لخصائص وإمكانات الأدوات الرقمية، وتجاوز استراتيجيات الاتصال التقليدي، وتبني استراتيجيات مبتكرة تمكن من التواصل مع الجماهير بشكل فعال. ويشمل الاستهداف والتخصيص أيضاً اختيار التوقيت المناسب لنقل الرسالة الاتصالية وتوافقها مع الأحداث والفعاليات ذات الصلة.



"كي يكون الخطاب الحكومي فاعل لا يبد من فهم طبيعة الشبكات الاجتماعية وطبيعة المحتوى الذي تدعمه، وفئات الجمهور الأكثر استخداما لها، لسهولة الوصول للجمهور المستهدف، كذلك استخدام اللغة المناسبة لهذا الجمهور والأساليب الإقناعية الملائمة، وعدم الموسمية في هذا الخطاب أو ارتباطه فقط بأحداث معينة حتى لا يفقد تأثيره ويحقق أهدافه" (AGFM19)

"تقديم محتوى ملهم وجذاب يستجيب لاحتياجات واهتمامات الشباب يعزز فعالية الخطاب ويشجع على المشاركة والتفاعل" (AGFM31)

"الخطاب الحكومي لازم يتم استخدامه كأداة أو آليه للتأثير في المواطنه الفاعلة لذلك لا بد أن يكون واضح وهادف ويتناسب مع خصائص الجمهور المستهدف، ويكون مبسط وغير معقد وغير موجه للنخبة فقط" (AGFM-L14)

"النظر في توقيت نشر الرسائل والسياق الذي تنتشر فيه. يجب أن يتوافق الخطاب مع الأحداث الجارية والمواضيع ذات الصلة." (AGMET4)

"فتصيغ رسائلها في الموضوعات اللي تهتم الناس رقم واحد، ثانيا بالغة اللي يفهموها، ثالثا بالية وتكنيكيات تجعل فكرة قبولها أكثر من مبررات رفضها" (APMM27)

وعلى النقيض، شدد أحد المبحوثين على ضرورة أن يتسم الخطاب الحكومي بالعمومية ويخاطب الجماهير العريضة "لا بد أن يتسم الخطاب بالعمومية والتجريد ويخاطب كافة فئات المجتمع" (AGME2)

- **خطاب وعي- خطاب أخلاقي- خطاب النتائج الملموسة:** شددت النخبة على دور الخطاب الحكومي في تجديد الوعي بقيمة الوطن، وأكدت ضرورة احترامه لخصوصية المواطن، ودعت إلى خطاب أخلاقي من



جانب الطرفين: الحكومة والمواطن، وأكدت فعالية أن تخاطب مواطن مندوق للإنجازات ومعايش للنتائج.

"خطاب يهتم بتجديد الوعي وهو خطاب المؤسسات الدينية والتعليمية والجيش والشرطة وبعض الوزارات المعنية، نحتاج لخطاب الوعي فلا بد أن يعي المواطن أنه إذا فقد وطنه فسيكون غريبا في أي مكان" (AGM-L37)

"لابد من تعزيز الخطاب الأخلاقي على مستوى الحكومة والمواطنين كمستخدمين للشبكات الاجتماعية" (AGMM30)

"الخدمات المقدمة عبر المنصات الرقمية وما تقدمه من توفير للوقت والجهد مثل منصة مصر الرقمية من شأنها تعزيز فعالية الخطاب الحكومي، بنك المعرفة المصري حاجة عظيمة خدمة بالعظمة دي تدعم فعالية الخطاب الحكومي بشأن المواطنة" (APMM3)

ب- **محددات التفاعل المسؤول من جانب الجمهور مع قضايا المواطنة:** تدرك النخبة الأكاديمية إمكانات الشبكات الاجتماعية كأداة لإشراك المواطنين وتمكينهم، ويعترفون بقدرتها على إيصال الأصوات، ومحاسبة السلطات، وتسهيل المشاركة العامة في تشكيل مستقبل الوطن. ومع ذلك، فإن هذا التفاؤل بالفرص المتاحة تخفف منه المخاوف بشأن احتمال إساءة استخدام هذه المنصات في ظل الحاجة إلى المشاركة البناءة والتفاعل المسؤول. لذلك كشف التحليل عن صورة معقدة تتضمن الدعوة إلى المشاركة المسؤولة، والثقة في الحكومة والاعتراف بالتطوير، والمخاوف بشأن المعلومات المضللة والاستقطاب، والتأكيد المتكرر على الشفافية الحكومية وضرورة اتباع نهج أكثر شمولاً لضمان خطاب أخلاقي فعال حول قضايا المواطنة عبر الشبكات الاجتماعية.



● **المشاركة المسؤولة المستتيرة:** كان الموضوع السائد في المقابلات هو التركيز على مشاركة الجمهور المسؤولة المستتيرة في خطاب المواطنة الفاعلة عبر الإنترنت، وهي مسؤولية متعددة الأوجه، تشمل:

✓ **التقييم النقدي والتحقق من المعلومات:** أكد العديد من المبحوثين على أهمية التفكير الناقد وضرورة التحقق من المعلومات قبل مشاركتها، وسلطوا الضوء على مخاطر المعلومات المضللة والأخبار الزائفة باعتبارها تحدي كبير يعيق المشاركة الفاعلة.

"وعلى المواطن أن يكون مسؤول أيضا أثناء تفاعلاته عبر الشبكات الاجتماعية، فعليه التحقق من مصداقية المعلومة من خلال البحث عنها في مصادر أخرى، ومشاركة المعلومات ذات المردود الإيجابي، والعزوف عن مشاركة والتفاعل مع المعلومات التي من شأنها إحداث بلبلة وشائعات" (AGF-L22)

"وعلى الجمهور التحقق من المعلومة قبل التفاعل معها أو نشرها، فمن الممكن أن يؤدي منشور ما أو حتى تعليق إلى هدم قيمة" (AGM-L37)

"المواطن أيضا كمستخدم للشبكات الاجتماعية عليه مسؤوليات فيما يتعلق بتفاعلاته عبر تلك الشبكات، فعليه أن يكون مشارك إيجابي ولا يساعد في انتشار الشائعات والأخبار الزائفة عبر الشبكات الاجتماعية" (AGMM-L13)

✓ **النقد البناء والحوار الأخلاقي:** تؤكد النخبة الأكاديمية على ضرورة الحوار المحترم البناء بدلاً من الانخراط في حجج غير مثمرة أو هجومية، والحفاظ على عقلانية وموضوعية الحوار، وضبط العاطفة، واحترام وتقبل الرأي الآخر، وتجنب خطاب الكراهية،



والوعي بأخلاقيات وضوابط النقد البناء، وإدراك أن الحفاظ على صورة وسمعة الدولة واجب وطني.

"ابتعاده عن الإدلاء بالتصريحات التي تنم عن تدني مستوى الدولة اقتصاديا واجتماعيا لا بينه وبين أقرانه من أفراد مجتمعه ولا حتى أمام مواطني الدول الأخرى من خلال وسائل الإعلام بل يعمل جاهدا على رفع مقدار وقيمة وطنه أمام نفسه وأمام الغير" (AGME2)

"ألا يشارك محتوى مسيء للدولة كما حدث في أحداث غزة" (AGMM-L13)

"المواطن في تفاعلاته عبر الشبكات الاجتماعية مع القضايا المتعلقة بالمواطنة والقضايا التي يمكن أن تمس الدولة واجب عليه البعد عن الإسفاف وإبراز الروح الإيجابية في الحوار والتفاعل" (AGMM8)

"ومن المهم ألا يكون المواطن أداة في يد الغير ضد بلده، وأن يخشى حساب الله فالحساب ليس على القول والفعل فقط، إنما على المشاركة أيضا حتى وإن كانت عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي فهي مسؤولية سيحاسب عليها المواطن أمام الله" (AGM-L37)

"الالتزام بأخلاق وآداب الحوار واحترام الرأي الآخر" (AGFM19)

"وعلى المواطن أن يرسم لنفسه حدود للتعبير عن الرأي وفي إطار الاحترام والوعي وأن يشارك بثقة وأن يشكل لنفسه خلفية ثقافية وسياسية" (AGFS9)

"تقديم الملاحظات والاقتراحات بشكل مسؤول وواعي، واستخدام القنوات الرسمية عند الضرورة" (AGMET4)



كما أكدت النخبة على مسؤولية مستخدمي الشبكات الاجتماعية في استغلال إمكاناتها التفاعلية والحوارية في المشاركة في المبادرات الإيجابية ودعم التنمية الوطنية.

"التسويق للمشروعات القومية عبر صفحاتهم المتنوعة على مواقع التواصل، وتحفيز الآخرين على دعم مسيرة التنمية والمشاركة في المشروعات القومية والمبادرات الرئاسية غير المسبوقة" (AGMM6)

"مشاركته في تصحيح المفاهيم الخاطئة لمن حوله على مستوى الأسرة وعبر السوشيال ميديا وتحفيز أسرته ومن حوله على المشاركة الإيجابية في الانتخابات الرئاسية بصرف النظر عن الأشخاص" (AGMM-L13)

● **الثقة في الحكومة والاعتراف بالتغيرات الإيجابية:** شدد بعض الباحثين على أهمية ثقة المواطنين في جهود الحكومة وإدراكهم للتغيرات الإيجابية الجاري تنفيذها، وجادلوا بأن الاعتراف بالتحسين والتطوير والانخراط بشكل بناء مع المبادرات الحكومية أمر بالغ الأهمية لتعزيز المواطنة الفاعلة.

"وعلى المواطنين الثقة في الحكومة المصرية ومساعدتها على تحقيق ما هو مطلوب وعدم الالتفات إلى محاولات الهدم والتخريب والفوضى" (AGFS10)

"لكن شعوره ان الدولة تبذل جهد لتحقيق نوع من أنواع الرفاهية المجتمعية فدا نوع من المواطنة الإيجابية" (AGMM-L13)

"أن يكون حيادي ومنصف بمعنى أن يرى الإيجابيات ويتذكرها بنفس قدر تركيزه على السلبيات وألا يكون ناقم طوال الوقت وألا



يضع نفسه موضع الضحية طوال الوقت وألا يتعامل على أنه لا يملك من الأمر شيء" (AGFM17)

ودائمًا ما ارتبطت ثقة المواطن بحكومته من منظور النخبة الأكاديمية بشفافية ومصداقية الحكومة:

"المحدد الأبرز والأهم للتفاعل المسؤول من جانب المواطن فيما يتعلق بقضايا المواطنة لها هو استشعار تحقق تلك التغيرات إيجابيا من خلال معاملاتهم اليومية هنا يكونوا طرفًا فاعلاً جدا سواء في تعليقاتهم أو مشاركاتهم أو ترشيحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر التطبيقات المختلفة أو الترويج الذاتي الذي يمكن أن يحصل دون أن تتكلف الحكومة دعاية" (APMM27)

"و كل الجمهور لن يجد حملات إعلامية عن المنصات اللي فعلتها الحكومة للتواصل مثل منصة مصر الرقمية ومنصات الحوار الوطني ومنصات شكاوى المواطنين ويلاقي نماذج تواصلوا وصوتهم وصل بالفعل وتمت الاستجابة لمطالبهم سيتشجع ويشجع غيره بالتبعية بنفس فكرة كرة الثلج" (AGFM20)

● **مخاوف بشأن التضليل والاستقطاب وغرف الصدى:** أعرب المبحوثون عن قلقهم إزاء مخاطر المعلومات المضللة، والشخصنة، والاستقطاب وهيمنة الأصوات المتطرفة، وإسكات وانسحاب الأصوات المعتدلة، والافتقار إلى الخطاب المتوازن عبر منصات التواصل الاجتماعي.

"التفاعل عبر الشبكات الاجتماعية فيه قدر من الشخصنة وقدر من عدم المعرفة وتشويه العشوائية (..) مما يخلق حالة قد تمس الدولة والمواطنة أو تمس أشخاص محددين وبالتالي قد تخرج من إطار كونها أداة فاعلة ومشروعة إلى أداة مدمرة، فقد أظهرت حالة من



الشجاعة الوهمية، فأغلب مستخدميها يتحدثون عن السلبيات ويعترضون عليها ويشخصونها ويصيبهم الخرس أمام الإيجابيات"
(AGML-L15)

"يوجد نوعين من المواطنين الفاعلين فيما يتعلق بالتعامل مع الخطاب الحكومي، كلاهما على النقيض وكلاهما متطرف في موقفه، كتلة تدافع عن الخطاب الحكومي وتتعامل معه على أنه واقع مصدق ولا يجوز المساس به وكأنه وحي من السماء ويصدرون هذا الخطاب باعتباره الواقع الإيجابي خطاب الإنجازات والإصلاحات والنهوض والتحديث هو الواقع. وعلى الجانب الآخر، الكتلة الأخرى تركز على الجوانب السلبية وتكرر أي إصلاحات أو إنجازات وتصدر المشاكل وجوانب القصور وتصدر الأزمات وتشيطان خطاب الحكومة وتقدم الحكومة والنظام على أنهم أعداء للوطن" (AGMM25)

"وهنا يفقد الاتصال الحكومي والخطاب الحكومي فعاليته في بيئة يسودها قدر من الاستقطاب والتشكيك أو التخوين أو الدعاية الفجة وفي ظل هذا الصراع يضيع الخطاب" (AGMM25)

وشددوا على دور النخب وأصحاب الفكر المستنير في تحقيق التوازن بين الكتل المتطرفة، وجسر الانقسامات، ومواجهة أزمة الاستقطاب الخطابي المدمر.

"وبين هاتين الكتلتين المتطرفتين المتعارضتين هناك كتلة حرجة بدأت تميل إلى الصمت والانسحاب، هذه الكتلة مهمة ومؤثرة فهي تضم كل أصحاب الفكر والوعي ولديهم قدر من التوازن وبالتالي فشلوا أن يجدوا لأنفسهم دور أو مكان في ظل هيمنة الفئتين المتطرفتين. الكتلة الحرجة دي كان يمكنها أن تحقق التوازن بين هاتين الفئتين" (AGMM25)



هذا "الدور الذي يقوم به النخب بكفاءة إذا الأجهزة رفعت يديها (..)، لا بد أن يكون للنخب دورًا فيما يتعلق بالمواطنة بمفهومها الرقمي أو غير الرقمي في ظل جمهورية جديدة نؤسس لها (..) والنخب دول هم الذين وضعوا دستور ٢٣ الذي فيه محددات المواطنة في أعلى محدداته" (AGMM-L16)

٥- تحديات المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة:

أجمع المبحوثون أن المواطنة الفاعلة في مصر تواجه عقبات كبيرة، مما يؤثر على جهود الدولة لتعزيزها وقدرة المواطنين على ممارستها.

"الحكومة والمواطن كلاهما يواجه تحديات تعوق ممارسة المواطنة أو حتى تشجيعها أو المطالبة بها" (AGFE32)

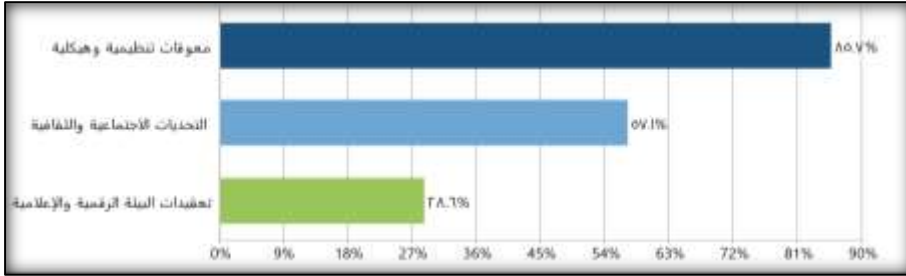
"الحكومة والمواطن وكل كيانات الدولة تواجه تهديدات خطيرة في الفترة الراهنة تحديداً وبالطبع تؤثر على ممارسة المواطنة وتقلبها كما تؤثر في كل مناحي الحياة" (AGFP38)

وبالرغم من اعترافهم الدائم بأن المواطنة الفاعلة عملية تشاركية، فقد أقرروا بأن المبادرة فيها حكومية، واعتبروا التخطيط المنظم شرطاً أساسياً لنجاح تلك الشراكة.

"تحديات المواطنة يواجهها المواطن والحكومة معاً، لكن العبء الأكبر يقع على عاتق الحكومة لأنها هي المنوطة برسم الخطط وتحريك المياه الراكدة لكنها عملية تشاركية بين الحكومة والمواطن إلا أن المبادرة فيها هي مهمة الحكومة، فلا بد من وجود خطة واضحة تفود نحو جهد منظم لنجاح تلك الشراكة في تحقيق أهدافها" (AGFM-L14)

وربما يفسر ذلك تصدر المعوقات التنظيمية والهيكلية، والتي تعبر عن أوجه القصور الحكومي، تحديات المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، تلتها

التحديات الاجتماعية والثقافية، وأخيرًا المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالبيئة الرقمية والإعلامية، وهوما يتضح من الشكلين رقمي (١٩) و(٢٠)



شكل (١٩) معوقات المواطنة الفاعلة من منظور النخبة الأكاديمية (المقابلة وحدة قياس)



شكل (٢٠) معوقات المواطنة الفاعلة من منظور النخبة الأكاديمية (الفقرة وحدة قياس)

أ- **المعوقات التنظيمية والهيكلية:** تعبر تلك المعوقات عن أوجه القصور الحكومي، وتشمل:

- **الافتقار إلى الشفافية والتواصل وانعدام الثقة:** كثيرًا ما تسلط النخبة الضوء على انعدام الشفافية من جانب الحكومة، ومن ثم نقص المعلومات وانتشار الشائعات، مع وجود اتصالات غير واضحة ورسائل غامضة في اتجاه واحد من أعلى لأسفل، مما يعزز انعدام الثقة بين المواطن والحكومة ويعيق المشاركة النشطة.



"أهم معوقات المواطنة الفاعلة من وجهة نظري عدم استيعاب كل طرف للآخر (المواطن والحكومة) وفرض الرأي دون التمهيد له" (AGF-L22)

"عدم التواصل وانعدام الثقة بين الحكومة والمواطن، رسائل الحكومة الغامضة والغير واضحة والتي تعطي انطباعا بعدم اكتراث الحكومة بواقع المواطنين" (AGMP33)

"فالاتصال الحكومي الحالي غير ناجح بكفاءة رغم استخدامه كافة الأدوات ووسائل الاتصال لأنه لا يهتم بدراسة الجمهور والمسؤول يرى نفسه على الصواب ويفترض أن توجهاته وسياساته هي الأصح وهي الأنسب دون الاهتمام بدراسة الجمهور ومشكلاته وأولوياته" (AGMM25)

"فيه فجوة ثقة بين المواطن والحكومة وهو ما يعطل المواطنة الفاعلة والمواطنة الرقمية والمواطنة المعلومة" (AGMM-L16)

"أهم معوقات المواطنة الفاعلة من وجهة نظري نقص المعلومات وانتشار الشائعات" (AGFM24)

"غياب خطاب اتصالي مناسب للشباب" (AGMM-L13)

● **القيود القانونية والسياسية:** تنتظر النخبة الأكاديمية للقوانين والأنظمة التي تحد من الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والإعلام والتجمع والمشاركة السياسية باعتبارها عقبة كبيرة أمام المواطنة الفاعلة، كما اعتبرتها مسبقاً واحدة من أهم تحديات الجمهورية الجديدة.

"القوانين والأنظمة التي تحد من الحريات الأساسية مثل حرية التعبير، الصحافة، التجمع، والمشاركة السياسية تعوق المواطنة الفاعلة،

الاضطرابات السياسية أو الصراعات يمكن أن تقلل من فرص المشاركة المدنية والسياسية" (AGMET4)

"أولها معوقات قانونية محتاجين إعادة نظر في ترسانة القوانين المعطلة حتى للدستور بعضها معطل للدستور والله العظيم" (AGMM-L16)

"خفق حرية التعبير" (APMM12)

- البيروقراطية غير الفعالة والفساد الإداري: تشير النخبة الأكاديمية إلى العقبات البيروقراطية، والافتقار إلى الإرادة لتفعيل الأطر القائمة لإشراك ودمج المواطنين، والفساد الإداري، وتراخي تنفيذ القوانين، باعتبارها عقبات أمام المواطنة الفاعلة.

"فيه بنية تحتية ممتازة تقدر تؤدي رسالتها لكن لا توجد نية ولا جدية من الدولة لأن لو فيه نية كانت هذه المؤسسات تم التعامل معها بشكل مختلف علي الرغم من انها موجودة وكلفت الدولة مباني ومنشآت وموظفين ومرتببات لكن للأسف لا توجد إرادة سياسية للدولة لتفعيلها" (AGMM-L16)

"انتشار الفساد المالي والإداري والأخلاقي والمحسوبية وتراخي تنفيذ القوانين" (AGFS10)

"الفساد في المؤسسات الحكومية والإدارية يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام ويعوق المشاركة الفعالة" (AGMET4)

- التحديات الاقتصادية: تؤكد النخبة الأكاديمية باستمرار أن التحديات الاقتصادية تمثل عقبة رئيسية في طريق المواطنة الفاعلة وفي الطريق نحو الجمهورية الجديدة. فالأزمات والمصاعب الاقتصادية المتكررة تخلق لدى المواطن شعورًا بالافتقار إلى الأمن الاقتصادي، ومن ثم صراعًا بين البقاء والمشاركة المدنية، لصالح البقاء، كما أن نقص



الموارد المالية، وعدم اكتمال جاهزية البنية التحتية، تعيق قدرة الدولة على تعزيز المشاركة المدنية.

"شعور المواطن بأنه لا تتوفر له مقومات الحياة" (AGMP-L7)

"انخفاض مستوى الدخل فلا زال هناك مواطنين تحت خط الفقر"
(AGFS9)

"معوقات المواطنة الفاعلة تتمثل بالدرجة الأكبر في الجوانب الاقتصادية والأزمات" (AGMPS-L11)

"البنية التحتية لم تصل إلى الوجه الأكمل، التعليم، الزيادة السكانية، الغلاء" (APMM3)

"تضاعف الشعور بالأزمات الاقتصادية" (APMM27, Pos. 62)

"المواطن لن يكون فاعلا إلا إذا حصل على حقوقه من الوطن حقه في التعليم والصحة وحياة كريمة والأمن والأمان" (APFM23)

"الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة يمكن أن يحد من القدرة على المشاركة الفعالة بسبب القيود المادية والاقتصادية" (AGMET4)

● **التمييز وعدم المساواة:** أكد المبحوثون أن التمييز والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والخدمات وفرص التمكين وتنمية المهارات يشكل عقبة كبيرة أمام المواطنة الفاعلة.

"فضلا عن عدم المساواة تعليم حكومي مقابل تعليم دولي دا في حد ذاته يخلق فوارق تتعارض مع المواطنة" (APFM23)

"انتقائية الشباب في المبادرات ونشر حالة من عدم الرضا بين عموم الشباب" (AGMM-L13)

"فمن أهم معوقات المواطنة الفاعلة الاستبعاد الاجتماعي" (AGFS-)

(L18)

" تجاهل الحكومة لفئات من الجمهور والارتكاز على فئات وأشخاص

بعينهم" (AGFM34)

- **عدم ملائمة نظام التعليم:** اعتبر المبحوثون نظام التعليم الحالي القائم على الحفظ والتلقين غير كافٍ لتزويد المواطنين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتعزيز المواطنة الفاعلة. ونظروا إلى بعض الأنظمة التعليمية، كالتعليم الدولي، باعتبارها حجر عثرة في طريق المواطنة الفاعلة.

"التعليم الدولي لا يحيي العلم واحتقر لغة الوطن فكيف يكون هذا النشء

مواطن فاعل؟" (APFM23)

"معوقات ثقافية وتعليمية فهم في حالة موات سريري محتاجين نهضة

ثقافية وتعليمية" (AGMM-L16)

"الجامعات لم تؤد دورها وأصبح الهدف ان الطالب يدخل الامتحان يقول

الكلمتين وينجح" (AGMM-L16)

"انخفاض مستوى التعليم" (AGFS9)

"نقص الوصول إلى التعليم الجيد والمعلومات يحد من قدرة الأفراد على

فهم ومناقشة القضايا العامة بشكل مستنير" (AGMET4)

ب- التحديات الاجتماعية والثقافية: وهي تحديات ترتبط بالمواطن، وتشمل:

- **نقص الوعي والامية السياسية:** اعتبرت النخبة الأكاديمية نقص الوعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية، فضلاً عن الافتقار إلى تقدير الذات، تحديات حاسمة تعيق المشاركة المستنيرة.

"فالحكومة تواجه عدم الوعي من جانب المواطن" (AGFM34)



- "الأمية السياسية وضعف الوعي من جانب المواطن" (AGFTM36)
- "نقص الوعي بأهمية المشاركة المدنية يمكن أن يؤدي إلى ضعف المشاركة" (AGMET4)
- "أهم معوق للمواطنة الفاعلة عدم الوعي بالأمر العامة" (AGML28)
- "انخفاض الوعي بقيمة الذات وقدرتها على الفعل" (APMM27)
- **اللامبالاة وخيبة الأمل وضعف الانتماء:** أشار النخب إلى أن انتشار السلبية واللامبالاة، خاصة بين الشباب، وضعف الانتماء والولاء للوطن تمثل عقبات كبيرة أمام المواطنة الفاعلة.
- "اللامبالاة السياسية" (AGFM20)
- "السلبية والإحباط لاسيما لدى الشباب هي أهم معوق للمواطنة الفاعلة من وجهة نظري" (AGMM8)
- "عدم الاهتمام بالشؤون العامة" (AGMET4)
- "معوقات المواطنة الفاعلة ضعف الانتماء وشعور المواطن بعدم جدوى دوره أو أنه ليس له دور من الأساس" (AGMP-L7)
- "ولأن الشباب لم يتعرض لعملية الغرس الثقافي للمواطنة فهو لا يدين بالولاء للوطن أو المؤسسة التابع لها" (APFM23)
- **الموروثات الثقافية المعيقة للتنمية:** سلط المبحوثون الضوء على الأعراف التقليدية والضغوط المجتمعية كعوامل مثبطة للقدرة الفردية والجرأة على المشاركة المجتمعية والمدنية، لاسيما بين النساء والفئات المهمشة مجتمعياً.

"خوف المواطن من أن الانتقاد يمكن أن يعرضه للمساءلة القانونية حتى هناك صورة ذهنية قديمة أن يبتعد عن كل ما له علاقة بالسياسة"
(AGFE32)

"الأفكار والعادات والتقاليد الخاطئة التي تسيطر على بعض المواطنين"
(AGFS9)

"العقائد والقيم الثقافية التي تقلل من قيمة المشاركة المدنية أو تحد من دور بعض الفئات في المجتمع" (AGMET4)
"العادات والتقاليد والمجتمع الذكوري" (AGMM-L21)

"بالنسبة للدولة تتمثل معوقات المواطنة الفاعلة في مواجهة الثقافات القديمة عند الأفراد، فالدولة في مأزق نابع من الأزمات التي مرت بها"
(AGML-L15)

● **الافتقار إلى المهارات والدوافع:** أكد بعض المبحوثين أن المشاركة الفاعلة تتطلب مهارات ويلزمها دوافع، وقد يقف فقدانهم عائقًا أمام المواطنة الفاعلة.

"الافتقار إلى المهارات والمعارف اللازمة للمشاركة الفاعلة (..) مثل مهارات التفكير النقدي والتواصل والتنظيم" (APFM1)

"الافتقار إلى الحوافز اللازمة للمشاركة مثل الشعور بالرضا أو التأثير في المجتمع" (APFM1)

"فالنفع لا يأتي بدوافع ذاتيه لا بد له من محركات على الأرض"
(AGML-L15)

"عدم وجود المناخ العام المشجع على المشاركة" (AGFM19)



ج- **المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالبيئة الرقمية والإعلامية:** فضلاً عما سبقت الإشارة إليه من مخاوف النخبة بشأن مخاطر الشائعات والمعلومات المضللة والأخبار الزائفة، والتي تمثل الشبكات الاجتماعية بيئة خصبة لانتشارها، وكذلك الاستقطاب وهيمنة الأصوات المتطرفة، وتصدير المجموعات المعارضة أجنداتها مما يخلق غرف صدى تعيق الحوار البناء، ومن ثم الافتقار إلى الخطاب المتوازن عبر منصات التواصل الاجتماعي. فقد أكدت النخبة على خطورة اللجان الإلكترونية والإعلام المعادي، والتأطير السلبي للقضايا للتقليل من جهود الدولة للإصلاح والتنمية، وكذلك الحروب الفكرية والتجنيد الإلكتروني، وتجاهل دور الدراما والبرامج الثقافية في تعزيز المواطنة الفاعلة، فضلاً عن ضعف البنية التحتية التكنولوجية مما قد يعيق المشاركة المدنية عبر الشبكات الاجتماعية.

" اللجان الإلكترونية التي تقلل من جهود الدولة والإعلام المعادي كالفنونات التليفزيونية وقنوات اليوتيوب التي تستهدف هدم الدولة ويتأثر بها عدد لا بأس به من الشباب" (AGFM17)

"حالياً أهم معوقات المواطنة الفاعلة هي التهديدات الأمنية والإلكترونية التي تتعرض لها الدولة" (AGFP38)

"فمن أخطر التحديات والتي تمثل معوقات للمواطنة الفاعلة الشائعات وحروب الجيل الرابع والخامس والتقليل من شأن ما تقوم به الدولة وتصدير المشكلة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وانقطاع الكهرباء" (AGM-L37)

"ضعف البنية التحتية التكنولوجية" (AGFS9)

"ولم نجد أي مسلسل إذاعي أو تليفزيوني يعالج قضايا المواطنة (APFM23)
"مثلاً قناة النيل الثقافية أين دورها في تعريف الشباب ثقافة مجتمعنا وحضارته وخيره؟" (AGFM17)

٦- آليات تعزيز المواطنة الفاعلة في سبيل التحول نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها

المأمول:

اقترح المبحوثون حلولاً متعددة لمواجهة تحديات المواطنة الفاعلة، ارتكزت إلى تفعيل مبادئ الحكومة المفتوحة، وتمكين وتأهيل المواطنين، وخلق مجال عام نابض بالحياة.

أ- **الحكومة المستجيبة/ الحكومة المفتوحة: الطريق نحو استعادة الثقة:** أكدت النخبة الأكاديمية أن تعزيز وتفعيل مبادئ الحكومة المفتوحة هو السبيل الأول نحو المواطنة الفاعلة.

● **الشفافية والمساءلة:** طالبت النخبة الأكاديمية بمزيد من الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية، وتطبيق سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وشددت بشكل متكرر على دور الحكومة الشفافة والخاضعة للمساءلة في تعزيز الثقة وتشجيع المواطنة الفاعلة.

"لابد أن يفهم المواطن أسباب القرارات حتى يفهم أنه موجود في عيون الحكومة (..) لابد من الشفافية لابد من إشراك الجمهور ودا دور منوطة به وزارة الشباب بالدرجة الأكبر" (AGFM17)

"حتى يتمكن للشباب المصري من المشاركة بشكل فاعل في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م والتحول نحو الجمهورية الجديدة فلا بد أن توفر الدولة له كافة الوسائل اللازمة من أدوات المعرفة وسهولة الوصول إليها وكذلك الثقة في القيادة الحكومية" (AGMP33)

"تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة" (AGFM19)

"ويمكن التغلب على تلك المعوقات عن طريق تعزيز دور الأجهزة الرقابية" (AGFM20)



"فلو تم تفعيل الرقابة البرلمانية في أداء دورها في محاسبة الحكومة ومواجهة وكشف الفاسدين لن تكون هناك أزمات" (AGMM25)

- **الإشراك والإدماج: تحرير المجال العام:** أكد العديد من المبحوثين على الحاجة الملحة إلى خلق سبل المشاركة الهادفة للمواطنين في الحياة العامة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعوا إلى تعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار، وهو ما يتجاوز مجرد الدعوة إلى الإدماج الرمزي، والتأكيد بدلاً من ذلك على تضخيم أصوات الشباب من خلال زيادة تمثيلهم في هيئات صنع القرار، وتيسير مشاركتهم الفاعلة عبر منابر شاملة للحوار والنقاش، وضمان الاستماع إلى الأصوات المتنوعة وأخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات وتنفيذها.

"نحن نواجه تحديات حقيقية، وأنا أراهن على فكرة إشراك المواطنين إشراك حقيقي وفعال" (AGMM25)

"يمكن التغلب على تلك المعوقات بالتعليم والحوار ودعم مشاركة المواطن في قضايا وطنه وأن تقوم مجالس النواب بدور أكبر في ذلك" (AGFE32)

"الحل هو إشراك المواطن ودمجه فيما عدا ما يتعلق بالأمن القومي وحتمية إخفاؤه ودا أمر مقدر ومفهوم طبعاً" (AGFM17)

"من أجل أدمج الشباب في رؤية مصر ٢٠٣٠ ويكونوا قوى فاعلة حقيقية في الطريق نحو الجمهورية الجديدة (..) لابد من مشاركتهم في المجالس النيابية للتعبير عما يرغبون" (AGFM20)

"يمكن التغلب على تلك المعوقات بجذب الشباب للمشاركة في الحياة السياسية" (AGML28)



"دمج الشباب بشكل واقعي في مشروعات الدولة وعدم الخوف من عقد ندوات للمشاركة الشبابية في كافة الجوانب السياسية، وعمل مبادرات داخل الجامعات تقوم على التطوع والمشاركة الشبابية" (AGMM-L13)

"إشراك الشعب في خطط التنمية وفتح باب الاقتراحات وأخذها في الاعتبار وتطبيق ما يصلح منها". (APMM12)

وأكدت النخبة أن التحول نحو الجمهورية الجديدة يتطلب مجال عام تفاعلي نابض بالحياة، لذلك فالأصوات المتنوعة تثري عملية صنع القرار، ومن ثم أكدت النخبة على الدور الرقابي والنقدي للبرلمان والإعلام الحر وحققهم في مساءلة الحكومة، وشددت على التعامل البناء مع الأصوات المعارضة وعدم خنقها.

"للتغلب على تلك التحديات لا بد من المزيد من التوسع في الحريات الحزبية والبرلمانية والنقابية وإطلاق دور الأحزاب ومؤسسات الإعلام والنقابات لتؤدي دورها وتحمل مسؤوليتها جنباً إلى جنب مع النظام السياسي" (AGMM25)

"إعلام حر يدير حوار على مستوى الدولة" (AGMM-L16)

"محتاجين مجلس الشعب يكون لسان الشعب فعلاً" (AGFM17)

"أخلي التعبان يقول أه ولما يقولها مينفعش أقوله انت إرهابي لا أقول له اللي تابعك فين تعالى نحلها سوا تعالى نعالجها سوا لكن مقولوش انت ضد السلم المجتمعي" (AGMM-L16)

● **الاتصال الحكومي الفعال/ الاتصال الحوارى التفاعلي: التحدث مع المواطنين بدلاً من الحديث إليهم: لتفعيل مبادئ الحكومة المستجيبة، بصفة خاصة المساءلة والمشاركة، لا بد من اتصال ثنائي الاتجاه. وقد سلطت الأفكار التي شاركتها النخبة الأكاديمية الضوء على الدور الحاسم**



للاتصال الحكومي في تعزيز المواطنة الفاعلة، فقد أكدت على أهمية الاتصال الاستراتيجي التشاركي، الذي يعطي الأولوية للحوار والاستماع التفاعلي والاستجابة والنتائج الملموسة، ولم يقتصر الأمر على الاتصال بمعناه التقليدي (مصدر، رسالة، وسيلة، متلقي، رجوع صدى)، إنما تعداه إلى فكرة التواصل الإنساني بين الحكومة ومواطنيها، مما يعزز الثقة ويسهم في خلق مجتمع أكثر انخراطاً وتفاعلاً.

"لابد أن يكون الاتصال الحكومي ثنائي الاتجاه. الحكومة تبحث في آليات للتعرف على احتياجات المواطن وأولوياته وتحترم وجهات نظره المخالفة لتوجهات الحكومة- ولا بد أن تكفل للمواطنين الحق في التعبير عن أفكارهم وتصوراتهم التي قد تختلف عن تصورات وتوجهات الحكومة" (AGMM25)

"ولابد من إشعار المواطن أن مؤسساته الحكومية تستمع له وتقرب من قضاياها الرئيسية وتستجيب لها، هذا المنطق يجعل المواطن حريص على التواصل المباشر مع حكومته" (AGFE32)

"سرعة التفاعل والاستجابة من جانب كل المؤسسات المنوطة بالتواصل مع الجمهور بما فيها مؤسسة الرئاسة" (AGML-L15)

"من المهم جدا الاستماع للمواطنين ولا بد من إشراكهم ولا بد من إظهار كيفية دمج آراء واحتياجات المواطن في عملية صنع القرار كما حدث في منتدى شباب العالم فهو فكرة الشباب وحياة كريمة هي فكرة الشباب فهي من نتائج هذا المنتدى" (AGFM17)

"ودي مش هيجلها غير حرص المعنيين على فهم طبيعة المواطن واحتياجاته ومتطلباته النفسية مما يسهل التواصل الإنساني بين الحكومة ومواطنيها" (AGF-L22)

"لابد أن تخطو الدولة، وهي تخطو بالفعل لكن لازال أمامها الكثير، إلى احتواء كل الآراء الغاضبة وكل المشغولين والمهمومين بلقمة العيش (..) فلا بد من احتضان المواطنين لمواجهة كل ما يحاك ضد الدولة من مؤامرات" (AGFM17)

ب- تمكين المواطنين وتأهيلهم: نهج متعدد الأوجه: أكدت النخبة الأكاديمية أن تفاعل المواطن مع الحكومة المستجيبة يتطلب مواطن واعٍ مؤهل ومتمكن ومستوعب "الشباب هم الأمل في الحقيقة بس لا أستطيع أن أطلبهم أن يكونوا فاعلين فيما يتعلق بالتحول نحو الجمهورية الجديدة دون تأهيلهم لذلك" (APMM12)، وهو ما يتطلب نهج متعدد الأوجه يشمل:

• ضمان الحريات الأساسية: أكدت النخبة على الحاجة إلى مجتمع يحترم الحريات الفردية ويحميها، بصفة خاصة حرية التعبير والتفكير وحرية الاعتقاد. وشددت على أن مناخ الحوار المفتوح والتفكير النقدي ضروري للمشاركة بشكل هادف في الحياة المدنية.

"فلشان يبقى المواطن فاعل لازم يكون فيه حرية تعبير. ففي الجو دا أنا متفائل بحذر فقط عندما تفهم الدولة أن الجمهورية الجديدة بحاجة إلى مساحة من الحرية المنضبطة أحط لها قواعد أحط كود أخلاقي كود مهني" (AGMM-L16)

"ففي المجتمعات الغربية الديمقراطية تقل مثل هذه الأزمات بسبب وجود مزيد من الحرية فكل القوى تمارس دور وتمارس رقابة وتقدم وجهات نظر يمكن أن تستفيد بها الحكومة" (AGMM25)

• التمكين الاقتصادي وتكافؤ الفرص: أكدت النخبة الأكاديمية باستمرار أن المشاركة الإيجابية يلزمها الشعور بالأمن الاقتصادي، لذلك شددت على توفير فرص العمل اللائق والتشجيع على التعليم المهني ورفع الأجور وضبط الأسعار، بما يضمن مستوى معيشي لائق. وأكدت على ضرورة

تعزيز المساواة والقضاء على التمييز والاستبعاد الاجتماعي وخلق مجتمع يشعر فيه الجميع بالتقدير والتمكين وبقيمة ذاته وأهمية دوره في تشكيل واقع ومستقبل وطنه.

"فالمواطن علشان يؤدي دوره بشكل طوعي فلا بد أن يستشعر فعليًا وجوده في نوله تحترمه وتصون كرامته حريصة على حقوقه داه ينعكس على ثقته في ذاته وثقته في نظامه السياسي ككل وبالتالي هيميل بشكل فردي بدون حتى أي صورة من صور التوجيه أو الإملاء أنه يؤدي ما عليه" (APMM27)

"لازم المواطن يشعر أن الدولة تعمل لصالحه بشكل مباشر وأهمها في المرحلة الراهنة ضبط الأسعار فلو شعر المواطن بذلك لشعر بالطمأنينة والتفت لما تقوم به الحكومة فمن المهم جدا الاهتمام بالجانب المعيشي وتأمينه للمواطن" (AGFM17)

"نكمل الإصلاح الاقتصادي لكن على وجه فعال يشعر به المواطن في حياته اليومية" (APMM3)

"يمكن التغلب على تلك المعوقات من خلال (..) توفير فرص عمل والتشجيع على التعليم المهني، ورفع الأجور" (AGFS9)

"لازم تبدأ تقل فكرة التصنيف والتحيز، وهي أزمة طبيعية في أي دولة تشهد تحولات، لكن لا بد ألا تستمر لا بد أن تنتهي لا بد ألا تسود فهي تحيزات مبنية أحيانا على انطباعات وهمية فلا بد من تجنب ذلك بشدة" (AGML-L15)

● **التعليم والتربية على المواطنة:** أكدت المشاعر الملموسة بشكل متكرر على مدار المقابلات على الدور المحوري للتعليم والتربية على المواطنة في تعزيز ثقافة المواطنة الفاعلة.

"لا بد من التربية على الحق والواجب بما يعني التربية على المواطنة" (AGF-L22)



"لابد من التركيز على التربية الوطنية والقومية والرموز الوطنية فتحية العلم
في المدرسة هي أساس التربية على المواطنة" (APFM23)
"التربية على المشاركة والمواطنة وأن الجهد له مردوده عبر الزمن"
(AGML-L15)

فقد سلط المبحوثون الضوء على الحاجة الماسة إلى إصلاح نظام التعليم،
مع التركيز على التفكير النقدي وحل المشكلات والقيم المدنية. ولم
يقتصر التعليم من منظور النخبة على المناهج الدراسية، إنما تعادها
ليشمل نمذجة الأدوار، والتربية المدنية، والتربية الإعلامية، والمواطنة
الرقمية، وغرس هوية متجذرة في الولاء والقيم المشتركة.

✓ **التعليم المبكر ونمذجة الأدوار:** دعت النخبة لتضمين مفاهيم
المواطنة والواجب المدني في المناهج الدراسية وتبسيطها للطلاب
وإظهارها في التفاعلات اليومية، وأكدت على أهمية تفعيل مفهوم
القدوة من خلال الترويج لنماذج يحتذى بها وتعزيز الحوار المفتوح
بدلاً عن أساليب التعليم المباشر، وأكدت على الحاجة الماسة لإحياء
الدور التوعوي والتثقيفي للمؤسسات المعنية الحكومية والخاصة
(المؤسسات التعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والإعلام،
والمجتمع المدني) للتعزيز المستدام للوعي الجمعي.

"لذلك لابد من غرس تلك المفاهيم لدى طلاب المدارس منذ الصغر من
خلال تبسيطها وممارستها أمامهم في كل سلوك حياتي يومي. أعلمهم
اننا لازم نقول الحقيقة كاملة وإن اجتزائها يؤدي إلى تضليل الناس"
(AGFM17)

"التوعية ضد السلوكيات المتطرفة من خلال مفهوم القدوة بدلا من
التوجيه المباشر، فالقائد قدوة لموظفيه والمعلم قدوة لطلابه" (AGF-)
(L22)



"محتاجين نوظف الدراما لنقل فكر ومعنى المواطنة من خلال إظهار نموذج المواطن الصالح ونموذج المواطن الفاسد وكيف يكون لكل منهما تأثيره على أهداف التنمية في البلد وعلى الصالح العام وكذلك المسرح" (AGFM17)

"النوادي الخاصة والنوادي الحكومية المفروض تلزم بحد أدنى من الأنشطة الثقافية والسياسية والمسابقات اللي بتكتشف المواهب والمبدعين ونقدر نكتشف الشباب في سن صغيرة ويبقى فيه حاضنة ثقافية وفكرية وأدبية تتبنى الشباب المبدع" (AGMM-L16)

"نبسب المفاهيم وبدلا من عولمتها لأ نخليها محلية بما يتناسب مع قدراتنا وثقافتنا. وهنا يأتي دور الإعلام الحكومي من خلال توظيف استراتيجيات التكرار والإلحاح لحد ما القضية تكون أغاني تردد على الألسنة. وكذلك توظيف المؤثرين من خلال كل وسائل الإعلام وحتى الاتصال الشخصي في الندوات والمؤتمرات وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة حتى وإن كانت السوشيال ميديا لا بد من التعدد والتكامل الحرب بندخلها بكل أسلحتنا" (APFM23)

✓ **التربية الإعلامية والمواطنة الرقمية:** سلطت النخبة الأكاديمية الضوء على الحاجة إلى تعزيز مهارات التربية الإعلامية والمواطنة الرقمية -وهي مسؤولية مشتركة بين الدولة بمؤسساتها والمواطن-، لخلق مستخدم واعي مؤهل للتنقل عبر تعقيدات المعلومات في البيئة الرقمية، ومدرك للتأثيرات الأخلاقية والأمنية لتفاعلاته وسلوكه عبر الإنترنت، ومتمكن من المساهمة بشكل هادف ومسؤول في المناقشات حول قضايا المواطنة.

"كيف يستخدم الشعب المصري التكنولوجيا؟ (..) فالمواطن لم يتربى على المواطنة الرقمية" (APFM23)



" هذا الأمر يرتبط ارتباط تام بالتربية الإعلامية، وهي تعليم المواطن كيفية التعامل الواعي مع وسائل الإعلام من حيث التحليل والنقد والإنتاج والمشاركة " (APMM3)

"لذلك من المهم جدا عقد دورات وورش عمل للطلاب في الجامعات والمدارس عن كيفية استخدام السوشيل ميديا وخطورة دورها وخطورة إساءة استخدامها التي قد تجعلني أحد جنود جيش العدو" (AGM-L37)

"التوعية عبر وسائل الإعلام وعبر المنصات الرقمية بأساليب وآليات التحقق من صدق المعلومة ومن اعتماده على المصادر الموثوقة" (AGFM17)

✓ غرس هوية وطنية متجذرة في الولاء والقيم المشتركة: أكد المبحوثون على ضرورة غرس شعور قوي بالولاء والانتماء للوطن باعتبارهما محركان رئيسيان للمواطنة الفاعلة، وامتد التركيز على الوطنية إلى ما هو أبعد من الارتباط العاطفي بالوطن، فقد ارتبط الولاء والانتماء من منظور النخبة بالمسؤولية المجتمعية للفرد وإدراكه لدوره تجاه وطنه وإعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الفردية.

"نعلو بفكرة الانتماء للوطن، نرجع للحالة ما قبل ٢٠١١ وبشكل أفضل "الكل من أجل الكل". (AGML-L15)

"المواطنة تتطلب غرس وتربية الولاء، الولاء للوطن للبيت للمدرسة للجامعة وهكذا" (APFM23)

"تسمو علاقة الفرد بوطنه عن أيّ علاقةٍ أخرى، ولا تنحصر في الجانب العاطفي فقط وإنما الاعتقاد الدائم بأهمية التقيّد التام بالالتزامات والواجبات تجاه الوطن، والشعور بالمسؤولية لتحقيق النفع العام وبأنّ كلّ فرد معني بخدمة وطنه وتنميته والرفع من شأنه" (AGME2)



"لازم أعلمهم الفخر بوطنهم والانتماء له والفخر بتاريخنا وأثارنا وبالتالي الحفاظ على ممتلكاتنا. مفهوم التنمية المستدامة مهم جدا ووثيق الصلة بمفهوم المواطنة ولا بد من غرسه وممارسته في سن مبكرة. فلا يوجد أعلى من الوطن" (AGFM17)

"ويمكن التغلب على تلك المعوقات من خلال إنكفاء روح حب الوطن، تفعيل فقه حب الوطن فلا أمن ولا أمان إلا على أرض الوطن" (AGM-L37)

لذلك شددت النخبة على ضرورة تعديل الموروثات الثقافية الخاطئة والتحول الجمعي نحو ثقافة وفكر التنمية.

"لا بد أن يمارس المواطن واجباته ليأخذ حقوقه، فعدم المسؤولية وضعف الانتماء تجعل المواطن ينتظر حقوقه أولا حتى يقوم بواجباته" (AGF-L22)

"البعد الاجتماعي يلزمه تغيير ثقافي وهو ما سعت إليه دولة الرئيس السبسي بالفعل من خلال تعميق الوعي بثقافة الإنتاج بدلا من الاستهلاك" (APFM23)

"تربية الطموح داخل المجتمع (..) هدم الاعتقاد السائد بأن الصلة بالأشخاص ذوي المناصب الرفيعة في الدولة هي التي ترفع القدر، فالكل سواء. إعادة التفكير في هدم ممارسات الجمهوريات القديمة (..) غرس وإرساء فكر جديد لتعزيز المواطنة وهو أن مسار الجهد هو الوسيلة الوحيدة للارتقاء. (AGML-L15)

وبذلك، عكست النتائج رؤية معقدة متشابكة الأبعاد للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة باعتبارها علاقة ديناميكية بين الفرد والدولة والمجتمع، تحكمها مشاعر الانتماء والولاء والهوية الوطنية والمسؤولية المشتركة والتوقعات حول الأدوار المتبادلة بشأن الحقوق والواجبات، ومن ثم تعبر المواطنة الفاعلة عن مشاركة



وانخراط في الحياة العامة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر نهج تعاوني تتشارك فيه القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في إحداث التغيير الإيجابي، مع التأكيد على أهمية الوكالة الفردية. ومع ذلك يتحدد مستوى المواطنة الفاعلة بمستوى الوعي الوطني والشعور بالمسؤولية، ودور الدولة في خلق بيئة تمكينية، والسياق السياسي والظروف الاجتماعية والاقتصادية للدولة. اشتمل هذا النهج التعاوني في رؤية النخبة الأكاديمية مسؤولية مشتركة تجاه الفعل والقول معاً، حيث أكدت النخبة مسؤولية الحكومة والمواطن نحو خطاب أخلاقي عبر الشبكات الاجتماعية، تلتزم فيه الحكومة بالشفافية والأصالة والوضوح والاتساق والقابلية للتنفيذ، والاستهداف والتخصيص، والاستفادة من الأدوات الرقمية لفهم احتياجات المواطنين وتعزيز الحوار التفاعلي، بما يعني التحول نحو نهج يعزز التحدث مع المواطنين بدلاً من الحديث إليهم، ويشارك فيه المواطن مشاركة مستتيرة قائمة على التقييم النقدي والتحقق من المعلومات والنقد البناء والاعتراف بالإيجابيات ومقاومة التضليل والاستقطاب، وإدراك المسؤولية المشتركة نحو صورة وسمعة الدولة، وكذا الأمن الوطني والتماسك المجتمعي.

وسلّطت الأفكار التي شاركتها النخبة الأكاديمية الضوء على العديد من التحديات التي تعوق المواطنة الفاعلة، وأبرزها المعوقات التنظيمية والهيكلية، والمتمثلة في الافتقار إلى الشفافية والتواصل والقيود القانونية والسياسية والتحديات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية وعدم ملاءمة نظام التعليم لتعزيز الوعي بثقافة المواطنة والممارسات التنموية المستدامة. كما عبرت عن تحديات أخرى ترتبط بالمواطن، أهمها نقص الوعي والأمية السياسية واللامبالاة وخيبة الأمل وضعف الانتماء والموروثات الثقافية المعيقة للتنمية والافتقار إلى المهارات والدوافع، فضلاً عن التعقيدات والمخاطر المرتبطة بالمشهد الرقمي.

ولمواجهة تلك التحديات، شددت النخبة على تفعيل حكومة مستجيبة شفافة وخاضعة للمساءلة، تدعم مجال عام نابض بالحياة تتنوع فيه الأصوات، واتصال حوارية تفاعلية بين الحكومة ومواطنيها، وبيئة مواتية تضمن الحريات الأساسية للمواطنين، وتكفل الأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومواطن مؤهل للتعامل مع



مميزات وخيارات الحكومة المستجيبة، يجيد التعامل مع البيئة الإعلامية والمعلوماتية، وقادر على مواجهة تعقيدات المشهد الرقمي، حريص على الصالح العام، يؤمن بمسؤوليته تجاه التقدم الوطني.

وبذلك، تتصور النخب الأكاديمية المصرية مستقبلاً لا يكون فيه الحوار المفتوح والشفافية والمساءلة والمشاركة الحقيقية للمواطنين واندماجهم في صنع القرار مجرد أهداف طموحة، بل سمات حقيقة فعلية للجمهورية الجديدة، مما يتطلب نقلة نوعية في أساليب وأنماط واستراتيجيات تواصل القيادة السياسية والمؤسسات الحكومية وتفاعلهم مع المواطنين نحو نموذج للشراكة والتعاون الحقيقيين.

مناقشة النتائج في ضوء الأطر والنماذج النظرية:

١) نظرية الممارسة:

بدلاً من البحث عن مفهوم مثالي ثابت للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، تؤكد نظرية الممارسة على أهمية فهم المواطنة الفاعلة باعتبارها ممارسات اجتماعية تتأثر بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي (Mattijsen T. J., et al., 2019) (Behagel, Arts, Bommel, & de Koning, 2013)، إذ تقوم المواطنة على أساس قدرة المواطنين على المشاركة الفعلية، وممارسة هذه القدرة، فلا يكفي امتلاك المواطن لقدرات المشاركة، بل يجب عليه استخدامها بشكل فعال في القضايا التي تهتم وتهتم مجتمعه ووطنه (Chando, 2021). ومن ثم تمكن نظرية الممارسة من فهم رؤية النخبة الأكاديمية للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة كنتيجة للتفاعل الديناميكي بين عناصر الممارسة (الخطاب، القوى الفاعلة، الموارد، القواعد)، بدلاً من كونها نتيجة لأفكار مجردة أو لهياكل اجتماعية جامدة.

وتتيح نظرية الممارسة إطاراً تحليلياً لـ:

– فهم الممارسات التي يُنظر إليها على أنها تجسيد للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة.



- تحليل العناصر التي تشكل هذه الممارسات (الخطاب، القوى الفاعلة، الموارد، القواعد).
- دراسة ديناميكية الممارسة وتفاعل عناصرها مع بعضها البعض ومع السياق الأوسع.

أولاً: ممارسات المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة: كشفت النتائج عن مجموعة محددة من الممارسات التي تشكل إطاراً لفهم رؤية النخبة للمواطنة الفاعلة في سياق الجمهورية الجديدة، أبرزها:

- **المسؤولية المشتركة: شراكة تكاملية نحو البناء الوطني:** أكدت النخبة الأكاديمية أن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية مشتركة بين الدولة ومواطنيها، وأن نجاح الجمهورية الجديدة يعتمد على تكامل أدوار كلا الطرفين في عملية البناء الوطني. وهو ما يشير إلى تغير في خطاب النخبة الأكاديمية بشأن المواطن، فبدلاً من التركيز على المسؤولية الفردية للمواطن، تشدد النخبة على الحاجة إلى دور فاعل للدولة في تمكين وتشجيع المشاركة المدنية، ويمكن تفسير هذا التحول بأنه نتاج لتجارب السنوات الأخيرة في مصر، والتي كشفت عن أهمية التعاون والتنسيق بين جميع أطراف المجتمع لتحقيق التقدم والتنمية.
- **الوعي والتثقيف: الاستثمار في المواطن ركيزة الجمهورية الجديدة:** تؤمن النخبة الأكاديمية بأن الوعي والتثقيف هما الأساس لبناء مواطن فاعل قادر على المساهمة بشكل إيجابي في مجتمعه، لذلك شددوا على أهمية الاستثمار في المواطن من خلال التعليم والتربية الإعلامية والرقمية وبناء القدرات وغرس القيم المدنية. وهو ما يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية التنمية البشرية كأساس للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ويشير إلى تحول في أولويات النخبة الأكاديمية من التركيز على التنمية المادية إلى التركيز على تنمية الفكر والثقافة والقيم، وهو ما يمكن تفسيره بأنه نتاج للتحديات الراهنة، والتي تتطلب مواطنين مفكرين مبدعين قادرين على التأقلم مع التغيرات المتسارعة.



• **التمكين: خلق مجتمع يشعر فيه الجميع بالقيمة والقدرة:** شددت النخبة على أهمية تمكين المواطنين من خلال ضمان الحريات الأساسية وتوفير فرص التعليم والعمل اللائق وتعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على التمييز، فالتمكين من منظور النخبة يعزز الثقة بالنفس ويُعلي من روح المبادرة ويعزز الشعور بالملكية المشتركة للوطن.

• **المشاركة الفاعلة: التفاعل المسؤول والمستنير في الحياة العامة:** تؤمن النخبة أن المشاركة الفاعلة تُسهم في بناء مجتمع أكثر ديموقراطية وحيوية، لذلك أكدت النخبة على أهمية التفاعل الهادف والمستنير في مختلف مجالات الحياة، وشددوا على أهمية التفكير النقدي والتحقق من المعلومات والمشاركة في الحوار البناء والعمل التطوعي.

وبذلك، يتوافق الطرح السابق لرؤية النخبة الأكاديمية للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة مع رؤية (Çakmaklı, 2015) التي حددت المواطنة الفاعلة، باعتبارها سلوكيات وممارسات يقوم بها الأفراد للمشاركة في مجتمعاتهم وتحقيق الصالح العام، وفقاً لمحورين، أولهما: أبعاد المواطنة الفاعلة (المشاركة المدنية، التماسك الاجتماعي، تحقيق الذات)، وثانيهما: أنواع التعلم التي تتطلبها المواطنة الفاعلة (التعلم المعرفي، التعلم السلوكي، التعلم العاطفي). كما يتوافق مع رؤية (اسماعيل و الخليف، ٢٠١٣م) للمواطنة باعتبارها مسؤولية مشتركة، إذ لا تقتصر المسؤولية عن تعزيز المواطنة على الدولة فقط، بل هي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والأفراد، فعلى الدولة توفير الظروف الملائمة لممارسة المواطنة، مثل ضمان سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص متكافئة للجميع، وعلى المجتمع أن يعزز ثقافة المواطنة ويشجع المشاركة الفاعلة، وعلى الأفراد أن يدركوا حقوقهم وواجباتهم ويُسهموا بشكل إيجابي في بناء مجتمعهم.

ثانياً: عناصر ممارسات المواطنة الفاعلة:

١- **الخطاب:** يمكن تحليل خطاب المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية من منظور النخبة الأكاديمية وفقاً للعناصر الآتية:

▪ **ممارسات الخطاب:** تظهر ممارسات خطاب النخبة حول المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة من خلال:

– **التنوع والتشابك في التعريفات:** تظهر نتائج الدراسة أن النخبة الأكاديمية لا تقدم تعريفاً واحداً جامداً للمواطنة الفاعلة، بل تعبر عن فهم متعدد الأوجه لهذا المفهوم، وهو ما يظهر من خلال استخدامهم لمجموعة واسعة ومتنوعة من المصطلحات والمفاهيم مثل "العلاقة التبادلية"، و"المسؤولية المشتركة"، و"المواطنة النشطة" و"المواطنة الصالحة" و"الولاء والانتماء"، والهوية الوطنية"، و"الوعي"، و"المشاركة" و"الانخراط" و"الحقوق والواجبات"، و"القوة التحويلية"، و"التغيير الإيجابي"، و"التفاعل مع السياسية العامة"، و"احترام حقوق الإنسان"، و"المشاركة في صنع القرار"، و"المسؤولية الاجتماعية". وهو ما يشير إلى وعي النخب بتعدد مفهوم المواطنة الفاعلة وترابطه مع مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن المواطنة الفاعلة مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، وشددت على أهمية المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية والانخراط في الحياة العامة مثل دراسات (Isin & Nielsen, 2008) (Ltaifa & Derbali, 2022) (Elban & Aslan, 2023) (Bee, 2017)

– **الاستعارة كأداة بلاغية:** وفقاً لـ (Lakoff & Johnson, 1980) فإن الاستعارات تشكل فهمنا للعالم وتشكل تفكيرنا، وبما يتوافق مع ذلك، وظفت النخبة الاستعارات والتشبيهات بشكل فعال لترسيخ معاني محددة حول المواطنة الفاعلة، مثل تشبيه الجمهورية الجديدة بـ "مرحلة بناء" لترسيخ



فكرة أن المواطنين لهم دور فاعل في تشكيل مستقبل البلاد، ووصف المواطنة الفاعلة بـ "قوة تحويلية" لإبراز قدرة المواطنين على إحداث التغيير الإيجابي، وتشبيه تحديات المراحل الانتقالية بويلات الحروب "البناء أصعب من الحرب".

– **القصص والأمثلة كأدوات للتأثير والإقناع:** أكد (Gergen, 1991) أن القصص تشكل أداة فعالة للتأثير على المعتقدات والقيم، لذلك لجأت النخب إلى سرد القصص واستخدام أمثلة من التاريخ والواقع المعاش لتعزيز خطابها حول المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، مثل الاستشهاد بتجارب الدول التي سبقت في تحقيق التنمية ونجحت في تعزيز المواطنة كاليابان وماليزيا والصين، واستلهام عزيمة أجدادنا في حفر قناة السويس، وتضحية جيل (٧٣) بأرواحهم فداءً للوطن، لشحذ همم المواطنين وحثهم على الصبر لاستكمال مسيرة التنمية، واستحضار التاريخ المصري للتدليل على المطامع الخارجية والمآمرات المتكررة لإسقاط مصر، بالاستشهاد بقصة محمد علي في رحلته لبناء نهضة حديثة لمصر، للتأكيد على التحديات الملزمة لمراحل النمو.

▪ **منطق الخطاب:** وفقاً لـ (Behagel, Arts, Bommel, & de Koning, 2013) لكل فعل منطق، ولكن هذا المنطق لا يتبع بالضرورة قواعد أو نظريات محددة مسبقاً، بل يتشكل من خلال التفاعل بين القوى الفاعلة والسياق. كما أشار (Schatzki, 2002) أن الممارسات الاجتماعية تشكل "منطقاً" خاصاً بها، وأن هذا المنطق لا يمكن فهمه من خلال النظريات المجردة. وتظهر الدراسة الراهنة أن رؤية النخبة للمواطنة الفاعلة تتأثر بمنطق الممارسة الذي يهيم على السياق الاجتماعي والسياسي في مصر، فهم يدركون التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها الدولة، ويحاولون تكييف مفهوم المواطنة مع هذه الظروف باعتبارها أداة مهمة للتغلب على هذه التحديات، وفي الوقت ذاته



يسلطون الضوء على الفرص المتاحة لتعزيز المواطنة مثل التحول الرقمي وتعزيز الوعي الجمعي وتطوير التعليم.

ومن الواضح أن خطاب النخب حول المواطنة الفاعلة يتأثر بأفكار ونظريات مختلفة منها المفاهيم الليبرالية عن الحقوق والواجبات والحريات، والأفكار حول المسؤولية الاجتماعية، وأهمية المشاركة والانخراط. إذ يُظهر تحليل الخطاب أن المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة من منظور النخبة الأكاديمية، هي خليط من المنظورات الثلاثة للمواطنة، **فقد ظهر في خطاب النخبة عناصر من المنظور الليبرالي تتجلى في:**

- المطالبة بضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين مثل حرية التعبير وحرية الاعتقاد والحق في التعليم والصحة وحياة كريمة.
- التأكيد على المسؤولية الفردية في ممارسة المواطنة الفاعلة، وذلك من خلال الالتزام بالقانون ودفع الضرائب والمشاركة في الانتخابات وغيرها من الواجبات المدنية.
- التأكيد على دور الدولة في توفير البيئة المواتية لممارسة المواطنة الفاعلة، وذلك من خلال ضمان الحقوق والحريات وتوفير الخدمات الأساسية ومكافحة الفساد.

كما ظهرت في خطاب النخبة بشأن المواطنة الفاعلة عناصر من المنظور الجمهوري تجلت في:

- التأكيد على أهمية المشاركة السياسية الواعية والمسؤولة بما يحقق الصالح العام.
- التشديد على أهمية التحوار والتشاور بين الحكومة والمواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالشأن العام.

الإأن التركزز فى خطاب النخبة جاء بالدرجة الأكبر على المنظور المجتمعى للمواطنة، وهو ما يتجلى من خلال:

- التركزز القوي على أهمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن كشرط أساسى لممارسة المواطنة الفاعلة.
- التركزز على أهمية تمتع المواطن بالمسؤولية المجتمعية لضمان مساهمته فى تطوير مجتمعه وتحقيق المنفعة العامة.
- الدعوة إلى المشاركة النشطة والانخراط فى مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- التأكيد على الدور المهم لبيئات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية، منظمات المجتمع المدني) فى تعزيز المواطنة الفاعلة باعتبارها البيئة المرجعية الأخلاقية لتشكيل سلوك الأفراد.

ويمكن تفسير تركيز النخبة الأكاديمية على المنظور المجتمعى للمواطنة فى ضوء السياق الاجتماعى فى مصر، إذ تواجه تحديات كبيرة تتطلب الوحدة والتضامن، وهنا يتجلى منطق خطاب النخبة بشأن المواطنة الفاعلة فى تركيزهم على أهمية الاستقرار والوحدة الوطنية ودعم القيادة السياسية والتعاون بين المواطنين والدولة. وهو ما يتفق مع أفكار (Schatzki, 2002) التى تؤكد أن الممارسات الاجتماعية تشكل أنظمة مفتوحة ومرنة، وأنها لا تُختزل إلى تعريفات جامدة أو قواعد صارمة، فهى ديناميكية وتتغير بمرور الوقت، كما يتفق مع ما أكدته دراسة (Dalton, 2008) من ضرورة النظر إلى المواطنة الفاعلة من منظور ديناميكى يتغير بتغير السياقات والظروف، وهو ما أكدته أيضًا دراسة (Mansouri & Kirpitchenko, 2015) التى كشفت عن تأثير ممارسات المواطنة الفاعلة بالسياق الاجتماعى والسياسى والثقافى الذى يعيشه الشباب المهاجرين. ويتفق أيضًا مع ما أكدته دراسة (Incio, Navarro, Arellano, & Melendez, 2021) بأن المواطنة هى مفهوم دائم التغير وفقًا لكيفية تطور الفرد فى المجتمع وكيفية تعلمه العيش فيه بمرور الزمن.



■ **ديناميكية الممارسة والخطاب: تطور رؤية النخبة الأكاديمية المصرية للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة.** كشفت نتائج الدراسة عن خطاب متعدد الأبعاد حول المواطنة الفاعلة في مصر، خطاب يتجاوز التعريفات التقليدية ليصبح انعكاساً لتطلعات وتحديات الجمهورية الجديدة، خطاب يكشف عن تحول ملحوظ في رؤية النخبة الأكاديمية للمواطنة الفاعلة، تحول يمكن تفسيره من خلال ديناميكية التفاعل بين الممارسة والخطاب في سياقات سياسية واجتماعية متغيرة، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

أ- **من الطاعة إلى المشاركة:** أظهرت النتائج تحولاً ملحوظاً في خطاب المواطنة من نموذج المواطن المُطيع الذي يقتصر دوره على طاعة القانون ودفع الضرائب، إلى المواطن الشريك الذي يشارك بشكل فاعل في الحياة العامة ويُسهّم في صنع القرار. إذ تشير الدراسات السابقة إلى هيمنة خطاب السلطوية والطاعة على المشهد السياسي والاجتماعي في مصر قبل ثورة يناير ٢٠١١م (بلال، ٢٠١٤م) (جلبي، ٢٠١٣م) (Donia, 2020)، في حين شهدت فترة ما بعد الثورة تحولاً تدريجياً نحو خطاب المشاركة (سرايا، ٢٠٢٢م) (البسيوني، ٢٠٢٢م). وتؤكد نتائج الدراسة الراهنة استمرار هذا التحول في عهد الجمهورية الجديدة، مع تركيز أكبر على المسؤولية المشتركة بين الدولة ومواطنيها، وهو ما يتفق مع ما أكدته دراسة (Moon & Cho, 2022) بأن المجتمعات قد أعادت المواطنين إلى السياسات العامة ليس فقط كمتلقين للخدمات ومستهلكين وعملاء وناخبين ولكن كمشاركين نشطين وقوى فاعلة في مختلف مراحل تصميم السياسات وصنعها وتقديمها وتقييمها. **الإ أن هذا التحول تواجهه مجموعة من التحديات أبرزها:**

– ضعف الثقة بين الحكومة والمواطن.

– القيود القانونية والسياسية التي تُعيق الحريات الأساسية.



– البيروقراطية غير الفعالة والفساد الإداري.

– نقص الوعي المدني والسياسي لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

وتتفق رؤية النخبة الأكاديمية بشأن تحديات المواطنة الفاعلة مع ما كشفت عنه الدراسات السابقة من إشكاليات تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة أو المشاركة المدنية والاجتماعية مثل دراسة (المطلب ص.)، (٢٠١٧م) التي أكدت أن البيروقراطية والفساد الإداري الناتج عن الوساطة والمحسوبية وعدم المساواة يُضعف من ثقة المواطن بحكومته، وأن القيود المفرطة على الحريات وتداخل السلطات يُعيقان تحقيق المواطنة والتطور الديمقراطي. ودراسة (مراد، ٢٠١٦) التي كشفت عن التحديات التي تواجه العلاقة بين المواطن والإدارة العامة في مصر وأبرزها: ضعف وعي المواطن بحقوقه وواجباته مما يؤثر سلبًا على قدرته على المشاركة الفعالة في الحياة العامة، وغياب الشفافية مما يُضعف ثقة المواطنين بالجهاز الإداري، فضلاً عن ضعف المساءلة.

ومن الجدير بالذكر أن التحديات التي أشارت إليها النخبة الأكاديمية المصرية جاءت مشابهة لتحديات المواطنة في سياقات غربية، فقد ذكر (Diamond, 1999) أن انعدام الثقة في المؤسسات واللامبالاة السياسية يُعتبران من أهم العقبات التي تواجه المشاركة المدنية. وأشارت (Norris, 2002) إلى أن الفساد والتمييز وضعف سيادة القانون تؤثر جميعًا بشكل سلبي على ثقافة المواطنة.

ب- من التلقي إلى الإنتاج: كشفت نتائج الدراسة عن تحول خطاب النخبة من التركيز على حقوق المواطن كمتلقي للخدمات، إلى التركيز على واجباته كمنتج ومساهم في التنمية الوطنية. فقد كانت المواطنة في الخطاب الرسمي قبل ثورة يناير ٢٠١١م مرتبطة بشكل أساسي



بالواجبات الوطنية مثل الخدمة العسكرية ودفع الضرائب (ياسين، ٢٠١٢) (بلال، ٢٠١٤م) (المطلب ص.، ٢٠١٧م)، وبعد الثورة، بدأ الخطاب في التوجه نحو دور المواطن في مراقبة ومحاسبة السلطات (جلبي، ٢٠١٣م) (البيسوني، ٢٠٢٢م)، دون التركيز بشكل كافٍ على دوره في التنمية. بعد ثورة يونيو ٢٠١٣م، وفي عهد الجمهورية الجديدة، تزايد التركيز على أهمية دور المواطن في التنمية وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ (المكاوي و عبد الرازق، ٢٠٢٣م). وتتوافق نتائج الدراسة الراهنة مع هذا التحول وتعكس وعياً أكبر من جانب النخبة بأهمية تأهيل وتمكين المواطن للمساهمة في التنمية، وهو ما يتفق مع ما أكدته دراسة (Chando, 2021) بأن المواطنة الفاعلة ليست صفة فطرية بل قدرة كامنة يجب تنميتها بشكل ممنهج من خلال التمكين الاقتصادي، وتطوير التعليم وتنمية مهارات التفكير النقدي والتحليلي، وتوفير أطر مؤسسية وقانونية تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار، وإعادة بناء الوعي. كما تتفق مع دراسة (نصر، ٢٠٢٣) التي تُظهر أهمية التمكين الاقتصادي للنساء في المناطق الريفية لتعزيز مشاركتهن المدنية، وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة (Boyadjieva, Trichkova, & Todorov, 2024) التي كشفت عن ارتباط العدالة في الفرص التعليمية بالمواطنة الفاعلة. وهو ما يتوافق بشكل عام مع الدراسات التي تحلل الخطاب الحكومي في مصر في السنوات الأخيرة، والتي تشير إلى محاولة بناء سردية جديدة تؤكد على التنمية والاستقرار مثل دراسة (مجاهد، ٢٠٢٢م). **وكشف خطاب النخبة عن التحديات التي تواجه هذا التحول على النحو الآتي:**

– التحديات الاقتصادية التي تواجه المواطن المصري وتؤثر على قدرته على المشاركة الفعالة.



- نقص الموارد المالية والبشرية التي تُعيق جهود الدولة في تعزيز المشاركة المدنية.
 - الموروثات الثقافية المعيقة للتنمية، والتي تؤثر على سلوك المواطنين وتقلل من قيمة المشاركة المجتمعية.
- وهو ما يتفق مع رؤية (Schwarzmantel, 2003) ، حيث أكد أن تحقيق درجة أكبر من المساواة الاقتصادية يعد أمر بالغ الأهمية لنجاح الجمهورية الجديدة، فالفوارق الصارخة يمكن أن تقوض التماسك الاجتماعي وتعيق المشاركة الهادفة. وتتفق أيضًا مع ما أشار إليه (Rapport & Zajda, 2024) بأن المواطنة تتشكل من خلال العديد من العوامل، بما في ذلك الموروثات التاريخية والأيدولوجيات السياسية والمعايير الثقافية والهياكل الاجتماعية.

ت- من الانعزال إلى الاتصال: المواطنة في العصر الرقمي: أكد خطاب النخبة بشأن المواطنة في عهد الجمهورية الجديدة على دور التكنولوجيا، بصفة خاصة الشبكات الاجتماعية، في تعزيز المشاركة المدنية، وتغيير علاقة المواطن بالدولة بفضل إمكانات الاتصال الحواري التفاعلي التي تكفلها الشبكات الاجتماعية، وهو ما يعكس الرغبة في خلق مجال عام أكثر شمولاً وتفاعلية. وهو ما يتوافق مع دراسة (الوهاب، ٢٠٢١) التي كشفت عن ارتباط إيجابي بين الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي وممارسة المواطنة الفاعلة، كما كشفت عن دورها في تشكيل المجال العام حول قضايا المواطنة والانتماء. ودراسة (القادر و عبد القادر، ٢٠٢٢) التي دعت إلى توظيف المواطنة الرقمية في تعزيز الهوية السياسية. ومع ذلك، كشف خطاب النخبة عن عدد من التحديات التي تواجه هذا التحول، أبرزها:



- مخاطر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة التي تنتشر عبر الشبكات الاجتماعية، مع انخفاض مستوى التربية الإعلامية والرقمية لدى أغلب المواطنين، بصفة خاصة الشباب.
- الاستقطاب وهيمنة الأصوات المتطرفة، مما يعيق الحوار البناء.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية، مما يؤثر على جودة تقديم الخدمات الرقمية، ويحد من الوصول الفاعل إلى الإنترنت لقطاعات واسعة من المواطنين.

وتتفق تلك التحديات مع ما أكدته الدراسات السابقة، مثل دراسة (Tucker, et al., 2018) التي أشارت إلى أن صعود الاستقطاب الاجتماعي وانتشار المعلومات المضللة عبر الإنترنت يشكل تهديدات كبيرة للخطاب المدني البناء والمشاركة الفاعلة. ودراسة (Robinson, et al., 2015) التي أكدت أن الانقسامات الرقمية المستمرة وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا يؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة في المشاركة المدنية، مما يستلزم بذل الجهود لسد تلك الفجوات.

وبذلك، يمكن القول أن رؤية النخبة الأكاديمية المصرية للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة أكثر تطوراً وشمولاً مقارنة بالفترات السابقة، ويمكن أن يكون هذا التحول نتاجاً للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال العقد الأخير، والتي أدت إلى زيادة الوعي بأهمية المشاركة المدنية والتعاون لبناء مستقبل أفضل لمصر. وتظهر الدراسة توافقاً كبيراً مع الدراسات السابقة التي أجريت في السياق المصري في عهد الجمهورية الجديدة، مما يؤكد على وجود تحول حقيقي في رؤية النخبة لمفهوم المواطنة الفاعلة، وجاء هذا التحول وثيق الصلة بتحويلات السياق.

٢- **القوى الفاعلة:** من المرتكزات الرئيسية للنهج القائم على الممارسة الابتعاد عن المركزية، إذ يتحدى هذا النهج النظرة التي تصور الحكومة أو الإدارة المركزية باعتبارها الفاعل الرئيسي في عملية صنع القرار، ويركز على التفاعلات في شبكات من الجهات الفاعلة (Arend & Behagel , 2011). ووفقاً لـ (Behagel, Arts, Bommel, & de Koning, 2013) يتمتع الفاعلون بوكالة "قدرة على التأثير"، لكنها وكالة موقعية أي محددة بالمكان والزمان والعلاقات الاجتماعية. وهو ما يتوافق مع خطاب النخبة الأكاديمية بشأن المواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة، إذ حددت النخبة مجموعة من الفاعلين الأساسيين، وحددت لكل فاعل أدوار ومسؤوليات محدد ووفقاً لموقعه ضمن شبكة القوى الفاعلة ووفقاً لموقعه في السياق السياسي والاجتماعي للجمهورية الجديدة، وذلك على النحو الآتي:

- **الدولة:** تلعب دوراً محورياً في خلق بيئة تمكينية للمواطنة الفاعلة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان الحريات الأساسية وتحسين جودة التعليم والخدمات العامة. وهو ما يتوافق مع ما أشار (FUNG & E. O, 2001) إليه بأن الحكومة يمكنها تشجيع المشاركة المدنية من خلال توفير المعلومات وفتح قنوات للحوار وتمكين المواطنين من التأثير في صنع القرار.
- **المواطن:** هو الفاعل الرئيسي في ممارسة المواطنة الفاعلة، فقد سلطت النخب الضوء على مسؤوليته في المشاركة الفاعلة، والمساهمة في التنمية، والالتزام بالقيم والأخلاق، والتفاعل المسؤول مع الخطاب الحكومي، والتسامح وقبول الآخر، والسعي نحو تطوير قدراته ومهاراته الذاتية، والمشاركة في تعزيز الوعي الجمعي، ومقاومة الشائعات. وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (وفا، ٢٠١١م)، التي أكدت أهمية دور المواطن في الرقابة على الإدارة العامة، وضرورة إشراكه في عملية صنع القرار، والتعاون مع الإدارة لضمان تحقيق العدالة والتنمية.



- **المؤسسات التعليمية:** لها دور مهم في توعية الطلاب بمفاهيم وسلوكيات المواطنة الفاعلة، وتربيتهم على القيم المدنية. وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت الدور المهم والفاعل للمؤسسات التعليمية وبيئات التعلم والمناهج الدراسية التفاعلية في تعزيز قيم ومهارات وسلوكيات المواطنة الفاعلة مثل دراسات (Rapport & Zajda, 2024) (Akin & (Donia, 2020) (Sturrock & Zandvliet, 2023) (Demir, 2017)
- **وسائل الإعلام:** تلعب دورًا مهمًا في نشر الوعي بأهمية المواطنة وتشجيع المشاركة المدنية ومحاسبة المسؤولين وفضح الفساد، وهو ما يتفق مع ما أكدته نتائج دراسات (إبراهيم، درويش، و عبد العزيز ، ٢٠٢٤) (Arslan, 2022) (الوهاب، ٢٠٢١) (Ltaifa & Derbali, Yazici, Cetin, Dil, & Cakir, 2023)
- **المجتمع المدني:** يُسهم في تعزيز المواطنة الفاعلة من خلال المبادرات المجتمعية والأنشطة المختلفة كالتوعية والتدريب والدعوة إلى حقوق الإنسان وإحياء منظومة القيم والنهوض بالعمل الأهلي. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Çakmaklı, 2015) ، حيث أكدت نتائجها أن المشاركة في منظمات المجتمع المدني في تركيا تعمل على تطوير ممارسات المواطنة النشطة، فقد حددت الدراسة أربع تغييرات رئيسية تطرأ على أعضاء منظمات المجتمع المدني نتيجة لمشاركتهم، هي: زيادة الثقة بالنفس، زيادة الوعي، التسامح، الشعور بالرضا، وقد وجدت الدراسة أن هذه التغييرات تعزز أبعاد المواطنة الفاعلة الثلاث: المشاركة المدنية، التماسك الاجتماعي، تحقيق الذات.
- **الأسرة:** تلعب دورًا أساسيًا في غرس قيم المواطنة الفاعلة في نفوس الأبناء منذ الصغر، وهو ما يتفق مع ما أكدته نتائج دراسات (نصر، ٢٠٢٣) (قهوجي و خميس، ٢٠٢٠) (الحמיד و بربري، ٢٠١٩).



• **المؤسسات الدينية:** تُسهم في تعزيز الوعي بأهمية المواطنة الفاعلة وترسيخ القيم الأخلاقية التي تدعم المشاركة المدنية. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (حليم و عبد التواب، ٢٠٢٣م)، التي كشفت عن فاعلية دور المؤسسات الدينية في التنشئة على المواطنة، من خلال تأكيد الخطاب الديني على القيم الدينية (الأمانة، الصدق، العمل، النظافة)، وتركيز المؤسسة الدينية في خطابها على سلامة وأمن الوطن، والدعوة إلى قبول المختلف دينيًا والتعامل معه، والتوعية الدينية من خلال الطقوس والفرائض. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الوهيبي، ٢٠١٧م) بأن رسالة المسجد تستهدف غرس رقابة ذاتية لتنفيذ مجموعة أنشطة من شأنها غرس المواطنة بصورة حقيقية، فالمسجد يربي على الالتزام بالواجبات قبل التمتع بالحقوق.

وبشكل عام، تتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Incio, Navarro, Arellano, & Melendez, 2021, p. 894) بأن المواطنة لا تولد مع الأشخاص، بل هي عملية يتم بناؤها. ووفقًا لهذا المنطق يتوجب على الأشخاص اكتسابها ضمن مساحة التفاعل الاجتماعي والثقافي التي تتطلب المسؤولية الاجتماعية والالتزام الأخلاقي، ولذلك تعتبر المؤسسات مثل الأسرة والمجتمع والمدرسة ووسائل الإعلام، من بين أمور أخرى، عناصر حاسمة في هذه العملية.

٣- **الموارد:** سلطت النخبة الأكاديمية الضوء على مجموعة من الموارد المادية وغير المادية التي اعتبرتها ضرورية للمواطنة الفاعلة في الجمهورية الجديدة:

- **الموارد المادية:** أكدت النخبة على أهمية جاهزية البنية التحتية الرقمية والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية في تمكين المواطنين.
- **الموارد غير المادية:** شددت النخب على دور الثقة والتماسك الاجتماعي في تعزيز المواطنة الفاعلة، كما أكدت على أهمية الوعي والقيم والأخلاق والولاء والانتماء في تشكيل ممارسات المواطنة الفاعلة.



٤- **القواعد:** شددت النخبة على مجموعة من المبادئ والقواعد الرسمية وغير الرسمية التي اعتبرتها حاسمة لتحقيق المواطنة الفاعلة:

- **القوانين واللوائح:** أكدت النخبة على أهمية وجود قوانين ولوائح عادلة وشفافة تضمن الحقوق والحريات الأساسية وتشجع المشاركة.
- **الأعراف والتقاليد:** أشارت النخبة إلى تأثير الأعراف والموروثات الثقافية على ممارسات المواطنة، خاصة تلك التي تحد من حرية الفئات المهمشة كالنساء.
- **قواعد المشاركة:** شددت النخبة على أهمية وجود قواعد واضحة للمشاركة المدنية، سواء في الحياة السياسية أو في المجال العام الرقمي.

تفسير التحديات والآليات في ضوء نظرية الممارسة:

أولاً: التحديات: تُفسر نظرية الممارسة التحديات التي تواجه المواطنة الفاعلة كنتيجة للتفاعل بين العناصر الأربعة للممارسات أو بعضها، فعلى سبيل المثال، انعدام الشفافية في المؤسسات الحكومية (قواعد) يؤدي إلى انعدام الثقة (موارد) مما يعيق المشاركة المدنية (ممارسة). وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (١) تحديات المواطنة الفاعلة كنتيجة للتفاعل بين عناصر الممارسة

القوى الفاعلة ←	الخطاب ←	الموارد ←	القواعد ←	الممارسة / التحدي
<ul style="list-style-type: none">• تجاهل الحكومة لدور المواطنين في صناعة القرار.• عدم جدية الدولة في تفعيل دور المؤسسات المنوطة بتعزيز المواطنة.• نقص وعي المواطن بالحقوق والواجبات المدنية.• اللامبالاة وضعف الانتماء لدى المواطن.	<ul style="list-style-type: none">• رسائل الحكومة الغامضة.• غياب خطاب اتصالي مناسب للشباب.• خطاب تقليدي يهمل دور المواطن في التنمية.• خطاب مجتمعي يرسخ لثقافة الإحباط والسلبية.	<ul style="list-style-type: none">• نقص المعلومات.• انتشار الشائعات.• عدم اكتمال جاهزية البنية التحتية.• ضعف الإمكانيات المادية والفنية.• ندرة المواد التثقيفية والتعليمية التي تبسط مفاهيم المواطنة.	<ul style="list-style-type: none">• القوانين والأنظمة التي تحد من الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والإعلام والتجمع والمشاركة السياسية.• البيروقراطية غير الفعالة.• عدم تفعيل مواد الدستور المتعلقة بالمواطنة.• ضعف آليات المساءلة وغياب العقاب على انتهاك حقوق الإنسان.	ضعف المشاركة المدنية



	<ul style="list-style-type: none"> • وجود قوانين لا تحقق المساواة الكاملة. • هيمنة الموروثات الثقافية السلبية. 	<ul style="list-style-type: none"> • غياب نموذج القدوة الإيجابي. • قلة المبادرات التي تستهدف تغيير النظرة الدونية لبعض الفئات. 	<ul style="list-style-type: none"> • غياب خطاب مناهض للتمييز يعزز المساواة. 	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار بعض المؤسسات في تكريس قيم تتعارض مع المواطنة.
انعدام الثقة بين المواطن والدولة	<ul style="list-style-type: none"> • انعدام الشفافية في المؤسسات الحكومية • عدم تفعيل الرقابة البرلمانية. • تراخي تنفيذ القوانين. 	<ul style="list-style-type: none"> • نقص المعلومات حول أداء الحكومة. • انتشار الشائعات. 	<ul style="list-style-type: none"> • خطاب حكومي يفتقر إلى الصدق والصراحة. • غياب خطاب رسمي مطمئن وواقعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • غياب الشفافية من جانب الحكومة في تعاملها مع المواطنين، وعدم أكثرها بواقعهم.
التحديات الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> • غياب الرقابة. • ضعف آليات المساءلة. • ضعف الضمير الإنساني. 	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع الأسعار. • انخفاض مستوى الدخل. • قلة فرص العمل الملائم. • عدم توفير التدريب اللازم للمتكمين الاقتصادي. 	<ul style="list-style-type: none"> • غياب خطاب واضح حول خطط الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية. 	<ul style="list-style-type: none"> • انعدام شعور المواطن بالأمن الاقتصادي. • تفاقم شعور المواطنين بالأزمات الاقتصادية المتتالية.
التحديات الرقمية والإعلامية	<ul style="list-style-type: none"> • القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير في الفضاء الإلكتروني. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف البنية التحتية التكنولوجية. • نقص الكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل الرقمي. • ضعف كفاءة تقديم الخدمة الرقمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • انتشار الخطاب المضلل والشائعات عبر الشبكات الاجتماعية. • التأطير السلبي للقضايا. • الخطاب التقليدي للإعلام الديني. 	<ul style="list-style-type: none"> • اللجان الإلكترونية. • الإعلام المعادي. • المجموعات المعارضة. • سيطرة وتدخل الحكومة والأجهزة السياسية والأمنية في الإعلام.

ثانيًا: آليات تعزيز المواطنة الفاعلة: وفقًا لنظرية الممارسة، فإن تعزيز المواطنة الفاعلة يتطلب تغييرات في عناصر الممارسة، فمثلًا: تعزيز الشفافية (قواعد) وتوفير المعلومات (موارد) يساهم في بناء الثقة (موارد) وتشجيع المشاركة المدنية (ممارسة). وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

جدول (٢) الممارسات المُعززة للمواطنة الفاعلة كنتيجة للتفاعل بين عناصر الممارسة

الممارسة المُعززة	القواعد←	الموارد←	الخطاب←	القوى الفاعلة←
تعزيز المشاركة المدنية	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار قوانين تضمن حرية التعبير والمشاركة السياسية والمدنية. • سن قوانين فعالة لتفعيل مواد الدستور المتعلقة بالمواطنة. • تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. 	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء منصات حوارية فعالة. • توفير التدريب اللازم على آليات المشاركة الفاعلة. • توفير مناهج دراسية وبرامج تعليمية تبسط وتحاكي مفاهيم المواطنة. • دعم المبادرات الاجتماعية التي تعزز روح ومشاعر الانتماء. 	<ul style="list-style-type: none"> • بناء خطاب وطني ملهم يشجع على المشاركة. • بناء خطاب وطني يعزز دور المواطن في التنمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إشراك المواطن في صناعة القرار. • دمج الشباب بشكل واقعي في مشروعات الدولة. • تفعيل دور منظمات المجتمع المدني. • قيام المؤسسات التعليمية والإعلامية بدورها التوعوي. • تفعيل نموذج القوة من جانب الشخصيات العامة والمؤثرين.
استعادة الثقة بين المواطن والدولة	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دور الأجهزة الرقابية. • تطبيق القانون على الجميع دون تفرقة. • تفعيل آليات المحاسبة والمساءلة. • مكافحة الفساد. 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير معلومات دقيقة وحقيقية حول أداء الحكومة. • تيسير الوصول إلى المعلومات الرسمية. • تقديم خدمة تعليمية وصحية واجتماعية متميزة بما يحقق رفاهية المواطن. 	<ul style="list-style-type: none"> • بناء خطاب رسمي صادق وشفاف وواقعي ومطمئن يعزز الثقة. 	<ul style="list-style-type: none"> • التزام الحكومة بمبادئ الشفافية والمساءلة.
مواجهة التحديات الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل الرقابة على الأسواق. • مكافحة الفساد. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضبط الأسعار. • توفير فرص العمل الملائم. • توفير فرص التدريب والتأهيل للشباب لدخول سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> • بناء خطاب اتصالي واضح حول خطط الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية مع الإعلان عن الجدول الزمني للحلول. • خطاب رسمي وشعبي يشجع على التحول نحو ثقافة الإنتاج بدلاً عن ثقافة الاستهلاك. 	<ul style="list-style-type: none"> • حرص الحكومة مع القطاع الخاص على تحسين الأوضاع الاقتصادية. • تكيف المواطن مع الإصلاحات الاقتصادية، والعمل بجد وإخلاص.



<p>مواجهة التحديات الرقمية والإعلامية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تحرير المجال العام الرقمي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير البنية التحتية التكنولوجية. • تأهيل وتمكين القائم بالاتصال الحكومي الرقمي. • تطوير الخدمات الحكومية الرقمية. • التربية الإعلامية. • المواطنة الرقمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • خطاب رسمي وشعبي مضاد للخطاب المضلل وخطاب الكراهية عبر الشبكات الاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • استغلال المنصات الرقمية بشكل فعال للتواصل مع المواطنين والتصدي للشائعات والأخبار الزائفة. • تفعيل دور الدراما والبرامج الثقافية. • تفعيل دور المؤسسات التعليمية والدينية.
---	--	---	---	---

٢) نظرية المجال العام:

ترتبط المواطنة الفاعلة ارتباطاً وثيقاً بالمجال العام، فكلاهما يرتكز إلى المشاركة. وقد استحوذ المجال العام على مساحة يمكن اعتبارها كبيرة في خطاب النخب حول واقع المواطنة الفاعلة في مصر، وتحدياتها، وآليات تعزيزها بما يتوافق مع متطلبات التحول نحو الجمهورية الجديدة.

أولاً: المجال العام كفضاء متنازع عليه:

لا يمكن اعتبار نظرية المجال العام مجرد وصف مثالي للمساحة العامة، بل هي أيضاً أداة لفهم الصراعات والتوترات التي تشكل هذا الفضاء (Mouffe, 1999). وتظهر نتائج الدراسة الراهنة أن المجال العام في مصر هو فضاء متنازع عليه، حيث تتنافس قوى مختلفة (الدولة، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المجموعات المعارضة، اللجان الإلكترونية، وغيرها) على تشكيل الرأي العام والتأثير على صنع القرار. فقد أعرب النخب عن قلقهم إزاء التضليل الإعلامي والاستقطاب السياسي، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على عملية تشكيل الرأي العام، وتضعف من فعالية المجال العام، ومن ثم المواطنة الفاعلة. كما أشاروا إلى أهمية

التربية الإعلامية والمواطنة الرقمية لتعزيز قدرة المواطنين على التعامل مع تعقيدات المجال العام في العصر الرقمي.

ثانياً: المجال العام والتحويلات الاجتماعية والسياسية:

وفقاً لنظرية المجال العام، فإن المجال العام ليس كياناً ثابتاً، إنما يتغير ويتطور بمرور الوقت (Fraser N. , 1992). وبما يتفق مع ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن المجال العام في مصر يشهد تحولات كبيرة في عهد الجمهورية الجديدة، مدفوعة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، فقد أكدت النخبة على أهمية تبني التحول الرقمي واستخدام الشبكات الاجتماعية لتعزيز المشاركة في المجال العام، وأشاروا إلى ضرورة تكييف مفهوم المواطنة الفاعلة مع تحديات المجال العام الجديد.

ثالثاً: المجال العام والسلطة:

تسلط نظرية المجال العام الضوء على العلاقة بين المجال العام والسلطة، فمن جهة يمكن للمجال العام أن يشكل قوة مضادة للسلطة، حيث يمكن للمواطنين من خلاله مساءلة صناع القرار والتأثير على السياسة العامة. ومن جهة أخرى يمكن للسلطة أن تؤثر على المجال العام وتحاول التحكم فيه من خلال الرقابة والتضليل وغيرها من الوسائل (Foucault, 1980). وبما يتفق مع ذلك، تكشف نتائج الدراسة عن التوتر الموجود في العلاقة بين المجال العام والسلطة في مصر، فقد أعرب النخب عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على الحريات الأساسية وتدخل الدولة في عمل وسائل الإعلام، كما شددوا على أهمية التواصل الحواري مع الحكومة بدلاً من الاحتجاج عليها كوسيلة للتأثير في صنع القرار.

رابعاً: المجال العام والهوية:

يمكن للمجال العام أن يلعب دوراً مهماً في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الشعور بالانتماء (Anderson, 1983). وتظهر نتائج الدراسة أن النخبة الأكاديمية تدرك أهمية المجال العام في تعزيز الهوية المصرية في عهد الجمهورية الجديدة، فقد



أكدت على أهمية الوعي الوطني والمسؤولية الاجتماعية كمحددات للمواطنة الفاعلة، وأشارت إلى أهمية استحضار التاريخ والثقافة المصرية وتدقيق الإنجازات الوطنية.

وتكشف نتائج الدراسة عن تصور مثالي من جانب النخب للمجال العام، حيث يطمحون إلى مجال عام حوارى قائم على العقلانية والموضوعية واحترام الرأي الآخر. مجال عام مستقل بعيد عن تأثير الدولة وقوى السوق، بحيث يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم بحرية ودون خوف من الرقابة. مجال عام منصف يتساوى فيه الجميع ويحصلون على فرص متكافئة دون تمييز على أساس الانتماء السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. مجال عام مسؤول يتحمل فيه المواطنون مسؤوليتهم تجاه المصلحة العامة ويشاركون في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستقبل بلدهم. إلا أن الواقع في مصر يظهر تحديات كبيرة أمام تحقيق هذه الرؤية المثالية، أهمها: هيمنة الدولة، وغياب الثقة، والاستقطاب السياسي والاجتماعي، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، ومخاطر البيئة الرقمية، مما يستلزم جهدًا تعاونيًا من جميع الجهات الفاعلة.

وبشكل عام، تُظهر نتائج الدراسة توافقًا كبيرًا بين رؤية النخبة الأكاديمية المصرية للمواطنة الفاعلة في عهد الجمهورية الجديدة وفكرة الجمهورية الجديدة القائمة على سياسة المنتدى Forum Politics التي طرحها (Schwarzmantel, 2003)، يرتكز هذا التوافق على فهم جمهورى للمواطنة الفاعلة، يشدد على المشاركة والمسؤولية والدور المحوري للدولة في خلق بيئة تمكينية. ومع ذلك، تكشف نتائج الدراسة الراهنة عن بعض الاختلافات، فبينما يركز Schwarzmantel على البعد السياسي للمشاركة، تُوسع النخب الأكاديمية المصرية مفهوم المشاركة ليشمل أبعادًا أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية. وفي حين يرى Schwarzmantel أن الهوية الوطنية يمكن أن تكون عاطفية وغير عقلانية مما قد يؤدي إلى الاستبعاد والتعصب، تُظهر النخبة الأكاديمية المصرية ثقة أكبر في قدرة الهوية الوطنية على تعزيز الانتماء والتماسك الاجتماعي. وفي حين يركز Schwarzmantel على التحديات الناجمة عن العولمة والتنوع الثقافي، تركز النخب الأكاديمية المصرية على التحديات الداخلية المتعلقة بالحوكمة والأداء الاقتصادي.

الجمهورية الجديدة والمواطنة الفاعلة: متلازمة العبور نحو المستقبل المستدام:

كشفت الدراسة عن فهم معقد ومتعدد الأوجه للمواطنة الفاعلة في سياق الجمهورية الجديدة، مما يسلط الضوء على الطبيعة المتشابكة لهذين المفهومين. وبينما تعترف النخبة الأكاديمية المصرية بالإنجازات المهمة التي حققتها الجمهورية الجديدة في مجالات مثل تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي والتطوير السياسي، فإنها ترى أن المواطنة الفاعلة ركيزة أساسية لاستمرار نجاحها واستدامتها. وتكشف استجابات النخبة عن التشابك بين هذين المفهومين على النحو الآتي:

- **القيم والمبادئ المشتركة:** تركز كل من الجمهورية الجديدة والمواطنة الفاعلة على القيم والمبادئ المشتركة مثل الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. ويُنظر إلى هذه المثل العليا على أنها حاسمة لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز الشمولية، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة عن التقدم الوطني.
- **التركيز على بناء الإنسان:** يؤكد كلا المفهومين على أهمية الاستثمار في المواطن من خلال التعليم والرعاية الصحية والتمكين الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويشمل ذلك خلق فرص للمشاركة، وتشجيع المشاركة المدنية، وتعزيز ثقافة المواطنة الفاعلة.
- **التركيز على الإصلاح المؤسسي:** تتطلب كل من الجمهورية الجديدة والمواطنة الفاعلة إصلاحًا مؤسسيًا، وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة وشفافة تعزز المشاركة المدنية وتدعم سيادة القانون. ويشمل ذلك تحسين كفاءة الحكومة، وضمان الوصول العادل إلى الموارد والخدمات، ومكافحة الفساد.
- **الاتصال الحوارى والاستماع التفاعلي:** تسلط الدراسة الضوء على الدور الحاسم للتواصل والحوار في بناء الثقة وتعزيز التفاهم وتمكين المواطنين من المشاركة في التنمية الوطنية. ويتطلب كلا المفهومين وجود حكومة تتحدر



بفعالية مع المواطنين، وتستمتع إلى مخاوفهم، وتخلق قنوات للحوار البناء وتستجيب لردود الأفعال.

■ **الأهمية الاستراتيجية للشباب:** تؤكد رؤية النخب لكل من الجمهورية الجديدة والمواطنة الفاعلة على الأهمية الاستراتيجية للشباب في تشكيل مستقبل الوطن، مما يستلزم خلق فرص لمشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وتزويدهم بالمهارات والمعارف الكافية لتمكينهم وتأهيلهم، وضمان إدماجهم في عمليات صنع القرار.

■ **تبني الابتكار والتكنولوجيا:** تعترف كل من الجمهورية الجديدة والمواطنة الفاعلة بأهمية الابتكار والتكنولوجيا في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز الحوكمة وتسهيل مشاركة المواطنين. ويشمل ذلك تبني التحول الرقمي، وتعزيز البحث العلمي والتطوير، وتسخير القدرات التكنولوجية للتواصل مع المواطنين وسماع أصواتهم وتأهيلهم للمشاركة الفعالة في المجال العام الرقمي.

■ **التحديات الأمنية:** تعترض كلاً من الجمهورية الجديدة والمواطنة الفاعلة تحديات وتهديدات أمنية ترتبط بالصراع الدولي والإقليمي، ومخاطر البيئة الرقمية والحروب الفكرية، والقيود القانونية والتشريعية المقيدة للحريات، وفرط السيطرة الأمنية.

وينطوي الطريق إلى الأمام من منظور النخب الأكاديمية المصرية على نهج متعدد الجوانب، يركز إلى:

■ **حكومة مستجيبة:** تلتزم بالشفافية، وتعزز الحوار المفتوح، وتفي بوعودها، وتسمح للمواطنين بمساءلتها.

■ **مواطنون متمكنون:** متمتعون بحقوقهم وحياتهم، متعلمون ومطلعون، ومجهزون بالمهارات اللازمة للمشاركة المستنيرة.

■ **مجتمع مدني ديناميكي ومجال عام نابض بالحياة:** انخراط منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية لتحقيق وعي جمعي مستدام، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة، وتشجيع المشاركة المدنية، ومحاربة الاستقطاب والتحيز، وخلق مجال عام غني بالأصوات والأيدولوجيات المتنوعة، ومع ذلك، يتجه نحو قبلة واحدة هي قبلة الوطن.

وفي حين تقدم الدراسة رؤى قيمة لصانعي القرار والسياسات لتوجيه جهودهم نحو بناء مجتمع قائم على الشراكة والتعاون والإنتاج المشترك في سبيل التقدم نحو الجمهورية الجديدة بمفهومها المأمول، إلا أنها تُقرّ بمحدوديتها كدراسة نوعية قائمة على عينة هادفة. وبالرغم من ذلك، فإنها تمهد الطريق أمام العديد من الدراسات المستقبلية المكتملة بهدف تعميق فهم أبعاد وممارسات المواطنة الفاعلة، وتسلط الضوء على تطوّر أدوار القوى الفاعلة في ضوء التحولات المستمرة والتطورات المتلاحقة المتعلقة بمفهوم "الجمهورية الجديدة".

وبالنظر إلى ديناميكية مفهوم المواطنة الفاعلة، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات طولية تُعنى بتتبع العلاقة التبادلية بين تطوّر خطاب "الجمهورية الجديدة" وتطوّر ممارسات المواطنة الفاعلة، بالإضافة إلى تتبع تأثير هذه الممارسات المُعزّزة على التقدم نحو تحقيق أهداف "الجمهورية الجديدة" والعكس، على سبيل المثال، يُقترح دراسة تأثير السياسات والبرامج المُنفّذة في إطار "الجمهورية الجديدة" على تعزيز مستوى المواطنة الفاعلة. ولتحقيق شمولية أكبر، يُوصى بتوسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل فئات أخرى من الجماهير المتنوعة والقوى الفاعلة، كالمواطنين والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام، بدلاً من الاقتصار على النخب. ولتعزيز دقة النتائج وإمكانية تعميمها، يُنصح باستخدام مناهج بحث مختلفة تجمع بين البيانات الكمية والنوعية في الدراسات المستقبلية.



مراجع البحث:

- Akin, S., & Demir, C. E. (2017). Students as Change Agents in the Community: Developing Active Citizenship at Schools. *Educational Science: Theory & Practice*, 17, 809- 834. Retrieved from <http://dx.doi.org/10.12738/estp.2017.3.0176>
- Anderson, B. (1983). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London, New York: Verso.
- Appleby, J. (1992). *Liberalism and Republicanism in the Historical Imagination*. Harvard University Press.
- Arend, S. v., & Behagel, J. (2011). What Participants Do? A Practice Based Approach to Public Participation in Two Policy Fields. *Critical Policy Studies*, 5(2), 169-186. doi:10.1080/19460171.2011.576529
- Arslan, H., Yazici, S., Cetin, E., Dil, K., & Cakir, F. S. (2023). Political Media Use, Civic Knowledge, Civic Self-efficacy, and Gender: Measuring Active Citizenship in Turkey. *Humanities and Social Sciences Communications*, 10: 791, 1- 13. doi:10.1057/s41599-023-02281-x
- Bee, C. (2017). *Active citizenship in Europe*. Palgrave Studies in European Political Sociology. doi:10.1057/978-1-137-45317-4_4
- Behagel, J., Arts, B., Bommel, S. v., & de Koning, J. d. (2013). The Promise of Practice: The Value of the Practice Based Approach for Forest and Nature Governance Studies. In B. Arts, J. Behagel, S. v. Bommel, J. d. Koning, & E. Turnhout, *Forest and Nature Governance: A Practice Based Approach* (Vol. 14, pp. 243- 261). London, New York: Springer. doi:10.1007/978-94-007-5113-2_12
- Boydjjeva, P., Trichkova, P. I., & Todorov, V. (2024). Justic in Achievement Matters: The Fairness of Educational Opportunities and Active Citizenship. *Social Science*, 13(48), 1- 17. doi:10.3390/socsci13010048
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using Thematic Analysis in Psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77- 101. Retrieved from <https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa>

- Brown, R. D. (1967, Dec.). Reviewed Work: The Ideological Origins of the American Revolution Bernard Bailyn. *The New England Quarterly*, 577- 579. Retrieved from <https://doi.org/10.2307/363565>
- Çakmaklı, D. (2015). Active Citizenship in Turkey: Learning Citizenship in Civil Society Organizations. *Citizenship Studies*, 1- 15. doi:10.1080/13621025.2015.1006174
- Calhoun, C. (1992). *Habermas and the public sphere*. London: MIT Press.
- Chando, T. (2021). Active citizenship in contemporary democratic practice in Africa: Challenges and prospects. *South African Journal of Philosophy*, , 40(1), 75-92. doi:10.1080/02580136.2021.1885908
- Charmaz, K. (2014). *Constructing Grounded Theory* (2nd ed. ed.). SAGE Publications Ltd.
- Christensen, I. R., Biseth, H., & Huang, L. (2021). Developing Digital Citizenship and Civic Engagement Through Social Media Use in Nordic Schools. In H. Biseth, B. Hoskins, & L. Huang, *Northern Lights on Civic and Citizenship Education: A Cross-national Comparison of Nordic Data from ICCS*, (pp. 65- 92). Springer.
- Cohen, J. L., & Arato, A. (1992). *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, Massachusetts, and London, England: The MIT Press.
- Creswell, J. W. (2014). *Research Design* (4 ed.). London: Sage.
- Dahlgren, P. (1995). *Television and the Public Sphere : Citizenship, Democracy and the Media*. Sage Publications Ltd.
- Dalton, R. J. (2008). Citizenship Norms and the Expansion of Political Participation. *POLITICAL STUDIES*, 56, 76–98.
- Diamond, L. (1999). *Developing Democracy: Toward Consolidation*. JHU Press.
- Donia, N. S. (2020). Children as Active Citizen and Egyptian Primary Schools. *Review of Economics and Political Science*. doi:10.1108/REPS-01-2020-0014
- Elban, M., & Aslan, S. (2023). The Role of Constructive Patriotism in the Relationship of Basic Human Values and Active Citizenship for Emergering Adults in Turkiye. *BMC Psychology*, 11: 206. Retrieved from <https://doi.org/10.1186/s40359023-01233-z>
- Foucault, M. (1980). *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972-79*. New York:: Pantheon.
- Fraser, N. (1992). Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy . In C. Calhoun, *Habermas and the Public Sphere* (pp. 109-142). Cambridge, MA: MIT Press.



- Fraser, N. (1994). Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy. In H. A. Giroux, & P. McLaren, *Between Borders: Pedagogy and the Politics of Cultural Studies*. New York: Routledge. Retrieved from <https://doi.org/10.4324/9781315021539>
- FUNG, A., & E. O. W. (2001). Deepening Democracy: Innovations in Empowered Participatory Governance. *Politics & Society*, 29(1), 5- 41. Retrieved from <https://doi.org/10.1177/0032329201029001002>
- Gagrçin, E., Porten-Chee, P., Leibner, L., Emmer, M., & Jorring, L. (2022, Jan-March). What Makes a Good Citizen Online? the Emergence of Discursive Citizenship Normes in Social Media Environments. *Social Media & Society*, 1- 11. Retrieved from <https://uk.sagepub.com/en-gb/journals-permissions>
- Gergen, K. (1991). *The Saturated Self: Dilemmas of Identity in Contemporary Life*. New York: Basic Books.
- Glaser, B. G., & Strauss, A. L. (2006). *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*. U.S.A & U.K.: Aldine.
- Guest, G., MacQueen, K. M., & Namey, E. E. (2012). *Applied Thematic Analysis*. Sage.
- Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. (L. F. , & B. T. , Trans.) Cambridge, MA, MIT Pres.
- Hayden, M., McIntosh, S., Sandoval-Hernández , A., & Thompson, J. (2020). Global Citizenship: Changing Student Perceptions through an International Curriculum. *GLOBALISATION, SOCIETIES AND EDUCATION*, 1- 14. Retrieved from <https://doi.org/10.1080/14767724.2020.1816158>
- Hofstadter, R. (2011). *The American Political Tradition and the Men Who Made it*. U.S.A: Alfred A. Knopf, Inc.
- Hoskins, B. (2014). Active Citizenship . *Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research*, pp. 14- 16.
- Incio, F. A., Navarro, E. R., Arellano, E. G., & Melendez, L. V. (2021). Participatory Communication as a Key Strategy in the Construction of Citizenship. *Linguistics and Culture Review*, 5(S1), 890-900. Retrieved from <https://doi.org/10.37028/lingcure.v5nS1.1473>
- Isin, E. F., & Nielsen, G. M. (2008). *Acts of Citizenship*. Zed Books.
- Lakoff, G., & Johnson, M. (1980). *Metaphors we live by*. . Chicago & London: University of Chicago Press.
- Lincoln, Y. S., & Goba, E. G. (1985). *Naturalistic Inquiry*. London: Sage.



- Liu, C.-L., Chung, M.-L., Hung Hui , B. P., & Li, H. C. (2023, Jan- March). The Effect of Social Capital on Outcomes of Global Citizenship among Taiwanese Young Adults: The Mediating Role of Political Self-efficacy. *SAGE Open*, 1- 15. doi:10.1177/21582440221137862
- Ltaifa, M. B., & Derbali, A. M. (2022). The Importance of Social Media Networks in Enhancing the Dimensions of Citizenship among Students of Saudi Arabia. *Hindawi Education Research International Volum.* doi:10.1155/2022/2990659
- Mansouri, F., & Kirpitchenko , L. (2015). Practices of Active Citizenship among Migrant Youth: Beyond Conventionalities. *Social Identities.* doi:10.1080/13504630.2015.1119680
- Mattijssen, T. J., Buijs, A. A., Elands, B. H., Art, B. J., Dam, R. I., & Donders, J. L. (2019). The Transformative Potential of Active Citizenship: Understanding Changes in Local Governance Practices. *Sustainability*, 11, 5781, 1- 16. doi:10.3390/su11205781
- Mattijssen, T. J., Buijs, A. A., Elands, B. H., Arts, B. J., Dam, R. V., & Donders, J. L. (2019). The Transformative Potential of Active Citizenship: Understanding Changes in Local Governance Practices. *Sustainability* , 11, 5781, 1- 16. doi:10.3390/su11205781
- Maxwell, J. A. (2012). *Qualitative Research Design: An Interactive Approach.* Sage Publications, Inc., Thousand Oaks, CA.
- McCullough, D. (1977). *John Adams.* Simon & Schuster.
- Moon, M. J., & Cho, B. S. (2022). The Implications of COVID-19 for Concepts and Practices of Citizenship, Policy & Politics. *50(1)*, 79– 98. doi:10.1332/030557321X16366464230797
- Mouffe, C. (1999). Deliberative Democracy or Agonistic Pluralism? *Social Research*, 66 (3), 745-758 .
- Mufiah, N. s., & Rahman, M. Y. (2018, March). Speech Acts Analysis of Donald Trump's Speech. *Professional Journal of English Education*, 1(2), 125: 132.
- NEAGA, D. E. (2010). The Dynamics on Citizenship– A Theoretical Approach. *Lex ET Scientia. Administrative Series*, 2/ 2010(XVII), 242- 255.
- Norris, P. (2002). *Democratic Phoenix: Reinventing Political Activism.* Cambridge University Press.
- Oyedemi, T. D. (2020). The Theory of Digital Citizenship . In J. Servaes, *Handbook of Communication for Development and Social Change* (Vol. 13, pp. 237- 255). Springer Singapore.
- Patton, M. Q. (2015). *Qualitative Research & Evaluation Methods* (4th ed. ed.). SAGE Publications, Inc.



- Purwadi, N., & Rizqiya, R. S. (2022, January). An Analysis of Illocutionary Act in Donald Trump's Speech Regarding Covid-19. *Professional Journal of English Education*, 5(1), 49: 56.
- Rapport, A., & Zajda, J. (2024). Research Trends in Active Citizenship Education . In A. Rapport, & J. Zajda, *Discourses of Globalization, Active Citizenship and Education, Globalization, Comparative Education and Pplicy Research* (Vol. 43, pp. 151- 161). Springer.
- Robinsona, L., Cottenb, S. R., Ono, H., Quan-Haase, A., Mesch, G., Chen, W., . . . Stern, M. J. (2015). Digital inequalities and why they matter. *Information, Communication & Society*, 18(5), 569- 582. Retrieved from <http://dx.doi.org/10.1080/1369118X.2015.1012532>
- Rubin, H. J., & Rubin, I. S. (2012). *Qualitative Interviewing: The Art of Hearing Data* (3d. ed. ed.). London: Sage.
- Saldana, J. (2013). *The Coding Manual for Qualitative Researchers* (2 ed.). London: Sage.
- Schatzki, T. R. (2002). *The Site of the Social: A Philosophical Account of the Constitution of Social Life and Change*. Penn State University Press.
- Schudson, M. (2011). *The Good Citizen: A History of American Civic Life*. Free Press.
- Schwarzmantel, J. (2003). *Citizenship and Identity: towards a New Republic*. London: Routledge .
- Shirky, C. (2008). • *Here Comes Everybody: The Power of Organizing Without Organizations*. New York: Penguin Group.
- Sturrock, G. R., & Zandvliet, D. B. (2023). Citizenship Outcomes and Place-Based Learning Environments in an Integrated Environmental Studies Program. *EDUC. Sci.*, 13, 292. Retrieved from <https://doi.org/10.3390/educsci13030292>
- Tucker, J. A., Guess, A., Barberá, P., Vaccari, C., Siegel , A., Sanovich, S., . . . Nyhan, B. (2018, March). Social Media, Political Polarization, and Political Disinformation: A Review of the Scientific Literature. *SSRN Electronic Journal*, 1- 95. doi: 10.2139/ssrn.3144139
- Zlobina, A., Davila, M. C., & Zapater, M. B. (2024). Are Today's Young People Active Citizens? A Study of their Sensitivity to Socio- Political Issues and their Social Participation . *Journal of Social and Political Psychology* , 12(1), 5- 22. Retrieved from [hhttps://doi.org/10.5964/jspp.10299](https://doi.org/10.5964/jspp.10299)

- أحمد جمال حسن محمد. (يوليو- سبتمبر، ٢٠٢١م). تكتيكات الشباب الجامعي في التحقق من صحة أخبار مواقع التواصل الاجتماعي الزائفة. *المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال* (٣٤)، ٩١١، ٩٣٦.
- أسماء كمال حسن علي. (يوليو، ٢٠٢٠). دور الجامعات في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، ١٠٧ (١)، ٤١-٧٧.
- اسماعيل خالد المكاي، و عبد الرازق عبد الكريم عبد الرازق. (أبريل، ٢٠٢٣م). القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة ودور التربية في تعزيزها على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. *مجلة التربية*، ١٩٣ (٣)، ١-٦٦.
- إكرام عبد القادر بدرالدين. (يوليو، ٢٠٢١م). الحوكمة والحكم الرشيد في الجمهورية الجديدة. *مجلة الديموقراطية*، ٢١ (٨٣)، ٢٥-٢٩.
- البيسوني عبد الله جاد البيسوني. (٢٠٢٢م). المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر ٢٠١٤ أنموذجًا. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ٣٩-٥٦.
- السيد ياسين. (٢٠١٢). *المواطنة في زمن العولمة* (المجلد ٤). القاهرة، سلسلة المواطنة.
- إلهام عبد الحميد فرج بلال. (٢٠١٤م). اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر. *مجلة التربية المعاصرة*، س ٣١ (٩٧)، ١٣٣-١٨١.
- آية طارق عبد الهادي سيد، و هناء حسين قرني. (يوليو- ديسمبر، ٢٠٢٣م). إدارة التحول الرقمي للدولة المصرية في ظل الجمهورية الجديدة. *المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون*، ٢٦ (١)، ٣٥٩-٤١٣.
- حنان نصر. (أبريل، ٢٠٢٣). المواطنة النشطة وحقوق الطفل المصري: دراسة ميدانية لعينة من الأسر الريفية بمحافظة البحيرة. *مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة*، ٨٣ (٣)، ٦٥-١٣٤.
- دينا حسن وفا. (٢٠١١م). المواطنة والإدارة العامة في الحالة المصرية. *مجلة النهضة*، ٣٥-٧٦.
- رالا أحمد محمد عبد الوهاب. (أبريل، ٢٠٢١). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في دعم قضايا المواطنة والانتماء لدى الرأي العام. *مجلة البحوث الإعلامية*، ٥٧ (٣)، ١٣٨٠-١٤٢٠.
- رانيا رمزي حليم، و إيمان الشحات عبد التواب. (أبريل- يونيو، ٢٠٢٣م). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التربية على المواطنة: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية. *مجلة كلية الآداب جامعة بني سويف* (٦٧)، ٣٣٩-٣٩٤.
- رويدا أحمد طلب. (يناير، ٢٠٢٤م). مفاهيم المشاركة وتطورها من المجال العام التقليدي حتى المجال العام الافتراض- دراسة في تطور نظرية المجال العام عند هابرماس. *مجلة البحوث الإعلامية*، ٦٩ (١)، ١٧٨-١٩٤.
- سماح محمد محمدي. (يناير- مارس، ٢٠٢٢م). تأثير المعالجة الإعلامية لإعلان الجمهورية الجديدة ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة على معارف الجماهير واتجاهاتهم نحوها: دراسة تحليلية وميدانية خلال عام ٢٠٢١. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام*، ٢١ (١)، ١-٦٥.
- سهير صفوت عبد الحميد، و سحر حساني بربري. (٢٠١٩). أثر نوعية حياة الأسرة في تنشئة الطفل على قيم المواطنة النشطة: دراسة ميدانية على عينة من الأطفال في محافظة القاهرة. *مجلة الطفولة والتنمية* (٣٩)، ٣٩-٨٧.
- صبري بديع عبد المطلب. (ديسمبر، ٢٠١٧م). المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديموقراطية في مصر: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، ٢٥ (٢)، ١٥٤-٢٠١.



- عبد الباسط عبد العزيز إبراهيم، سلوى درويش، و أحمد عبد العزيز . (٢٠٢٤). دور التلفزيون في تعزيز قيم المواطنة لدى بعض القبائل العربية في مصر وليبيا. *مجلة الدراسات الأفريقية*، ٤٥ (٤)، ٦٤٩-٦٨٦.
- عبد الرحمن عبدالعال. (يوليو، ٢٠٢٢م). تحولات النخبة السياسية ومفاهيم المواطنة في دساتير مصر الحديثة. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، ٧ (١٤)، ١١-٥٤.
- عبير فؤاد أحمد سليم. (٢٠٢١). واقع المواطنة في المجتمع المصري من وجهة نظر الشباب: دراسة ميدانية على عينة جامعية. *المجلة العلمية بكلية الآداب جامعة المنوفية* (٤٥)، ٣٣٨-٣٦٦.
- عصام محمد عبد القادر، و مها محمد أحمد عبد القادر. (٢٠٢٢). تصور مقترح قائم على قيم المواطنة الرقمية في تعزيز الهوية السياسية الوطنية لدى طلاب الجامعات المصرية . *مجلة التربية* ، ١٩٦ (٣)، ٥٧٨-٦٢١.
- علي عبد الرازق جليبي. (٢٠١٣م). الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجًا . المؤتمر الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- علياء سرايا. (أبريل ، ٢٠٢٢م). المواطنة الرقمية وتشكيل الوعي السياسي لدى الشباب. بقلم خير .
- مايسة حمدي زكي شلبي مجاهد. (يوليو- ديسمبر ، ٢٠٢٢م). مكانة الدولة في الخطاب الرئاسي المصري الدولي: دراسة كيفية في إطار نظرية المكانة . *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان*، ٢٤ (١)، ٣٦٩-٤٦٧.
- محمد بن عبد الله بن عطية الزهراني. (٢٠٢٠م). معايير تقييم جودة البحوث النوعية في العلوم الإنسانية . *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية* ، ٨ (٣)، ٦٠٥:٦٢٢.
- محمد خليفة اسماعيل، و شروق عبد العزيز الخليف. (٢٠١٣م). المواطنة وتعزيز العمل التطوعي. الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة .
- محمد رضا حبيب. (مارس، ٢٠٢٣م). دور الشبكات الاجتماعية في تشكيل رأس مال اجتماعي للجمهورية الجديدة في ظل التحديات العالمية: دراسة ميدانية على الشباب الجامعي المصري. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام* (٣٢)، ٣٨٣-٤٣٢.
- محمود زكي عبد الإمام. (٢٠٢١). التغطية التلفزيونية لسياسات الدولة المصرية في مكافحة الفساد وعلاقتها بالمواطنة المسؤولة. جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون.
- مسعد رضوان. (سبتمبر، ٢٠١٧). البيئة الممكنة للمشاركة الفاعلة في الشأن العام: منظور تنموي. *المجلة الاجتماعية القومية*، ٥٤ (٣)، ١-٤٣.
- مسلم سالم الوهبي. (٢٠١٧م). الدور التربوي للمسجد في غرس قيم المواطنة . *مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية* ، ٣٥ (١)، ٣٢٩-٣٧٠.
- نهال ربيع عبد المعطي عبد المجيد. (٢٠٢٢م). مثالية أفلاطون بين الجمهورية الجديدة والواقع المعيش. *مجلة الجمعية الفلسفية المصرية* (٣١)، ١٥١-١٨١.
- نهلة محمود قهوجي، و ساما فؤاد عباس خميس. (مارس، ٢٠٢٠). ممارسات الوالدين في الأسرة والمجتمع في تعزيز قيم المواطنة لدى الطفل العربي . *مجلة دراسات الطفولة* ، ٢٣ (٨٦)، ١٥٩-١٧١.
- نيرة علوان. (٢٠١٩). المواطنة على متصل النشاط والانسحاب في المجتمع المصري. *المجلة العربية لعلم الاجتماع* (٢٣)، ١٣٩-١٩٥.



هبة خالد العدساني، و أحلام محمد العبد اللطيف. (٢٠٢٢م). العوامل المؤثرة على الاستخدام الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس لمواقع التواصل الاجتماعي. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل*، ٢٣ (١)، ٤٩: ٥٨. doi:https://doi.org/10.37575/h/edu/210021

هدى البكر. (يونيو، ٢٠٢٢م). نحو خريطة طريق لمجتمع مدني فاعل في الجمهورية الجديدة. *آفاق اجتماعية* (٣)، الصفحات ١٠١-١٠٦.

هليلين عبد الرحيم مراد. (يناير، ٢٠١٦). الجهاز الإداري وعلاقته بالمواطن في الحالة المصرية: خطوات جادة لتحسين العلاقة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة*، ١٧ (١)، ٢١٣-١٧١.

